



الموضوع

مساهمة البنوك التجارية الأجنبية في تمويل عملية الاستثمار في الجزائر
دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال - بسكرة "Société Générale"

مذكورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقدي و بنكي

الأستاذ المشرف :

أد/ رايس عبد الحق

من إعداد الطالب :

بن صالح ياسين

دعاء

اللهم أرزقنا حسن التوكل اليك، ودوام السعي الى رضاك، وجنبنا
وسواس الشيطان، وقنا شر الانسان والجان، وهب لنا حقيقة
الايمان، وارزقنا الخير والحلال، الله أنى أسألك علما نافعا، ورزقا
واسعا، وقلبا خاشعا، ونورا ساطعا، وذرية صالحه، وشفاء من
كل داء، اللهم أنى أسألك درجات العلا، وأرزقنا الجنة، والايمان
الخالص، الله أطل من عمر والداي واخوتي يا رب العالمين، الله
زدنا حبا اليك والى نبيك محمد صلى الله عليه وسلم.

شكر و عرفان

الحمد لله والشكر له أولاً، الذي شرح لي صديري، ويسر لي
أمري، وخفف عني وزري وحل العقدة من لساني، وأفقه قولي،
ووفقني في إتمام هذا العمل المتواضع، به استعنت وعليه
توكلت فهو خير المتوكلين.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل: الأستاذ الدكتور
"رايس عبد الحق" على قبوله الإشراف على مذكرتي هذه،
والذي قدم لي كل العون والتوجيه والنصح، ولم يبخل عليا
بشيء.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وأعطى يد المساعدة
والعون ولو بالكلمة الطيبة من قريب أو بعيد.

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
-55-	مراحل دراسة الجدوى الفنية	(01)
-57-	نقطة التعادل بيانيا	(02)
-03-	الهيكل التنظيمي لسوسيتي جينيرال وكالة بسكرة	(03)
-93-	محفظة عملاء SG	(04)
-94-	الأموال الخاصة بـ SG	(05)
-95-	عدد زبائن SG	(06)
-97-	عدد عمال SG	(07)
-98-	الودائع والقروض الممنوحة في SG	(08)

فهرس الأشكال و الجداول:

فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
-97-	عدد عمال SG	(01)

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
-دعاء.....	//.....
-شكر وعران.....	//.....
-الاهداء.....	//.....
-الملخص.....	//.....
-فهرس المحتويات.....	//.....
-فهرس الجداول والأشكال.....	//.....
-المقدمة العامة.....	أ-ث.....
-الفصل الأول: مفاهيم أساسية البنوك التجارية والأجنبية.....	01.....
-مقدمة الفصل الأول.....	02.....
-المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.....	03.....
-المطلب الأول: البنوك التجارية، نشأتها ومفهومها وأنواعها.....	03.....
-الفرع الأول: مفهوم البنوك التجارية.....	03.....
-الفرع الثاني: نشأة البنوك التجارية.....	04.....
-الفرع الثالث: أنواع البنوك التجارية.....	05.....
-المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية وأهدافها وأهم خصائصها.....	07.....
-الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية.....	07.....
-الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية.....	09.....
-الفرع الثالث: خصائص البنوك التجارية.....	10.....
-المبحث الثاني: البنوك الأجنبية نشأتها خصائصها وأهم أهدافها.....	12.....
-المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك الأجنبية في الجزائر.....	12.....

فهرس المحتويات:

-
- 12.....-الفرع الأول: نشأة البنوك الأجنبية في الجزائر
- 14.....-المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك التجارية الأجنبية
- 14.....-الفرع الأول: خصائص البنوك التجارية الأجنبية
- 15.....-الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية الأجنبية
- 17.....-المبحث الثالث: الائتمان المصرفي
- 17.....-المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته
- 17.....-الفرع الأول: مفهوم الائتمان المصرفي
- 19.....-الفرع الثاني: نشأة الائتمان المصرفي
- 20.....-المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي وأدواته
- 20.....-الفرع الأول: أنواع الائتمان المصرفي
- 26.....-الفرع الثاني: أدوات الائتمان المصرفي
- 27.....-المطلب الثالث: أهمية الائتمان المصرفي ومخاطره
- 27.....-الفرع الأول: أهمية الائتمان المصرفي
- 28.....-الفرع الثاني: مخاطر الائتمان المصرفي
- 31.....-خلاصة الفصل الأول
- 33.....-الفصل الثاني: تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية
- 33.....-مقدمة الفصل الثاني
- 34.....-المبحث الأول: مدخل إلى التمويل
- 34.....-المطلب الأول: ماهية التمويل وأشكاله وخصائصه
- 34.....-الفرع الأول: ماهية التمويل
- 35.....-الفرع الثاني: أشكال التمويل

فهرس المحتويات:

-
- 36.....-الفرع الثالث: خصائص التمويل
- 37.....-المطلب الثاني: مصادر التمويل وخطوات تمويل المشروع الاستثماري وأهميته:
- 37.....-الفرع الأول: مصادر التمويل
- 41.....-الفرع الثاني: أهمية التمويل
- 42.....-الفرع الثالث: خطوات تمويل المشروع الاستثماري
- 44.....-المبحث الثاني: ماهية الاستثمار:
- 44.....-المطلب الأول: تعريف الاستثمار وأهميته:
- 44.....-الفرع الأول: تعريف الاستثمار
- 45.....-الفرع الثاني: أهمية الاستثمار
- 46.....-المطلب الثاني: مبادئ وأدوات الاستثمار:
- 46.....-الفرع الأول: مبادئ الاستثمار
- 47.....-الفرع الثاني: أدوات الاستثمار
- 48.....-المطلب الثالث: أنواع وأهداف الاستثمار:
- 48.....-الفرع الأول: أنواع الاستثمار
- 51.....-الفرع الثاني: أهداف الاستثمار
- 52.....-المبحث الثالث: ماهية المشاريع الاستثمارية:
- 52.....-المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية وأنواعها:
- 52.....-الفرع الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية
- 53.....-الفرع الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية
- 55.....-المطلب الثاني: خصائص المشاريع الاستثمارية وأهدافها:
- 55.....-الفرع الأول: خصائص المشاريع الاستثمارية

فهرس المحتويات:

-
- 56.....-الفرع الثاني: أهداف المشاريع الاستثمارية.
- 57.....-المطلب الثالث: مخاطر المشاريع الاستثمارية ودراسة جدواها:
- 57.....-الفرع الأول: مخاطر المشاريع الاستثمارية.
- 68.....-الفرع الثاني: دراسة الجدوى الخاصة بالمشروعات الاستثمارية.
- 71.....-المبحث الرابع: القروض الاستثمارية:
- 71.....-المطلب الأول: مفهوم القرض الاستثماري وخصائصه:
- 71.....-الفرع الأول: مفهوم القرض الاستثماري.
- 71.....-الفرع الثاني: خصائص القرض الاستثماري.
- 72.....-المطلب الثاني: أهمية القروض الاستثمارية وأنواعها:
- 72.....-الفرع الأول: أهمية القروض الاستثمارية.
- 73.....-الفرع الثاني: أنواع القروض الاستثمارية.
- 76.....-المطلب الثالث: الشروط والاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القرض:
- 76.....-الفرع الأول: المعايير المتبعة في منح القروض.
- 79.....-الفرع الثاني: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القرض.
- 81.....-المطلب الرابع: مراحل منح القرض وضمائنه:
- 81.....-الفرع الأول: مراحل منح القرض.
- 88.....-الفرع الثاني: ضمانات منح القرض.
- 91.....-خلاصة الفصل الثاني.
- 93.....-الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك سوسيتي جينيرال.
- 94.....-المبحث الأول: عموميات حول بنك سوسيتي جينيرال وأهم خدماته ومنتجاته.
- 94.....-المطلب الأول: نشأة وتطور وخصائص وأهداف والهيكل التنظيمي لبنك سوسيتي جينيرال.
- 94.....-الفرع الأول: نشأة وتطور بنك سوسيتي جينيرال.

فهرس المحتويات:

-
- 95.....-الفرع الثاني: خصائص بنك سوسيتي جينيرال
- 95.....-الفرع الثالث: أهداف بنك سوسيتي جينيرال
- 97.....-الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لسوسيتي جينيرال وكالة بسكرة
- 98.....-المطلب الثاني: خدمات ومنتجات وبعض أرقام لنشاطات بنك سوسيتي جينيرال
- 98.....-الفرع الأول: خدمات مؤسسة سوسيتي جينيرال
- 98.....-الفرع الثاني: منتجات بنك سوسيتي جينيرال الجزائر
- 100.....-الفرع الثالث: ملف القرض الاستثماري في سوسيتي جينيرال
- 103.....-الفرع الرابع: بعض أرقام نشاطات بنك سوسيتي جينيرال
- 103.....-أولا: محفظة عملاء سوسيتي جينيرال
- 104.....-ثانيا: الأموال الخاصة ببنك سوسيتي جينيرال
- 105.....-ثالثا: عدد زبائن سوسيتي جينيرال
- 106.....-رابعا: مجموع ميزانيات سوسيتي جينيرال
- 107.....-خامسا: عدد عمال سوسيتي جينيرال
- 108.....-المبحث الثاني: مساهمة بنك سوسيتي جينيرال في تمويل عملية الاستثمار في الجزائر
- 108.....-المطلب الأول: الودائع والقروض الممنوحة من طرف سوسيتي جينيرال
- 110.....-خلاصة الفصل الثالث
- 112.....-الخاتمة العامة
- 116.....-قائمة المراجع
- 118.....-قائمة الملاحق

قائمة المراجع

1. قائمة الكتب:

1. أحمد السيد الكردي، وظيفة التمويل.
2. أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008.
3. أحمد صالح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، دار النشر للثقافة، الإسكندرية، 2003.
4. أحمد يوسف عبد الوهاب، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
5. إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
6. آل شكيب كامل دريد، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
7. أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
8. حامد العربي الحضيبي، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
9. حسن إبراهيم بلوط، إدارة المشاريع ودراسة جدولتها الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
10. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
11. حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
12. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2006.
13. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2013.
14. رايح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

15. رشا العطار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
16. رشيد عبد المعطي رضا، جودة محفوظ أحمد، إدارة الائتمان، دار وائل للبطاقة والنشر، عمان، الأردن، 1999.
17. الزعبي محمد هيثم، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عنابة، الجزائر، 2008.
18. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013.
19. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.
20. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
21. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج عملي وتطبيقي عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008.
22. سوزان سمير ذيب، وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر، الأردن، 2012.
23. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2000.
24. شحاتة صلاح إبراهيم، ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، دار الإيمان للطباعة، القاهرة، مصر، 2009.
25. شحادة الخطيب، زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
26. شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2009.
27. طاهر حيدر حيدر، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1997.
28. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
29. طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة الشقيري، مصر.
30. عبد الحلیم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
31. عبد القادر بحیح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
32. عبد الله حسين جوهر، إدارة المشروعات الاستثمارية: (اقتصاديا، تمويليا، محاسبيا، إداريا)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2011.

33. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.
34. عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
35. عوض الله زينب حسين، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، 2007.
36. عيد أحمد أبوبكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
37. عيسى مهند حنا نقولا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الريا لل نشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
38. فركوس محمد، الموازنات التقديرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1995.
39. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.
40. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2012.
41. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.
42. كامل أسامة، حامد عبد الغني، النقود والبنوك، دار الوفاء، بدون بلد نشر.
43. محمد صالح الحناوي، الاستثمار في الأوراق المالية ومشتقاتها: مدخل التحليل الأساسي والفني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
44. محمد صالح الحناوي، سعيد سلطان، فريد صحن، مقدمة في المال والأعمال، كلية التجارة، طبعة 1999.
45. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
46. محمد عبد الفتاح العشماوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2007.
47. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.

48. محمد كمال الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000.
49. محمد مطر، إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
50. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
51. محمد يونس وعبد النعيم مبارك، مقدمة في: النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
52. محمود حسين الوادي وآخرون، دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
53. مدحت قريشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
54. مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.
55. مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة للنشر، مصر، 1999.
56. منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
57. منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية، دون دار نشر، الإسكندرية، 1995.
58. منير إبراهيم هندی، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، 2002.
59. منير إبراهيم هندی، إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات"، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000.
60. موسى سعيد مطر شقيري، نوري موسى، ياسر المومني، المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2003.
61. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول-التحليل المالي-، دار المحمدية للنشر، الجزائر، 1988.
62. ناصر سليمان، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

قائمة المراجع:

63. ناظم إسماعيل، إعداد وتقديم المشروعات الاستثمارية، دار النهضة العربية، 1988.
64. ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والبشر، عمان، 1999.
65. الوادي حسين محمود، وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.
66. يوحنا آل آدم، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، دار المسنين للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

II. قائمة المذكرات:

1. بابا عبد القادر، سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004.
2. رابيس عبد الحق، مساهمة البنوك الأجنبية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر من خلال تفعيل الخدمات المصرفية، أطروحة مقدمة كجزء لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، 2013 2014.
3. زمران كريم، التوقع بخطر قرض بنك تجاري بالاستخدام نموذج ذي متغيرات كمية، دراسة على مستوى وكالة القرض الوطني الشعبي بانوراميك قسنطينة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007 2008.
4. سهام شاوشى أخوان، إدارة السيولة في البنوك التجارية، مذكرة ماجستير (غير منشورة) تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008-2009.

5. عزيرة بن سميحة، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة بسكرة-، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003/2002.
6. عمري ريمة، آليات تمويل مؤسسات قطاع التعليم العالي في الجزائر، دراسة حالة جامعة محمد خيضر بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2007-2008.
7. ليلي لالوشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير (غير منشورة) تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005.
8. هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة " دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2011-2012.

III. المداخلات والمحاضرات:

1. بوفليح نبيل، عبد الله الحرتسي حميد، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة العالمية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية، المنعقد يومي 6-7 أبريل 2009، المنظم من طرف قسم الاقتصاد والإدارة، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر.

2. حسين بلعجوز، رابح بوقرة، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، بالإشارة إلى حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة، مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005.
3. رابيس حدة، محاضرات في مقياس الأسواق المالية، مقدمة لطلبة السنة الرابعة، مالية ونقود وبنوك، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2007-2008.
4. عبة فريد، محاضرات مقياس السوق النقدي، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية ونقود، السداسي الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2010-2011.
5. مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها قياسها إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16-18 أفريل، 2007.

IV. القوانين والتشريعات:

1. القانون المدني الجزائري، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1999.

قائمة الملاحق:

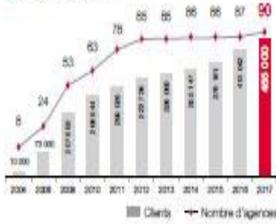
الملحق (01): ملف القرض الاستثماري في بنك سوسيتي جينيرال.

Checklist conditionnelle		Note globale			
		Contrôles requis:	17		
		Contrôles complétés:	0		
			0%		
Parmètres		Intitulé du contrôle / document	Commentaire	Statut	Contrôle
Produits / Processus concerné					
Découvert	<input type="checkbox"/>	Demande de crédit du client		Requis	<input type="checkbox"/>
Facilité de caisse	<input type="checkbox"/>	Trois derniers bilans fiscaux		Requis	<input type="checkbox"/>
Crédit de compagne	<input type="checkbox"/>	Situation Intermediaire datant de moins de 3 mois	Si Demande après le 30/06/11 (credit policy)	Requis	<input type="checkbox"/>
ASF/ASS/CashPharm	<input type="checkbox"/>	Bilan N+1		Non requis	<input type="checkbox"/>
Escompte	<input type="checkbox"/>	Bilans N+5	En fonction de la durée du crédit	Requis	<input type="checkbox"/>
Refinancement (SPOT)	<input type="checkbox"/>	Extrait de rôle (< 3 mois)	Echéancier de Règlement accordée par l'administration fiscale au cas situation non apurée	Requis	<input type="checkbox"/>
Cautions Marché	<input type="checkbox"/>	Mise à jour CNAS/CASNOS (< 3 mois)		Requis	<input type="checkbox"/>
Cautions Administratives	<input type="checkbox"/>	Mise à jour CACOBATHP (< 3 mois)	Entreprise BTPH	Non requis	<input type="checkbox"/>
Avel	<input type="checkbox"/>	Autorisation de consultation de centrale des risques		Requis	<input type="checkbox"/>
Crédoc	<input type="checkbox"/>	Fiche KYC		Requis	<input type="checkbox"/>
CMT	<input type="checkbox"/>	Fiche de renseignement confidentielle sur caution		Requis	<input type="checkbox"/>
Leasing	<input checked="" type="checkbox"/>	statuts	Pour personnes morales	Requis	<input type="checkbox"/>
MedEquipe/Pharmlook	<input type="checkbox"/>	RC/Agrément		Requis	<input type="checkbox"/>
Crédit Expert	<input type="checkbox"/>	Carta fiscale		Requis	<input type="checkbox"/>
CLT	<input checked="" type="checkbox"/>	Plan de charge		Non requis	<input type="checkbox"/>
Cas spécifique		Plan d'importation		Non requis	<input type="checkbox"/>
BTPH	<input type="checkbox"/>	Certificat de qualification	Entreprise BTPH	Non requis	<input type="checkbox"/>
Profession libérale	<input type="checkbox"/>	Acte de propriété ou Bail de location		Requis	<input type="checkbox"/>
Forfaitaire	<input type="checkbox"/>	Coples des marchés signés ou en cours		Non requis	<input type="checkbox"/>
Prospect	<input type="checkbox"/>	Factures proforma/Devis des travaux		Requis	<input type="checkbox"/>
Pharmacien	<input type="checkbox"/>	Diplômes	Création	Non requis	<input type="checkbox"/>
	<input type="checkbox"/>	Plan de trésorerie previsionnel sur 12 mois	si ils existent	Non requis	<input type="checkbox"/>
	<input type="checkbox"/>	Coples avantages fiscaux		Requis	<input type="checkbox"/>
	<input type="checkbox"/>	Etude technico-économique	Start-up	Requis	<input type="checkbox"/>
	<input type="checkbox"/>	Rapport d'expertise		Requis	<input type="checkbox"/>
	<input type="checkbox"/>	Déclaration de revenus/Résultats trois derniers exercices		Non requis	<input type="checkbox"/>
	<input type="checkbox"/>	Situation intermediaire des revenus/Résultats datant de moins de 3 mois	Si Demande après le 30/06/11 (credit policy)	Non requis	<input type="checkbox"/>
	<input type="checkbox"/>	Situation de revenus/Résultats previsionnel	En fonction de la durée du crédit	Non requis	<input type="checkbox"/>
	<input type="checkbox"/>	Relevé de compte 12 derniers mois	Si prospect domicilié auprès d'un confrère	Non requis	<input type="checkbox"/>
	<input type="checkbox"/>				<input type="checkbox"/>
	<input type="checkbox"/>				<input type="checkbox"/>
	<input type="checkbox"/>				<input type="checkbox"/>
	<input type="checkbox"/>				<input type="checkbox"/>
	<input type="checkbox"/>				<input type="checkbox"/>
Commentaire global					

4. PRINCIPAUX INDICATEURS DE L'ACTIVITÉ

A. UN DÉVELOPPEMENT SOUTENU

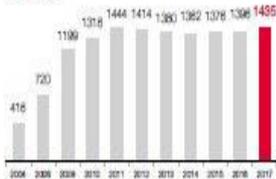
■ Clients / Agences



455 000 Clients
dont 450 000 Clients Particuliers et Professionnels et 5 000 Clients Entreprises

90 Agences
dont 11 Centres d'Affaires et 1 Direction des Grandes Entreprises

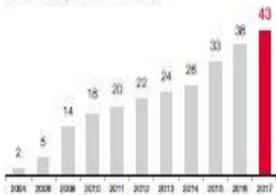
■ Effectifs



1 435 Collaborateurs

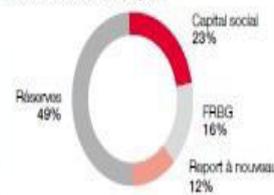
B. DES FONDAMENTAUX SOLIDES

■ Fonds Propres (Milliards DZD) *

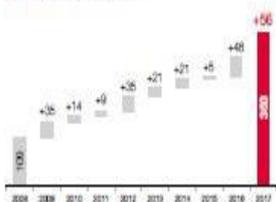


* Distribution de 55% du Résultat de l'exercice 2017.

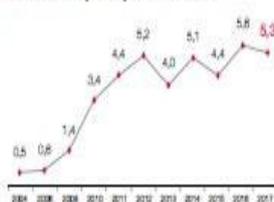
■ Structure des Fonds Propres



■ Total Bilan (Milliards DZD)



■ Resultat Net après impôts (Milliards DZD)



10

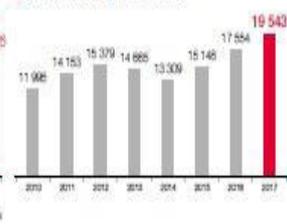
RAPPORT D'ACTIVITÉ 2017

C. CROISSANCE SOUTENUE DE L'ACTIVITÉ

■ Encours Dépôts et Crédits (Milliards DZD)

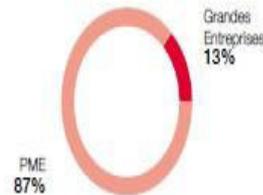


■ Evolution du PNB (Milliards DZD)



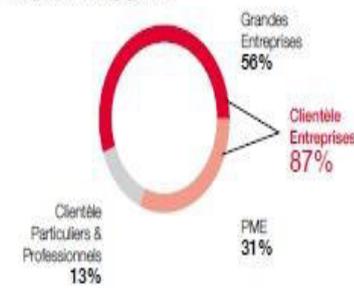
D. UNE BANQUE AU SERVICE DE L'ÉCONOMIE NATIONALE

■ Portefeuille Clients Entreprises



Un portefeuille clients comprenant **5 000 Entreprises**

■ Répartition des Engagements



...représentant **87% des Engagements**

RAPPORT D'ACTIVITÉ 2017

11

6. RAPPORT DES COMMISSAIRES AUX COMPTES

A. RAPPORT GÉNÉRAL

Messieurs les actionnaires,

Les contrôles effectués, au niveau de la banque « SGA », nous ont permis de formuler les observations résumées ci-après (4^{ème} partie du présent rapport).

Ainsi, nous estimons que nos contrôles et nos conclusions fournissent une base raisonnable à l'opinion exprimée ci-après :

Nous avons effectué notre audit selon les normes de la profession ; ces normes requièrent la mise en œuvre des diligences, permettant de s'assurer que les comptes annuels de composent pas d'anomalies significatives et constituant une base raisonnable à l'expression de notre opinion sur les comptes annuels.

Un audit consiste à examiner, par sondage, les éléments probants justifiant les données contenues

dans ces comptes. Il consiste également à apprécier les principes comptables admis par référence au Système Comptable Financier (SCF) et les estimations significatives retenues pour l'arrêté des comptes, ainsi qu'à apprécier leur présentation d'ensemble.

Au regard, des règles et principes comptables en vigueur, nous estimons être en mesure de certifier que les états financiers de la banque « Société Générale Algérie » Spa (annexés au présent rapport), qui font ressortir un total net au bilan (actif passif) de 353 324 248 KDZD et un résultat net comptable bénéficiaire de 5 258 872 KDZD, sont, dans tous leurs aspects significatifs, réguliers et sincères et donnent une image fidèle de la situation financière et patrimoniale, de la performance et de la trésorerie de la banque au 31 décembre 2017.

Alger le, 30 Avril 2018

Les Commissaires aux Comptes

O. BENALI

O. BENALI
Expert-comptable commissaire
aux comptes
عثمان بن علي
مؤيد محاسب مهتمات

D. ZERROUKI

D. ZERROUKI
Expert-comptable commissaire
aux comptes
D. ZERROUKI
مؤيد محاسب مهتمات

7. RESSOURCES HUMAINES ET FORMATION

A. EMPLOI

■ EFFECTIF TOTAL

A fin 2017, Société Générale Algérie comptait 1 436 collaborateurs à temps plein répartis entre structures centrales et réseau d'agences (90 Agences).

Fin 2017, l'effectif total était en évolution positive de 2,7% par rapport à décembre 2016.

Répartition des effectifs par sexe :

Les femmes représentent 51% de l'effectif total, contre 51,5% en 2016.

Répartition des effectifs par tranche d'âge :

Age	Femmes	Hommes	Total
≤ 30 ans	302	195	497
> 31 ans	430	508	938
Total	732	703	1 435

■ ÉVOLUTION DE L'EFFECTIF SGA

Années	Effectif SGA
2007	1 015
2008	1 148
2009	1 276
2010	1 323
2011	1 444
2012	1 414
2013	1 380
2014	1 362
2015	1 376
2016	1 398
2017	1 435

■ RECRUTEMENT

Durant l'exercice 2017, l'activité recrutement en termes de nombre a connu une forte hausse quant à l'exercice précédent à savoir : 311 recrutements, dont 198 en contrat à durée indéterminée et 113 en contrat à durée déterminée.

Les actions menées se traduisent comme suit :

- Participation aux événements RH stratégiques ciblés, National (Salon de l'emploi) & International (Évènement RH dédié à la diaspora algérienne, profils internationaux) ;
- Diversification des sources de recrutement par l'ouverture à de nouveaux partenaires.

Répartition des effectifs par type de contrat :

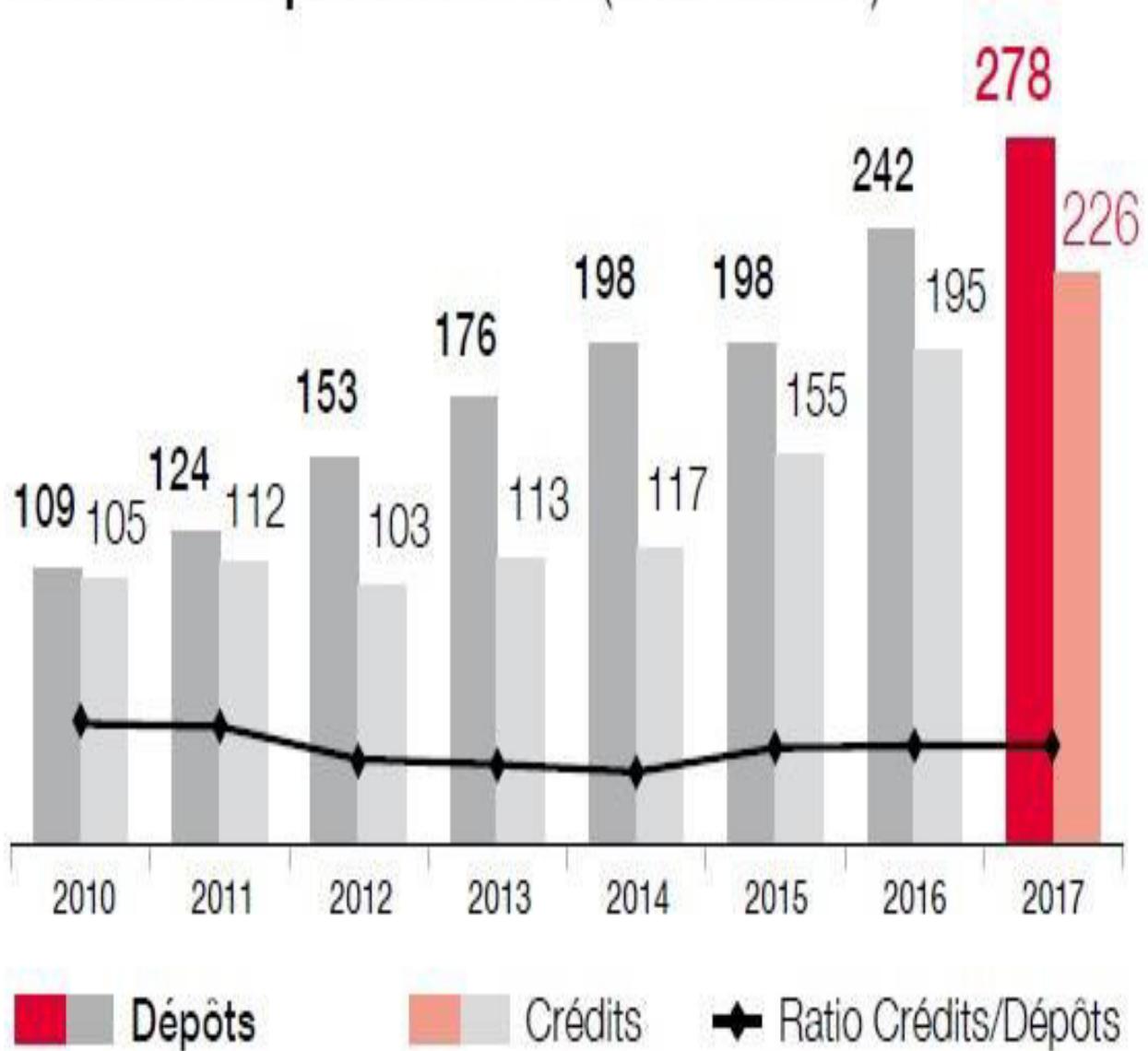
En 2017, 1 392 salariés de la banque bénéficiaient de contrats à durée indéterminée, soit 97%.

La politique de recrutement vise à la détection de hauts potentiels dans un but de préparer la relève de demain.





■ Encours Dépôts et Crédits (Milliards DZD)



B. ORGANISATION ET GOUVERNANCE

LES MEMBRES DU DIRECTOIRE

- Eric WORMSER
- Mohamed ARABI
- Eric VIGOR

LES MEMBRES DU CONSEIL DE SURVEILLANCE

- SOCIÉTÉ GÉNÉRALE (Actionnaire majoritaire)
- Alexandre MAYMAT
- Grégoire LEFEBVRE
- Denis STAS DE RICHELLE
- William KADOUCH CHASSAING
- Christian CELIN
- Véronique LOCTIN
- Pierre CLUZEL
- Eric GROVEN
- Yves LALLEMAND
- Stéphane DUBOIS

ORGANIGRAMME SOCIÉTÉ GÉNÉRALE ALGÉRIE



C. PRIORITÉS STRATÉGIQUES DE LA BANQUE

Société Générale Algérie a connu ces trois dernières années une rentabilité soutenue accompagnée d'une bonne maîtrise des risques et des coûts. Grâce à cette croissance, la banque affiche une des premières rentabilités des filiales Société Générale en Afrique Bassin Méditerranéen et Outre-Mer (Business Unit AFMO) et consolide ainsi sa position de leader des banques privées dans un marché local dominé à plus de 80 % par les banques publiques.

La banque est arrivée aujourd'hui à un niveau de maturité qui la prépare à de nouveaux challenges, orientés davantage vers la connaissance et la satisfaction des besoins clients. Société Générale Algérie entre dans une nouvelle étape de croissance plus structurée s'inscrivant aussi dans le projet de transformation du Groupe pour 2021 : « Transform to Grow ».

Sous l'impulsion du Président du Directoire la filiale s'est engagée dès 2017 dans la définition et la construction de son plan stratégique à moyen terme. S'appuyant sur son Comité de Direction et les contributions actives de 80 Managers et Collaborateurs, elle a identifié et formalisé des actions concrètes et opérationnelles.

Se fixant pour objectif central de pérenniser sa rentabilité et de s'afficher comme la banque relationnelle de référence, 2018 marquera le début de la mise en œuvre de son plan stratégique 2018-2021 qui repose sur 3 axes majeurs :

I. Renforcer son Efficacité Commerciale et Opérationnelle par le lancement du programme PRODIGE. Programme qui repose sur une simplification et une digitalisation de ses processus afin d'optimiser ses filières de gestion du cash, du portefeuille, du commerce extérieur et du crédit et surtout de renforcer ses activités commerciales au service des attentes de sa clientèle.

II. Développer la Relation Client en poursuivant le développement de son réseau d'agences au plus près de sa clientèle et les synergies d'actions sur tous les segments : Entreprises, Professionnels et Particuliers.

Société Générale Algérie continuera la mise en œuvre de sa stratégie digitale et monétique afin de simplifier à sa clientèle l'accès à son offre bancaire et d'accompagner l'inclusion financière.

De nouveaux produits et services innovant et différenciant seront lancés en 2018 et viendront compléter son offre.

III. Transformer sa Culture Managériale pour accompagner et réussir sa stratégie Business à travers la mise en œuvre de programmes de développement des compétences de ses Managers de demain.

L'enjeu prioritaire en matière de Ressources Humaines est de construire dans la confiance, l'équité, la responsabilité et la conformité une banque innovante au service de ses clients et de ses collaborateurs.

À travers ce plan stratégique Société Générale Algérie ambitionne de s'inscrire pleinement dans le développement économique de l'Algérie en accompagnant les mesures des autorités locales de diversification, d'industrialisation et de modernisation de son économie.

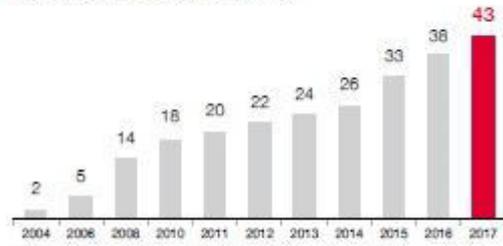
Société Générale Algérie souhaite rester une banque citoyenne et engagée en consolidant les relations tissées avec ses différents partenaires dans le domaine de l'art, de l'enfance en difficulté et du sport.



قائمة الملاحق:

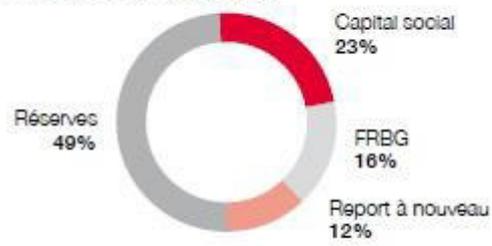
الملحق (07): الأموال الخاصة ببنك سوسيتي جينيرال:

■ Fonds Propres (Milliards DZD) *



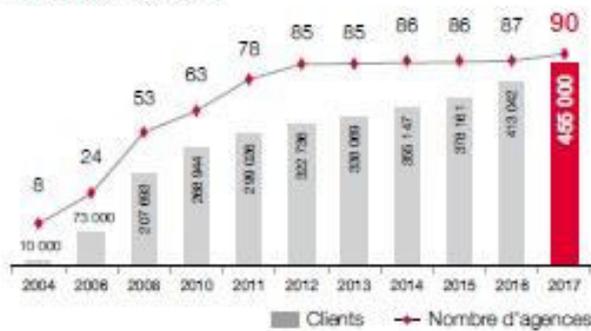
* Distribution de 55% du Résultat de l'exercice 2017.

■ Structure des Fonds Propres



الملحق (08): محفظة عملاء سوسيتي جينيرال :Portefeuille Clients

■ Clients / Agences



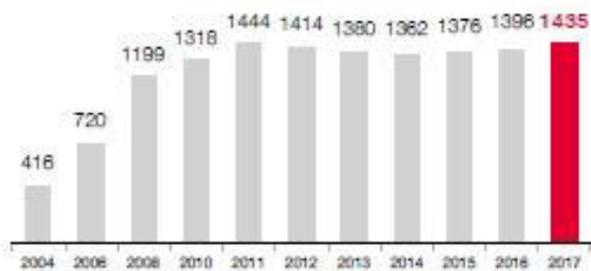
455 000 Clients

dont 450 000 Clients Particuliers et Professionnels et 5 000 Clients Entreprises

90 Agences

dont 11 Centres d'Affaires et 1 Direction des Grandes Entreprises

■ Effectifs



1 435 Collaborateurs

2. LE PROFIL DE LA FILIALE

Société Générale Algérie, détenue à 100% par le Groupe Société Générale, est l'une des toutes premières banques privées à s'installer en Algérie, soit depuis 2000.

Son réseau, en constante extension, compte actuellement **90 agences** réparties sur **30 wilayas** dont **11 Centres d'Affaires** ou Business Center dédiés à l'activité de la clientèle des Entreprises et une Direction Grandes Entreprises.

Société Générale Algérie offre une gamme diversifiée et innovante de services bancaires à plus de **450 000 clients** Particuliers, Professionnels et Entreprises.

L'effectif de la banque est de plus **1 400 collaborateurs** au 31 décembre 2017.



A. HISTORIQUE ET ACTUALITÉ DE LA SOCIÉTÉ

- **1987** Ouverture d'un bureau de représentation.
- **1998/1999** Obtention de l'Agrément Bancaire et création de la filiale Société Générale Algérie.
- **2000** Ouverture à la clientèle de la 1^{re} Agence d'El Biar en mars 2000.
- **2004** Société Générale Algérie filiale à 100% du Groupe Société Générale après rachat des actionnaires minoritaires.
- **2007** Création de la Direction Grandes Entreprises Internationales (DGEI).
- **2008** Création de la Direction Grandes Entreprises Nationales (DGEN).
- **2009** Création de l'activité Banque de Financement d'Investissement (BFI).
- **2010** Création de quatre Centres d'Affaires à Alger (Chéraga-Amara, Dar El-Betda, Rouïba-Hassiba et Constantine-Palma) pour mieux servir les PME.
- **2011** Création de l'Agence Clientèle Patrimoniale (ACP).
- **2011** Nouvelle posture de communication basée sur la valeur « Esprit d'équipe ».
- **2012** L'ouverture de 15 nouvelles agences à travers le territoire national.
- **2013** L'ouverture de la Salle des Marchés et création de la filière Global Trade Bank (GTB).
- **2014/2015** L'ouverture de quatre (04) Centres d'Affaires (Dar El Betda- Blida- Tizi Ouzou- Rouïba).
- **2015** Célébration des 15 ans de la banque et visite en Algérie du premier responsable Groupe Frédéric Oudés.
- **2016** L'ouverture du Centre d'Affaires de Annaba.
- **2017** L'ouverture de quatre nouvelles agences (M'sila-Tiaret-El Ksour-Blida).

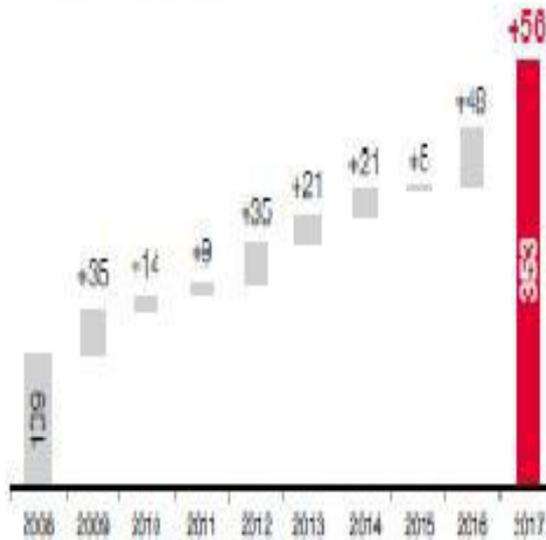
قائمة الملاحق:

الملحق (10): تطور عدد عمال سوسيتي جينيرال:

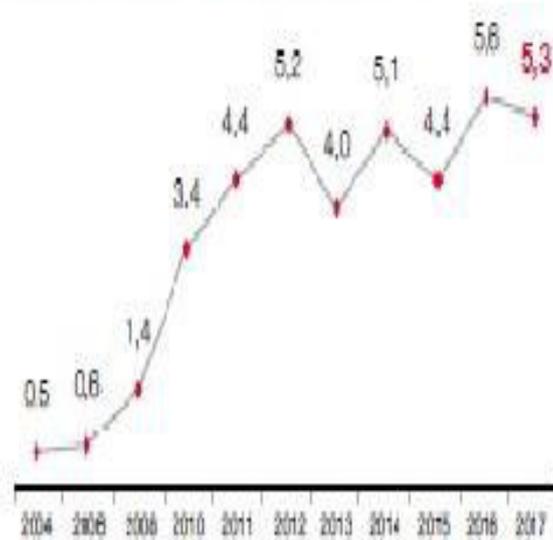
Années	Effectif SGA
2007	1 015
2008	1 148
2009	1 276
2010	1 323
2011	1 444
2012	1 414
2013	1 380
2014	1 362
2015	1 376
2016	1 396
2017	1 435

الملحق (11): مجموع ميزانيات سوسيتي جينيرال:

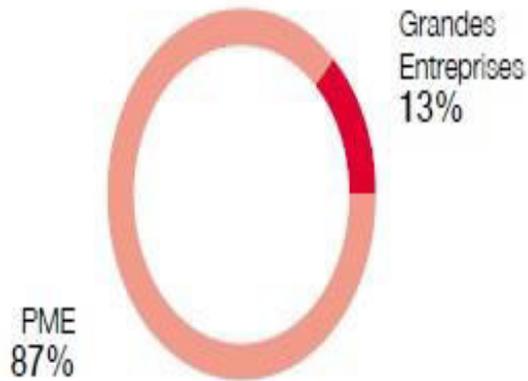
■ Total Bilan (Milliards DZD)



■ Résultat Net après impôts (Milliards DZD)



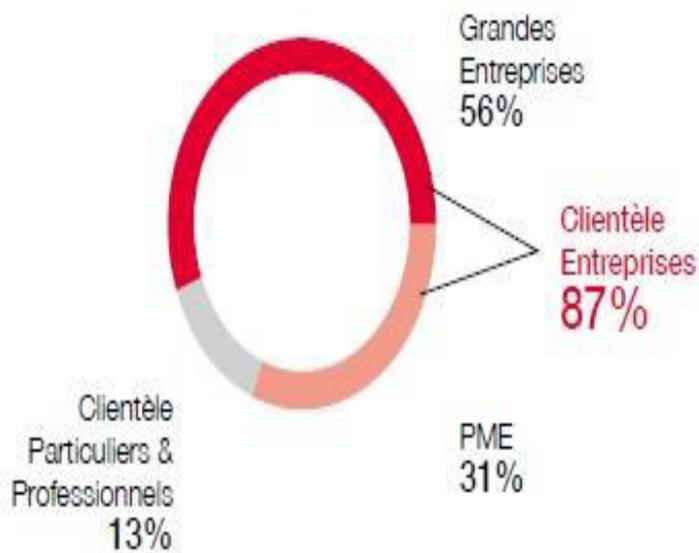
▪ Portefeuille Clients Entreprises



Un portefeuille clients comprenant

5 000 Entreprises

▪ Répartition des Engagements



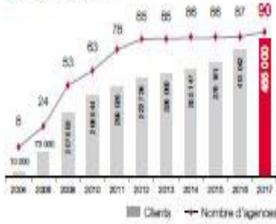
... représentant

87% des Engagements

4. PRINCIPAUX INDICATEURS DE L'ACTIVITÉ

A. UN DÉVELOPPEMENT SOUTENU

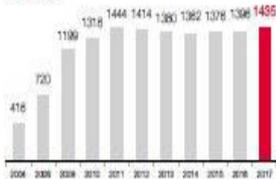
■ Clients / Agences



455 000 Clients
dont 450 000 Clients Particuliers et Professionnels et 5 000 Clients Entreprises

90 Agences
dont 11 Centres d'Affaires et 1 Direction des Grandes Entreprises

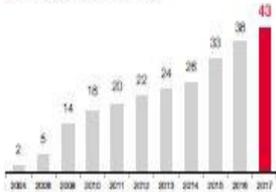
■ Effectifs



1 435 Collaborateurs

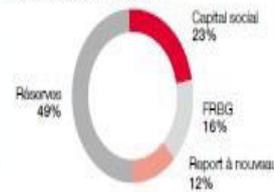
B. DES FONDAMENTAUX SOLIDES

■ Fonds Propres (Milliards DZD) *

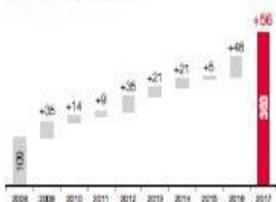


* Distribution de 55% du Résultat de l'exercice 2017.

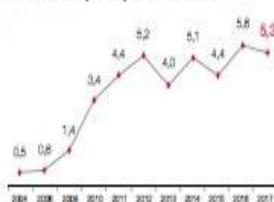
■ Structure des Fonds Propres



■ Total Bilan (Milliards DZD)



■ Resultat Net apres impôts (Milliards DZD)



10

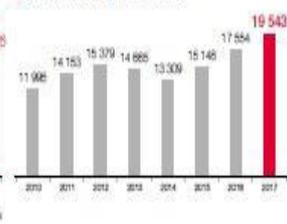
RAPPORT D'ACTIVITÉ 2017

C. CROISSANCE SOUTENUE DE L'ACTIVITÉ

■ Encours Dépôts et Crédits (Milliards DZD)

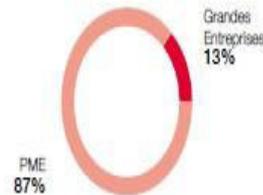


■ Evolution du PNB (Milliards DZD)



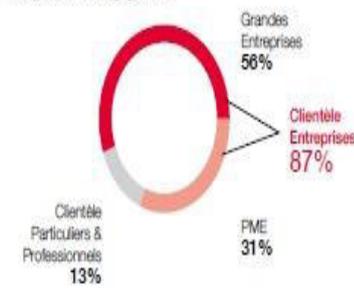
D. UNE BANQUE AU SERVICE DE L'ÉCONOMIE NATIONALE

■ Portefeuille Clients Entreprises



Un portefeuille clients comprenant **5 000 Entreprises**

■ Répartition des Engagements



...représentant **87% des Engagements**

RAPPORT D'ACTIVITÉ 2017

11

6. RAPPORT DES COMMISSAIRES AUX COMPTES

A. RAPPORT GÉNÉRAL

Messieurs les actionnaires,

Les contrôles effectués, au niveau de la banque « SGA », nous ont permis de formuler les observations résumées ci-après (4^{ème} partie du présent rapport).

Ainsi, nous estimons que nos contrôles et nos conclusions fournissent une base raisonnable à l'opinion exprimée ci-après :

Nous avons effectué notre audit selon les normes de la profession ; ces normes requièrent la mise en œuvre des diligences, permettant de s'assurer que les comptes annuels de composent pas d'anomalies significatives et constituant une base raisonnable à l'expression de notre opinion sur les comptes annuels.

Un audit consiste à examiner, par sondage, les éléments probants justifiant les données contenues

dans ces comptes. Il consiste également à apprécier les principes comptables admis par référence au Système Comptable Financier (SCF) et les estimations significatives retenues pour l'arrêté des comptes, ainsi qu'à apprécier leur présentation d'ensemble.

Au regard, des règles et principes comptables en vigueur, nous estimons être en mesure de certifier que les états financiers de la banque « Société Générale Algérie » Spa (annexés au présent rapport), qui font ressortir un total net au bilan (actif passif) de 353 224 248 KDZD et un résultat net comptable bénéficiaire de 5 258 872 KDZD, sont, dans tous leurs aspects significatifs, réguliers et sincères et donnent une image fidèle de la situation financière et patrimoniale, de la performance et de la trésorerie de la banque au 31 décembre 2017.

Alger le, 30 Avril 2018

Les Commissaires aux Comptes

O. BENALI

O. BENALI
Expert-comptable commissaire
aux comptes
عثمان بن علي
مؤيد محاسب مهتمات

D. ZERROUKI

D. ZERROUKI

7. RESSOURCES HUMAINES ET FORMATION

A. EMPLOI

■ EFFECTIF TOTAL

A fin 2017, Société Générale Algérie comptait 1 436 collaborateurs à temps plein répartis entre structures centrales et réseau d'agences (90 Agences).

Fin 2017, l'effectif total était en évolution positive de 2,7% par rapport à décembre 2016.

Répartition des effectifs par sexe :

Les femmes représentent 51% de l'effectif total, contre 51,5% en 2016.

Répartition des effectifs par tranche d'âge :

Age	Femmes	Hommes	Total
≤ 30 ans	302	195	497
> 31 ans	430	508	938
Total	732	703	1 435

■ ÉVOLUTION DE L'EFFECTIF SGA

Années	Effectif SGA
2007	1 015
2008	1 148
2009	1 276
2010	1 323
2011	1 444
2012	1 414
2013	1 380
2014	1 362
2015	1 376
2016	1 398
2017	1 435

■ RECRUTEMENT

Durant l'exercice 2017, l'activité recrutement en termes de nombre a connu une forte hausse quant à l'exercice précédent à savoir : 311 recrutements, dont 198 en contrat à durée indéterminée et 113 en contrat à durée déterminée.

Les actions menées se traduisent comme suit :

- Participation aux événements RH stratégiques ciblés, National (Salon de l'emploi) & International (Événement RH dédié à la diaspora algérienne, profils internationaux) ;
- Diversification des sources de recrutement par l'ouverture à de nouveaux partenaires.

Répartition des effectifs par type de contrat :

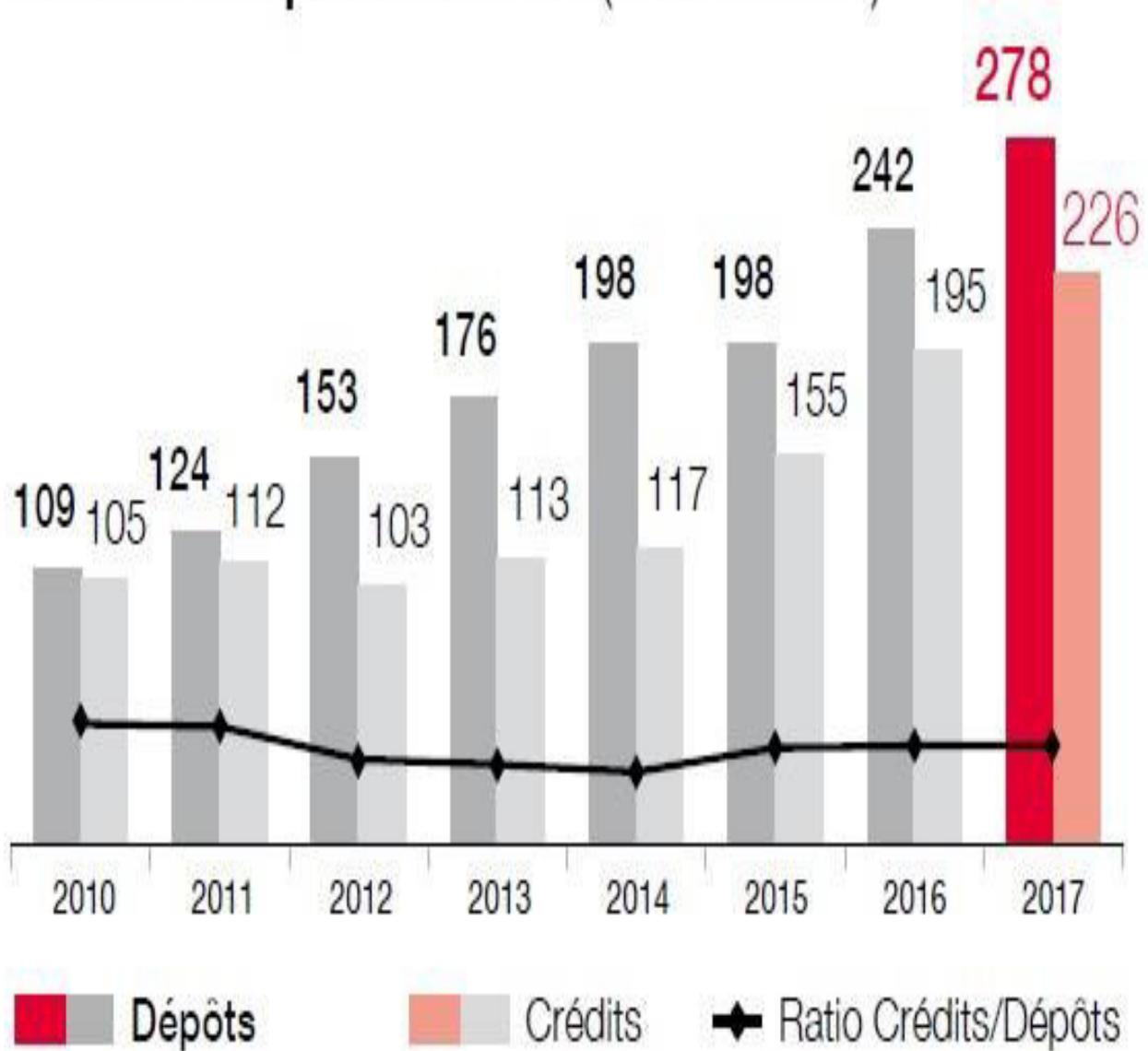
En 2017, 1 392 salariés de la banque bénéficiaient de contrats à durée indéterminée, soit 97%.

La politique de recrutement vise à la détection de hauts potentiels dans un but de préparer la relève de demain.





■ Encours Dépôts et Crédits (Milliards DZD)



B. ORGANISATION ET GOUVERNANCE

LES MEMBRES DU DIRECTOIRE

- Eric WORMSER
- Mohamed ARABI
- Eric VIGOR

LES MEMBRES DU CONSEIL DE SURVEILLANCE

- SOCIÉTÉ GÉNÉRALE (Actionnaire majoritaire)
- Alexandre MAYMAT
- Grégoire LEFEBVRE
- Denis STAS DE RICHELLE
- William KADOUCH CHASSAING
- Christian CELIN
- Véronique LOCTIN
- Pierre CLUZEL
- Eric GROVEN
- Yves LALLEMAND
- Stéphane DUBOIS

ORGANIGRAMME SOCIÉTÉ GÉNÉRALE ALGÉRIE



C. PRIORITÉS STRATÉGIQUES DE LA BANQUE

Société Générale Algérie a connu ces trois dernières années une rentabilité soutenue accompagnée d'une bonne maîtrise des risques et des coûts. Grâce à cette croissance, la banque affiche une des premières rentabilités des filiales Société Générale en Afrique Bassin Méditerranéen et Outre-Mer (Business Unit AFMO) et consolide ainsi sa position de leader des banques privées dans un marché local dominé à plus de 80 % par les banques publiques.

La banque est arrivée aujourd'hui à un niveau de maturité qui la prépare à de nouveaux challenges, orientés davantage vers la connaissance et la satisfaction des besoins clients. Société Générale Algérie entre dans une nouvelle étape de croissance plus structurée s'inscrivant aussi dans le projet de transformation du Groupe pour 2021 : « Transform to Grow ».

Sous l'impulsion du Président du Directoire la filiale s'est engagée dès 2017 dans la définition et la construction de son plan stratégique à moyen terme. S'appuyant sur son Comité de Direction et les contributions actives de 80 Managers et Collaborateurs, elle a identifié et formalisé des actions concrètes et opérationnelles.

Se fixant pour objectif central de pérenniser sa rentabilité et de s'afficher comme la banque relationnelle de référence, 2018 marquera le début de la mise en œuvre de son plan stratégique 2018-2021 qui repose sur 3 axes majeurs :

I. Renforcer son Efficacité Commerciale et Opérationnelle par le lancement du programme PRODIGE. Programme qui repose sur une simplification et une digitalisation de ses processus afin d'optimiser ses filières de gestion du cash, du portefeuille, du commerce extérieur et du crédit et surtout de renforcer ses activités commerciales au service des attentes de sa clientèle.

II. Développer la Relation Client en poursuivant le développement de son réseau d'agences au plus près de sa clientèle et les synergies d'actions sur tous les segments : Entreprises, Professionnels et Particuliers.

Société Générale Algérie continuera la mise en œuvre de sa stratégie digitale et monétique afin de simplifier à sa clientèle l'accès à son offre bancaire et d'accompagner l'inclusion financière.

De nouveaux produits et services innovant et différenciant seront lancés en 2018 et viendront compléter son offre.

III. Transformer sa Culture Managériale pour accompagner et réussir sa stratégie Business à travers la mise en œuvre de programmes de développement des compétences de ses Managers de demain.

L'enjeu prioritaire en matière de Ressources Humaines est de construire dans la confiance, l'équité, la responsabilité et la conformité une banque innovante au service de ses clients et de ses collaborateurs.

À travers ce plan stratégique Société Générale Algérie ambitionne de s'inscrire pleinement dans le développement économique de l'Algérie en accompagnant les mesures des autorités locales de diversification, d'industrialisation et de modernisation de son économie.

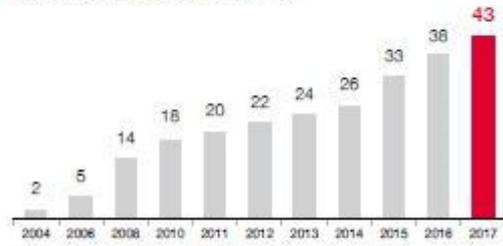
Société Générale Algérie souhaite rester une banque citoyenne et engagée en consolidant les relations tissées avec ses différents partenaires dans le domaine de l'art, de l'enfance en difficulté et du sport.



قائمة الملاحق:

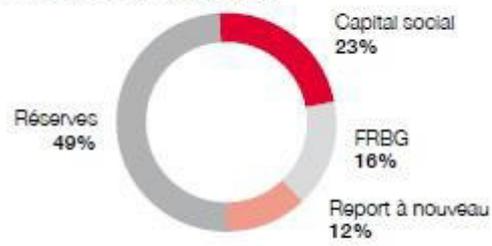
الملحق (07): الأموال الخاصة ببنك سوسيتي جينيرال:

■ Fonds Propres (Milliards DZD) *



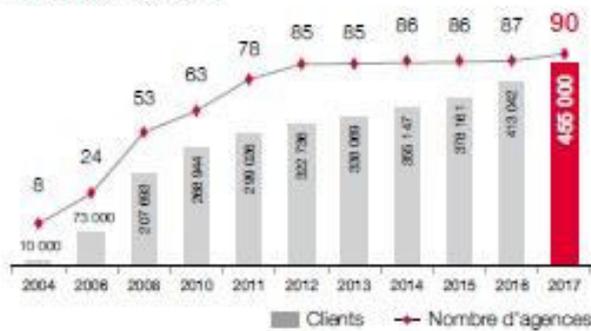
* Distribution de 55% du Résultat de l'exercice 2017.

■ Structure des Fonds Propres



الملحق (08): محفظة عملاء سوسيتي جينيرال :Portefeuille Clients

■ Clients / Agences



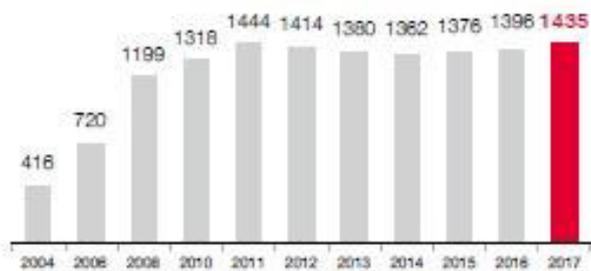
455 000 Clients

dont 450 000 Clients Particuliers et Professionnels et 5 000 Clients Entreprises

90 Agences

dont 11 Centres d'Affaires et 1 Direction des Grandes Entreprises

■ Effectifs



1 435 Collaborateurs

2. LE PROFIL DE LA FILIALE

Société Générale Algérie, détenue à 100% par le Groupe Société Générale, est l'une des toutes premières banques privées à s'installer en Algérie, soit depuis 2000.

Son réseau, en constante extension, compte actuellement **90 agences** réparties sur **30 wilayas** dont **11 Centres d'Affaires** ou Business Center dédiés à l'activité de la clientèle des Entreprises et une Direction Grandes Entreprises.

Société Générale Algérie offre une gamme diversifiée et innovante de services bancaires à plus de **450 000 clients** Particuliers, Professionnels et Entreprises.

L'effectif de la banque est de plus **1 400 collaborateurs** au 31 décembre 2017.



A. HISTORIQUE ET ACTUALITÉ DE LA SOCIÉTÉ

- **1987** Ouverture d'un bureau de représentation.
- **1998/1999** Obtention de l'Agrément Bancaire et création de la filiale Société Générale Algérie.
- **2000** Ouverture à la clientèle de la 1^{re} Agence d'El Biar en mars 2000.
- **2004** Société Générale Algérie filiale à 100% du Groupe Société Générale après rachat des actionnaires minoritaires.
- **2007** Création de la Direction Grandes Entreprises Internationales (DGEI).
- **2008** Création de la Direction Grandes Entreprises Nationales (DGEN).
- **2009** Création de l'activité Banque de Financement d'Investissement (BFI).
- **2010** Création de quatre Centres d'Affaires à Alger (Chéraga-Amara, Dar El-Betda, Rouïba-Hassiba et Constantine-Palma) pour mieux servir les PME.
- **2011** Création de l'Agence Clientèle Patrimoniale (ACP).
- **2011** Nouvelle posture de communication basée sur la valeur « Esprit d'équipe ».
- **2012** L'ouverture de 15 nouvelles agences à travers le territoire national.
- **2013** L'ouverture de la Salle des Marchés et création de la filière Global Trade Bank (GTB).
- **2014/2015** L'ouverture de quatre (04) Centres d'Affaires (Dar El Betda- Blida- Tizi Ouzou- Rouïba).
- **2015** Célébration des 15 ans de la banque et visite en Algérie du premier responsable Groupe Frédéric Oudés.
- **2016** L'ouverture du Centre d'Affaires de Annaba.
- **2017** L'ouverture de quatre nouvelles agences (M'sila-Tiaret-El Ksour-Blida).

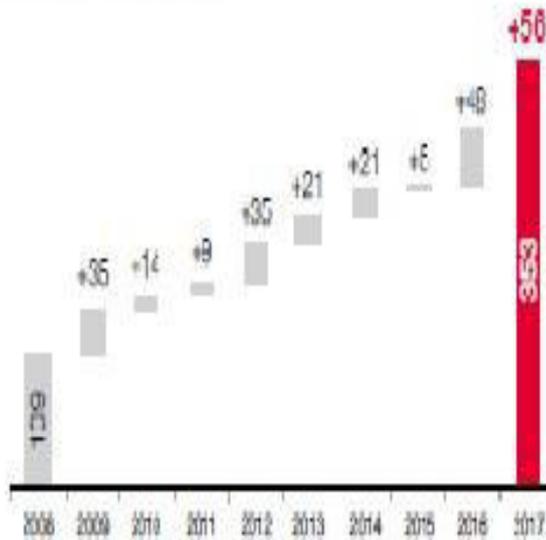
قائمة الملاحق:

الملحق (10): تطور عدد عمال سوسيتي جينيرال:

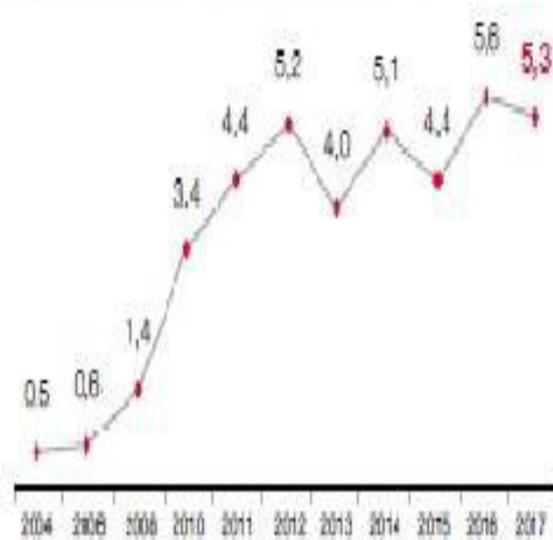
Années	Effectif SGA
2007	1 015
2008	1 148
2009	1 276
2010	1 323
2011	1 444
2012	1 414
2013	1 380
2014	1 362
2015	1 376
2016	1 396
2017	1 435

الملحق (11): مجموع ميزانيات سوسيتي جينيرال:

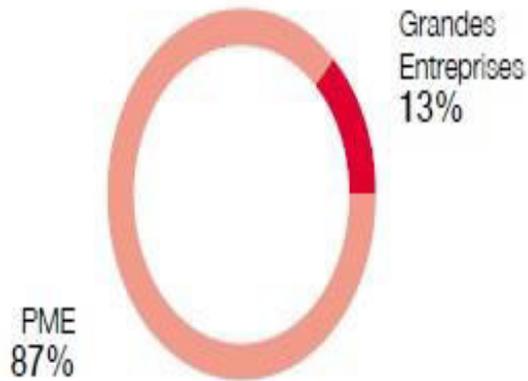
■ Total Bilan (Milliards CSD)



■ Résultat Net après impôts (Milliards CSD)



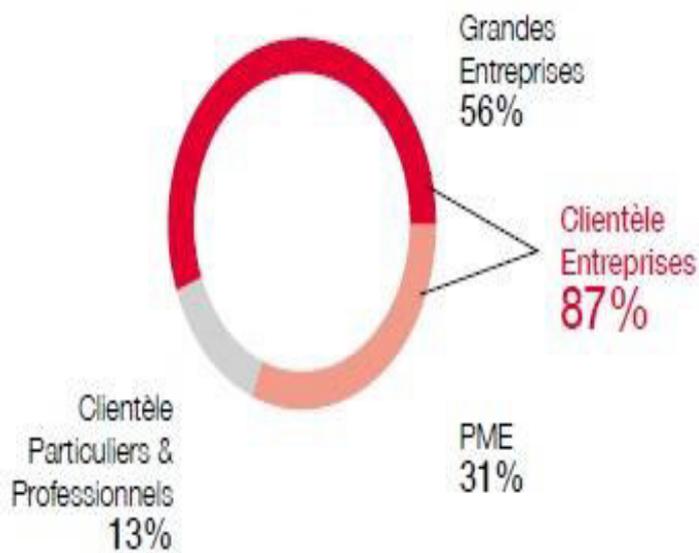
▪ Portefeuille Clients Entreprises



Un portefeuille clients comprenant

5 000 Entreprises

▪ Répartition des Engagements



... représentant

87% des Engagements

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول

البنوك التجارية

والبنوك الأجنبية

الفصل الثالث:

دراسة حالة

سوسيتي جينيرال

الجزائر-وكالة

بسكرة-

الفصل الثاني

تمويل المشاريع

الاستثمارية في

البنوك التجارية

الأجنبية

الفهرس

خاتمة

خاتمة

مقدمة

فهرس
الأشكال
والجد اول

قائمة

المراجع

قائمة

المراجع

الاهداء

الى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما...
الى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما...
الى والداي العزيزين حفظهما الله وأطال في عمرهما، كم كنت
أتمنى أن تكونا معي اليوم.

والى اخوتي الأعزاء مهدي وسارة وهاجر ووليد حفظهم الله
وأهدي سلاما خاصا الى زميلتي في الدراسة "مروة" التي لم
تبخل عليا بشيء طيلة سنوات الجامعة.
الى كل أصدقائي في الدراسة كل شخص باسمه وخاصة
عزام، أمين، حسام، عزو، اسلام، بلال، كريم، الصادق، زاكي، ميلود،
بكر.

الى كل أصدقاء الحي كل شخص باسمه وخاصة
ياسين، شكيب، نزار، عبدالودود، أمين، سفيان، عقبة، سلمان...
والى كل العائلة والأهل والأحباء والأصدقاء ...
الى كل من نسيته سهوا...
أهدي هذا العمل المتواضع.

الاهداء

الى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما...
الى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما...
الى والداي العزيزين حفظهما الله وأطال في عمرهما، كم كنت
أتمنى أن تكونا معي اليوم.

والى اخوتي الأعزاء مهدي وسارة وهاجر ووليد حفظهم الله
وأهدي سلاما خاصا الى زميلتي في الدراسة "مروة" التي لم
تبخل عليا بشيء طيلة سنوات الجامعة.
الى كل أصدقائي في الدراسة كل شخص باسمه وخاصة
عزام، أمين، حسام، عزو، اسلام، بلال، كريم، الصادق، زاكي، ميلود،
بكر.

الى كل أصدقاء الحي كل شخص باسمه وخاصة
ياسين، شكيب، نزار، عبدالودود، أمين، سفيان، عقبة، سلمان...
والى كل العائلة والأهل والأحباء والأصدقاء ...
الى كل من نسيته سهوا...
أهدي هذا العمل المتواضع.

الخاتمة:

تختلف الاستثمارات وتصنف ضمن عدة قنوات فهي تنقسم إلى استثمارات من حيث مدتها أي عمر الاستثمار ومن حيث التدفقات النقدية الواردة عنها وأيضا من حيث الغرض المستهدف من هذه الاستثمارات وعملية المفاضلة بين المقترحات الاستثمارية تتطلب دراسات وافية اقتصادية كانت أم مالية ، ومن أجل نجاح أي مشروع لابد من أخذ بعين الاعتبار ما يستلزمه من موارد ودرجة توفرها إضافة إلى أهمية هذا المشروع في محيطه الاقتصادي سواء من ناحية المداخل التي يحققها، أو من ناحية اجتماعية أو اقتصادية من خلال مناصب الشغل التي توفرها ، وعلى الرغم من وضع عدة مقومات وآليات بهدف تأهيل وترقية الاستثمارات إلا أن هذه الأخيرة مازالت تعاني من مجموعة من النقائص خاصة تلك المتعلقة بالجانب التمويلي ولا سيما التمويل المصرفي، ورغم تنامي عدد البنوك التجارية الأجنبية العاملة في القطاع المصرفي إلا أن مشكل التمويل مازال قائما وعائقا حقيقيا أمام أصحاب المشاريع الاستثمارية، وهذا ما جعل البنوك التجارية تقترب شيئا فشيئا من أصحاب المشاريع الاستثمارية من أجل تمويلها وفق طرقها المميزة، ومن خلال البحث تبين لنا بوضوح الدور والأهمية التي يمكن أن تلعبها البنوك التجارية الأجنبية في تمويل الاستثمارات.

1. نتائج اختبار الفرضيات:

وهذا ما قادنا الى معالجة هذا الموضوع للإجابة على الإشكالية المطروحة وهي:

كيف ساهمت البنوك الأجنبية في تمويل عملية الاستثمار في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية طرحت بعض التساؤلات عززت هي الأخرى بفرضيات

أولية سيتم اختبارها فيما يلي:

• الفرضية الأولى: "تستغرق عملية تمويل الاستثمار وقت قصير".

أثبتت الفرضية الأولى خطئها من خلال خطوات تمويل المشاريع الاستثمارية في الفصل

الثاني، حيث أن عملية تمويل الاستثمار تختلف من مؤسسة لأخرى وفقا لاعتبارات كبيرة منها

الحجم وطبيعة النشاط والبيئة وغيرها وهذا يعني أنه من الصعوبة وضع خطوات موحدة ونموذجية لكل المؤسسات ولهذا تستغرق وقتا طويلا (نرفض الفرضية).

• الفرضية الثانية: "ساهمت عملية تمويل الاستثمارات في تطوير الاقتصاد".

1. أثبتت الفرضية الثانية صحتها من خلال أهمية تمويل الاستثمارات الفصل الثاني، حيث أن عملية تمويل الاستثمارات لها دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز مختلف البرامج والمشاريع التي يترتب عنها توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد وتحقيق الرفاهية للمجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية للسكان من خلال توفير السكن، الرعاية الصحية، فرص العمل (نقبل الفرضية).

II. النتائج المتحصل عليها:

1. يوفر بنك سوسيتي جينيرال الجزائر العديد من منتجات مالية متنوعة الموجهة للمشروعات الاستثمارية، بحيث يوفر البنك قروض استثمارية واستغلالية وعدة أنواع أخرى من القروض.
2. يقوم بنك سوسيتي جينيرال الجزائر بدور إيجابي وفعال في تمويل المشروعات وهذا ما يؤدي الى تنمية وتطور الاقتصاد الجزائري.
3. هناك تزايد مستمر للمبالغ ونسب التمويل المقدمة من قبل بنك سوسيتي جينيرال الجزائر للمؤسسات بمختلف أشكالها عام بعد عام.
4. يحتوي بنك سوسيتي جينيرال الجزائر على فريق عمل فعال وذو كفاءة عالية كما يستعمل تقنيات عالية الجودة للتعامل مع العملاء.
5. المشاريع الاستثمارية هي روح الاقتصاد، ودراسة جدوى المشروع الاستثماري هي دعم لنجاح المشروع.
6. نظرا للمخاطر التي تترتب عن عملية تمويل الاستثمارات يقوم البنك بالأخذ بعين الاعتبار الضمانات البنكية.
7. يعتمد البنك في إتخاذ قرار منح القرض على دراسات ومعلومات المتعلقة بالمستثمر، وفق شروط ومعايير ليضمن بذلك المشروع واستمراره.

8. تعتبر الإستثمارات وسيلة للإنتعاش الإقتصادي، نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الإقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة.

9. وجود صعوبات إدارية وبيروقراطية مثل كثرة وتنوع الوثائق وبطء الإجراءات الإدارية.

III. التوصيات (الاقتراحات):

بناء على الاستنتاجات والملاحظات من هذه الدراسة ولитحسين مستوى أداء الجهاز المصرفي والوصول الى أهداف ترفع من اقتصادنا وتزيد من مركزنا المالي أمام الدول المتقدمة نوصي بما يلي:

1. اعتماد الشفافية والنزاهة مع كل المشاريع الاستثمارية.

2. دراسة السوق المحلية للبلاد لتحديد فرص الاستثمار الأكثر فعالية في الاقتصاد

الوطني.

3. إدخال مرونة معتبرة على التشريعات والقوانين وتكييفها وفق الحالات والمستجدات

الاقتصادية.

4. التقليل من مدة دراسة ملفات طلب القرض.

5. إستعمال تكنولوجيا أكثر في دراسة الملفات ما قد يؤدي إلى سرعة تنفيذها وبذلك

زيادة المشاريع المقامة.

IV. أفاق البحث:

بعد اتمامنا لهذا البحث بالقيام بدراسة ميدانية لواحد من البنوك الأجنبية والذي يمثل في

بنك سوسيتي جينيرال والذي يتمتع بتقنيات وخبرة كبيرة في المجال المصرفي نتيجة لكبر شبكته

وتوسعه في مختلف البلدان في العالم، وبما أن البنوك الأجنبية تعد جديدة نوعا ما في الجزائر

ولا تساهم بشكل كبير جدا في تمويل الاقتصاد بالرغم من فعاليتها في سوق الائتمان، فان هذا

الموضوع يشكل تمهيدا لعدة دراسات أخرى نقتراح الدراسة التالية:

• مساهمة البنوك التجارية الأجنبية في تمويل خطط التنمية

الاجتماعية.

مقدمة:

الفصل الأول : مفاهيم أساسية البنوك التجارية و الأجنبية

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المطلب الأول :البنوك التجارية , نشأتها و مفهومها و أنواعها

الفرع الأول :مفهوم البنوك التجارية

الفرع الثاني :نشأة البنوك التجارية

الفرع الثالث :أنواع البنوك التجارية

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية و أهدافها و أهم خصائصها

الفرع الأول :وظائف البنوك التجارية

الفرع الثاني :أهداف البنوك التجارية

الفرع الثالث :خصائص البنوك التجارية

المبحث الثاني: البنوك التجارية , نشأتها خصائصها و أهم أهدافها

المطلب الأول :نشأة و تطور البنوك الأجنبية في الجزائر

الفرع الأول :نشأة البنوك الأجنبية في الجزائر

الفرع الثاني :تطور البنوك الأجنبية في الجزائر

المطلب الثاني: خصائص و أهداف البنوك التجارية الأجنبية

الفرع الأول :خصائص البنوك التجارية الأجنبية

الفرع الثاني :أهداف البنوك التجارية الأجنبية

المبحث الثالث: الائتمان المصرفي

المطلب الأول: ماهية الائتمان المصرفي و أدواته

الفرع الأول: ماهية الائتمان المصرفي

الفرع الثاني :أدوات الائتمان المصرفي

المطلب الثاني: تصنيفات الائتمان و دواع استخدامه

الفرع الأول: تصنيفات الائتمان

الفرع الثاني: دواع استخدام الائتمان

المطلب الثالث: أنواع الائتمان المصرفي و مصادره و أخطاره

الفرع الأول: مصادر و أنواع الائتمان المصرفي

الفرع الثاني: مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي

الفرع الثالث: الإجراءات الوقائية لتفادي مخاطر الائتمان

الفصل الثاني: تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

المبحث الأول: مدخل إلى التمويل

المطلب الأول: ماهية التمويل و أشكاله و خصائصه

الفرع الأول: ماهية التمويل

الفرع الثاني: أشكال التمويل

الفرع الثالث: خصائص التمويل

المطلب الثاني: مصادر التمويل و خطوات تمويل المشروع الاستثماري و أهميته

الفرع الأول: مصادر التمويل

الفرع الثاني: أهمية التمويل

الفرع الثالث: خطوات تمويل المشروع الاستثماري

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار

المطلب الأول: تعريف الاستثمار و أهميته

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار

المطلب الثاني: مبادئ و مميزات و أدوات الاستثمار

الفرع الأول: مبادئ و أدوات الاستثمار

الفرع الثاني: مميزات الاستثمار

المطلب الثالث: أنواع و مجالات و أهداف الاستثمار

الفرع الأول: أنواع الاستثمار و مجالاته

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار

المبحث الثالث: ماهية المشاريع الاستثمارية

المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية و أنواعها

الفرع الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية

الفرع الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية

المطلب الثاني: خصائص المشاريع الاستثمارية و أهدافها

الفرع الأول: خصائص المشاريع الاستثمارية

الفرع الثاني: أهداف المشاريع الاستثمارية

المطلب الثالث: مخاطر المشاريع الاستثمارية و كيفية اختيارها و دراسة جدواها

الفرع الأول: كيفية اختيار المشاريع الاستثمارية

الفرع الثاني: دراسة الجدوى الخاصة بالمشروعات الاستثمارية

الفرع الثالث: كيفية اختيار المشاريع الاستثمارية

المبحث الرابع: القروض الاستثمارية

المطلب الأول: مفهوم القرض الاستثماري و خصائصه

الفرع الأول: مفهوم القرض الاستثماري

الفرع الثاني: خصائص القرض الاستثماري

المطلب الثاني: أهمية القروض الاستثمارية و أنواعها

الفرع الأول: أهمية القروض الاستثمارية

الفرع الثاني :أنواع القروض الاستثمارية

المطلب الثالث: الشروط و الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القرض

الفرع الأول :المعايير المتبعة في منح القروض

الفرع الثاني :الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القرض

المطلب الرابع: مراحل منح القرض و ضماناته

الفرع الأول :مراحل منح القرض

الفرع الثاني :ضمانات منح القرض

الفصل الثالث : دراسة ميدانية لبنك سوسيتي جينيرال

تمهيد:

أدى اتساع رقعة النشاط الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات والمؤسسات ، إلى استحالة الآليات وأنظمة العمل القديمة مما أدى إلى بروز البنوك كمنشآت مالية حيوية تلعب دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ السياسات المالية للدولة بعناصرها الائتمانية و النقدية ، وهذا من خلال اعتمادها على عدة استراتيجيات مالية و مصرفية وذلك من خلال المنافسة الخاصة بالعمليات والخدمات المقدمة ، بحيث تعتبر البنوك التجارية من المنشآت المالية التي يعتمد عليها اقتصاد أي بلد كإحدى ركائزه الأساسية ، ويتم ذلك من خلال مختلف الخدمات التي يقدمها والوظائف بمختلف أشكالها وخاصة وظيفة الائتمان ، والتي تساهم في شكل كبير في تمويل مختلف الاستثمارات والمشاريع سواء أكانت اقتصادية ، اجتماعية ، سكنية...إلخ.

وحتى نلقي بالضوء على مختلف هذه النقاط، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي

كالتالي:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني: البنوك الأجنبية، نشأتها خصائصها وأهم أهدافها.

المبحث الثالث: الائتمان المصرفي.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية إحدى أهم المؤسسات المالية المكونة للنظام المالي عالمياً ومحلياً ويرجع ذلك إلى أهمية الخدمات المصرفية التي تمثل أحد الوسائل المهمة اللازمة لإتمام الأنشطة الاقتصادية كما أن لها تأثير على التنمية الاقتصادية لكل دولة ومن خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق لماهية البنوك التجارية.

المطلب الأول: البنوك التجارية نشأتها مفهومها وأنواعها:

إن مجمل العوامل التي أدت إلى نشأة البنوك التجارية وتعدد تعريفاتها ومختلف أنواعها سيتم توضيحه من خلال المطلب الآتي.

الفرع الأول: مفهوم البنوك التجارية:

توجد عدة تعريفات للبنوك التجارية نذكر منها:

➤ **التعريف الأول:** هي تلك البنوك التي تختص في تلقي الودائع ومنح القروض بجاني مجموعة أخرى من الخدمات المصرفية المكتملة مثل شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل الأوراق التجارية وخصم الكمبيالات وقبولها وشراء وبيع العملة الأجنبية وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وتأجير الخزائن الحديدية. (1)

➤ **التعريف الثاني:** يعرف قانون النقد والقرض في مادته "114" البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من "110" إلى "113" من هذا القانون، وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

❖ جمع الودائع من الجمهور.

❖ منح القروض.

❖ توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها. (2)

➤ **التعريف الثالث:** هي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين الذين يحتاجون لتلك الأموال. (3)

¹ أحمد صالح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، دار النشر للثقافة، الإسكندرية، 2003، ص12.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 202.

³ سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص202.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية البنوك التجارية والبنوك الأجنبية

➤ **التعريف الرابع:** هي تلك المؤسسات المالية التي تقبل ودائع الجمهور بأنواعها المختلفة وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه ويمنح القروض قصيرة الأجل والتي لا تزيد مدتها عن سنة. (1)

وعرف البنك التجاري أيضا على أنه:

➤ **التعريف الأول:** هي تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع عند الطلب أو لأجل محدودة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والمساهمة في إنشاء المشروعات وما تطلبه من عمليات مصرفية، تجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي. (2)

➤ **التعريف الثاني:** يعرف على أن عبارة عن مؤسسات مصرفية عرفت باسم بنوك الودائع تعمل في سوق النقد أي سوق الأصول المالية قصيرة الأجل، وتنتم معاملاتها التقليدية بطابع الائتمان قصير الأجل وهو الطابع الذي يميز نشاطها عن المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى. (3)

ومما سبق نجد: " أن البنوك التجارية عبارة عن مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر ربح ممكن من الأهداف التي هي عبارة عن الموافقة بين الربحية والسيولة بأقل تكلفة ممكنة وذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية أو خلقها لنقود الودائع "

الفرع الثاني: نشأة البنوك التجارية:

يرجع ظهور البنوك التجارية بشكلها الحالي الى أواخر القرون الوسطى على أثر الحروب الصليبية ، حيث شهدت هذه الفترة حروب كبيرة و كثيرة كانت تستلزم نفقات ضخمة لغرض تجهيز الجيوش (4) ، و تمثل البنوك التجارية أحفادا شرعيي للصارفة و الصاغة القدامى و المرابين فهذه المصاريف مهما كانت طبيعتها و نوعية الوظائف التي تؤديها لا تعد و أن تكون مؤسسات تتعامل في الدين أو الائتمان ، و فكرة طائفة التجار في البحث عن طريقة مأمونة تحافظ بها على ثرواتها من السلب و النهب و الضياع ، فهي أمور كانت من السمات البارزة لتلك العصور السخيفة ، في نفس الوقت كان الموزع لديهم يأخذ شهادات إيداع تثبت حقوقهم و تضمن تعهدا من المودع لدية ليرد الأمانة عن طلبها في الحال ، و في بداية الأمر كانت تصدر هذه الشهادات اسمية و يتم تداولها بمجرد التسليم. (5)

¹ عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص50.

² محمد يونس وعبد النعيم مبارك، مقدمة في: النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص215.

³ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002 ص109.

⁴ شحادة الخطيب، زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 39.

⁵ محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص 213.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية البنوك التجارية والبنوك الأجنبية

ومع تطور الزمن لاحظ رجال المصارف أن سبة صغيرة من شهادات الإيداع تعود إليهم للمطالبة بتحويلها إلى نقود أو إلى الأشياء التي تمثلها ، و من ثم تجمعت لدى هذه البنوك مبالغ نقدية خاملة مقابل حصولهم على فائدة تتمثل في الفرق بين الفائدة التي يتقاضاها على القرض و الفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع ، لذلك تطورت وظائف البنوك و أصبحت تجمع بين وظيفتين هما : قبول الودائع و الإقراض معا ، و لكن تطورها لم يقف عند هذا الحد بل تقدم مرة أخرى ، و أقدم بنك حمل هذا الاسم في التاريخ هو بنك برشلونة عام 1401م و بعد ذلك بنك أمستردام 1609م ، بنك انجلترا في 1694م ، و أول بنك حمل اسم البنك المركزي هو بنك السويد عام 1668م ، ثم بنك فرنسا 1800م لتنتشر بعدها في باقي دول العالم . (1)

الفرع الثالث: أنواع البنوك التجارية: (2)

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا لعدة معايير، وذلك على النحو التالي:

1. من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

1.1 البنوك التجارية العامة:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

2.2 البنوك التجارية المحلية:

ويقصد بها تلك البنوك التي تقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل: محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد، ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك، فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

II. من حيث حجم النشاط:

1.1 بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

2.2 بنوك التجزئة: وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى، لكنها

تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل

¹ شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2000 ص 26.

² محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 31-33.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية البنوك التجارية والبنوك الأجنبية

بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد، وبذلك فان بنوك التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

III. من حيث عدد الفروع:

1. البنوك ذات الفروع:

وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة شكلا قانونيا لها فروع متعددة تغطي اغلب أنحاء الدولة ولا سيما الأماكن الهامة، وتتبع المركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيم يتعلق بالأمور الهامة التي ينصب عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فان المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع.

2. بنوك السلاسل:

وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهي ينسق بين الوحدات، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

3. بنوك المجموعات:

وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتصنع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي، وتأخذ هذه البنوك طابع احتكاري، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

4. البنوك الفردية:

تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الأجل حيث يتم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عادية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر.

5. البنوك المحلية:

وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية وأهدافها وأهم خصائصها:

من المعروف أن البنوك التجارية كما هو موضح من اسمها مؤسسات نقدية تقوم بتأجير النقود بين أقسام مختلفة وتعسى إلى تحقيق أهداف تقوم أساسا على تعظيم ربحيتها ومن خلال هذا المطلب سنقوم بالتطرق إلى وظائف البنوك التجارية وأهدافها وأهم خصائصها.

الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية:

تسعى البنوك التجارية إلى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم الكثير من الخدمات غير أن البنوك التجارية تقوم بعدة وظائف منها ما يكون في شكل نقدي وأخرى غير نقدية وتنقسم هذه الوظائف إلى وظائف تقليدية وحديثة:

1. **الوظائف التقليدية:** حيث تتمثل وظيفتها التقليدية والأساسية في خلق النقود المعروفة باسم النقود المصرفية وعموما تتمثل وظيفة البنوك التجارية فيما يلي: (1)

1. قبول الودائع وتنمية الادخار:

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بعد انتهاء أجل محدد بحيث لا تقصر وظيفة البنك التجاري على مجرد قبول الودائع يقدمها الأفراد والهيئات بل تتعدى هذه الوظيفة السلبية لتصبح وظيفة إيجابية تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري، وحث الأفراد الهيئات، وتنقسم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدى البنوك التجارية إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

• **حسابات جارية:** الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية هي الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف آخر وقد يتمثل الطرف الآخر في شخص أو أشخاص طبيعيين وقد تكون أرصدة بعض الحسابات الجارية ولدى البنوك التجارية أرصدة تتمثل في المبالغ المستحقة للطرف الآخر بمجرد طلبها، كما قد تكون أرصدة بعض الحسابات مدينة وتتمثل في المبالغ المستحقة للطرف الآخر بمجرد طلبها.

• **حسابات صندوق التوفير:** تلجأ البنوك التجارية إلى تشجيع العملاء على الادخار عن طريق فتح حسابات توفير لهؤلاء العملاء تمنحهم بعض المميزات، مثلا دفع نسبة فائدة سنوية محددة عن المبالغ التي يحتفظ بها العملاء في حسابات صندوق التوفير، وتحدد قيمة الفائدة التي يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التي يحتفظ بها، والمدة التي يحتفظ خلالها بهذه المبالغ و معدل الفائدة السنوية الذي تعهد البنك بدفعه للعملاء على إيداعاتهم إلى جانب معدل الفائدة المحدد فإن البنوك التجارية تعمل على جذب عدد كبير من عملاء صندوق التوفير وذلك عن طرق تقديم بعض المزايا الأخرى مثل تقديم بعض الحوافز النقدية أو العينية.

¹ أحمد صالح عطية، مرجع سابق، ص 202.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية البنوك التجارية والبنوك الأجنبية

• حسابات ودائع بإخطار: تعمل البنوك التجارية على جذب المدخرات على اختلاف أنواعها فتقوم بتتويع حسابات الودائع للأفراد والهيئات واختيار النوع المناسب لهم من حسابات الودائع.

• حسابات الودائع لأجل:

- مزولة عملية التمويل الداخلي والخارجي: تعمل البنوك التجارية على تنمية الادخار وقبول الودائع (قصيرة الأجل) لكي تستخدم هذه الودائع في عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما تحقق أهداف خطة التنمية وتشغيل موارد البنك مع صراعات مبدأ التوفيق بين السيولة الربحية والأمان ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

✓ منح القروض وفتح الحسابات الجارية.

✓ تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.

- تمويل التجارة الخارجية عن طريق فتح الاعتمادات المستندية (1)

بالإضافة إلى هذه الوظائف نجد ما يلي:

- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها تحت الطلب والادخار ولأجل.

- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ بين السيولة والربحية والضمان.

- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية وتقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.

- تأجير الخزائن الأمنية لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

- منح القروض للهيئات والمنشآت والأفراد.

- بيع وشراء الأوراق المالية لحساب عملائها.

- القيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب عملائها الذين ليس لديهم من الوقت أو من الخبرة ما يمكنهم من

مباشرة عمليات الاستثمار طريقة مضمونة ودرجة كفاية مرتفعة.

- التعامل ببيع والشراء في العملات الأجنبية. (2)

II. الوظائف الحديثة: إن المصرف التجاري يسعى جاهدا إلى رفع رقم أعماله وإلى ترشيد مصروفاته وأعبائه

ومحاولته إلى رفع رقم أعماله أدت به إلى ابتداء خدمات جديدة يؤديها لمتعاملين معه ومن أبرزها: (3)

• التعامل بالأوراق التجارية والمالية: نجد أن البنوك قد تدخل مشترياً أو بائعاً للأوراق المالية في السوق

المالية سواء لحسابها أو لحساب عملائها كما يمكن أن تقوم بتحصيل إيراداتها، وتقوم كذلك بعملية خصم الأوراق

التجارية لصالح العملاء لتحصيل كمبيالات في موعد استحقاقها وهذا كله مقابل عمولة يتقاضاها البنك.

¹ خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2006، ص 40.

² محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص 216.

³ زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013، ص 31- 32.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية البنوك التجارية والبنوك الأجنبية

• **شراء وبيع العملات الأجنبية:** وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي وحسب التنظيم الساري والمعمول به في مجال سوق الصرف، وكذلك مقابل عمولة.

• **فتح اعتمادات مستندية:** وهي خاصة بعمليات الاستيراد والتصدير والتي يأتي عن طريقها تسهيل عملية التجارة الخارجية حيث يتم بموجبها تسهيل الالتزامات بين المصدر والمستورد.

• **تمويل الإسكان الشخصي:** يمكن للبنوك تمويل قطاع البناء والسكن من خلال قروض للعملاء وللمقاولين.

• **تأجير الخزائن الحديدية:** وهي للأفراد، والمقصود بها هو أن البنك يقوم بإيجار الصناديق الحديدية فمع تطور الحياة ازدادت حاجات الأفراد خاصة الأثرياء منهم إلى الاحتفاظ بالأموال في مكان أمين، فقامت البنوك بإنشاء صناديق حديدية تحتوي على المجوهرات والوثائق ومستندات الملكية والأوراق المالية لكونها لا تتعرض لسرقة أو الحرق وكل هذا مقابل عمولة محدودة.

• **ادخار المناسبات:** تشجيع البنوك المتعاملين معها خصوصا الأفراد على أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة (مواجهة نفقات موسم الاصطياف، الزواج، السياحة، الأعياد أو تحمل نفقات تدريس الطلبة في الجامعات...) حيث تمنحهم فوائد مغرية على هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات في الاقتراض أي بشروط سهلة كالحصول على مبالغ توازي ضعف المبالغ المدخرة عند حلول المناسبات وهذا النوع من الخدمات المصرفية تؤدي إلى زيادة موارد البنك ولكن بشكل دوري.

• **البطاقة الائتمانية:** وتعتبر من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة التي استحدثتها المصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات من هذا القرن، والتخلص من منح الأفراد بطاقات من البلاستيك على معلومات اسم المتعامل ورقم حسابه، وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك، معقول منح الائتمان لحامل البطاقة على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمة إلى البنك خلال 25 يوم من تاريخ استلامه قائمة مختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم حيث يرسل المصرف هذه القائمة في نهاية كل شهر، ولا يدفع المتعامل أي فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد في الأجل المحدد إلا أنه سوف يدفع خمسة عشر بالمائة في الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد للسداد.

الفرع الثاني: أهداف البنك التجاري:

تتسم البنوك التجارية بأربع أهداف هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال تتعلق بالربحية السيولة والأمان والنمو، وترجع أهميتها إلى تأثير الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالوظائف الرئيسية التي تمارسها البنوك:

1. الربحية: يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع

هذا يعني إن اربحا البنوك أكثر تأثير بالتغير في إدارتها، وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى، لذا يقال

الفصل الأول: مفاهيم أساسية البنوك التجارية والبنوك الأجنبية

إن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لآثار الرفع المالي فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب عن ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر وعلى العكس أيضاً وقد تتحول أرباح البنك إلى خسائر لذلك يقتضي على إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها. (1)

2. السيولة: يتميز الجانب الأكبر من موارد البنك المالية ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعد للوفاء بها في أي لحظة وتعد هذه السمة من أهم السمات التي يتميز بها البنك عن منشآت الأعمال الأخرى ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة الموزعين ويدفعهم فجأة سحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس. (2)

3. الأمان: تتسم أسعار البنك عادة بالصغر بالمقارنة بالمقارنة بجملة مصادر الأموال فيه وهو ما يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر الاستمرار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس مال فإذا زادت الخسائر عن ذلك قد تلتهم جزءاً من أموال المودعين والنتيجة هي الإفلاس للبنك.

4. النمو: يصل البنك إلى هدف النمو من خلال تحطيم أرقام نشاط الإقراض والإيرادات المتولدة عنه والتي لا تتم إلا بجهد إنمائي منظم ومكتفا يراعي شروط الإقراض الجيد واستقطاب عملاء متميزين والتقييم المستمر للأداء ولسياسات البنوك المنافسة بالسوق حيث يكون على عاتق إدارة البنك تحقيق التوازن في نمو البنك يتناسب مع حجم مواده والفرص التسويقية المتاحة أمامه ودرجة العائد الممكن تحقيقها ودرجة المخاطر المصاحبة. (3)

الفرع الثالث: خصائص البنوك التجارية:

حتى نتمكن من دراسة البنوك التجارية من كل النواحي سنحاول التعرف على خصائصها وهي (4):

1. قبول الودائع: وهي أهم مصدر من مصادر الأموال لذا تقوم البنوك التجارية بتشجيع الأفراد على الإيداع وذلك بتبسيط العملية التعامل.

2. تمويل المشاريع: وهي أن تعمل البنوك التجارية على تقديم قروض إلى عملائها وهذه القروض تزيد قيمتها كثيراً عن قيمة الودائع الأولية أي المبالغ المودعة لديها.

3. استخدام الموارد: يمكن أن تستخدم البنوك التجارية مواردها في الشكل:

• **استثمارات:** ويكون ذلك على شكل اذونات الخزينة وأوراق مالية مضمونة من الحكومة وأوراق تجارية

¹ سامر جادة، مرجع سابق، ص 91.

² منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات"، المكتب العربي الحديث مصر، 2000، ص 11.

³ احمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص 13.

⁴ مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة للنشر، مصر، 1999، ص 87-88.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية البنوك التجارية والبنوك الأجنبية

- **أذونات الخزينة:** وهي سندات تصدر من طرف الحكومة تكون قصيرة الأجل يسهل توزيعها على البنوك والمؤسسات المالية.
 - **أوراق المالية مضمونة من طرف الحكومة:** تأتي في المرتبة الثانية من حيث الضمان بعد الاذونات إذ يقوم البنك المركزي بقرضها للبنوك التجارية بضمانها.
 - **أوراق مالية أخرى:** تعمل البنوك التجارية على استثمار جزء من أموالها على شكل أوراق مالية للقطاع الخاص سواء كانت مدرجة أو غير مدرجة.
 - **أوراق تجارية:** تقبل البنوك التجارية هذه الأوراق سواء كانت تمثل دين بحيث يتم شراءها قبل موعد الاستحقاق وفي المقابل تدفع لصاحب الورقة قيمتها بعد خصم الفائدة عن تلك المدة.
 - **قروض وسلفيات:** تمثل أكثر الأصول ربحية، حيث هي المادة الخام التي تستثمرها البنوك وتعود عليها بفوائد كبيرة.
- وتعتبر الخصائص السابقة خصائص أساسية للبنوك التجارية كما أنها تتميز أيضا بخصائص ثانوية هي:
- تعتبر البنوك التجارية مشروعات مصرفية من الدرجة الثاني في التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي بعد البنك المركزي.
 - تتعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر اتساع السوق النقي عكس البنك المركزي الذي يتميز بالوحدة.
 - البنوك التجارية مشروعات رأس مالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة.

المبحث الثاني: البنوك الأجنبية، نشأتها خصائصها وأهم أهدافها:

لقد ساعد قانون النقد والقرض على دفع الاستثمار المباشر للبنوك الأجنبية والمؤسسات المالية في الجزائر، مما أدى إلى انفتاح النظام المصرفي على العالم وازدياد ممثليه، الأمر الذي ساهم في تفعيل دور البنوك الأجنبية في الاقتصاد الجزائري، وتنقسم البنوك المتواجدة في الجزائر إلى بنوك عمومية وبنوك خاصة، أما النوع الثالث من البنوك المتواجدة في الجزائر فهي البنوك الأجنبية والتي سنتطرق لها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة البنوك الأجنبية في الجزائر: (1)

لقد شهدت الساحة المصرفية الجزائرية انفتاحا كبيرا على الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة تحرير القطاع المصرفي بعد إصلاحات سنة 1990، ومن خلال هذا المطلب سنقوم باستعراض البنوك الخاصة الأجنبية العاملة في السوق النقدية الجزائرية.

1. سيتي بنك الجزائر " Algeria Bank Cité " : هو بنك تجاري أمريكي يقدم خدمات مالية مباشرة ماستر كارد، إيداعات مالية، وحسابات الشيكات المجانية بطريقة سهلة ومريحة ، منح له الاعتماد بالجزائر في ماي 1998 بموجب القرار رقم 02/98 ، كصفة فرع للبنك الأجنبي سيتي بنك المتواجد بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية برأسمال قدره 500.000.000 دج ، وتميز سيتي بنك بالمحافظة منذ ثلاثة عقود بارتباطات ضيقة مع المؤسسات الوطنية للبتروال والغاز (سوناطراك ، سونغاز) ، ولقد تميزت العلاقات خصوصا مع الشركات الخاصة التي تعمل في القطاعات المتشابهة مثل الصيدلانية ، كما أسندت للمدير العام كل الصلاحيات في التصرف في جميع الصفقات المقدمة من مؤسسته على غرار الفروع لسيتي بنك في العالم ، ويستطيع اتخاذ أي قرار مهم في جميع القطاعات ، وهذا ما لا يتمتع به مسيري البنوك الأخرى الأجنبية خاصة الفرنسية منها ، حيث يتم اتخاذ القرارات المهمة من باريس .

2. المؤسسة العربية المصرفية الجزائر "Arab Banking corporation Algeria": المؤسسة العربية

المصرفية ومقرها البحرين، لها فروع في أكثر من 21 دولة في كل من دول الخليج ودول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، أوروبا، وكذا أمريكا وأسيا، أنشئت عام 1980، وهي مدرجة في بورصة البحرين. أما المؤسسة العربية المصرفية -الجزائر المعروفة باسم "بنك ABC الجزائر" ويعد أول مصرف دولي خاص مرخص، بموجب القانون في ضوء القرار الرسمي الصادر من قبل مجلس العملات والاعتمادات المالية التابع للبنك المركزي الجزائري في شهر سبتمبر 1998.

¹ رابح عبد الحق، مساهمة البنوك الأجنبية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر من خلال تفعيل الخدمات المصرفية، أطروحة مقدمة كجزء لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، 2013 2014، ص 173-176.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية البنوك التجارية والبنوك الأجنبية

بدأ البنك مزاوله أنشطته بشكل فعلي في 2 ديسمبر 1998، وذلك بافتتاح فرعه الرئيسي بمنطقة بئر مراد رايس في الجزائر العاصمة، كشركة ذات أسهم بصفة البنك ب رأسمال قدره 1.183.200.000 دج، وهو ينقسم بين ثلاثة مساهمين: % 70 من رأس المال يعود للمؤسسة الأم بدولة البحرين، % 10 تعود إلى الشركة المالية الدولية، % 20 من رأس المال تعود إلى عدد صغير من المساهمين الخواص الجزائريين.

3. ناتكسيس الجزائر "Natexis d'Algérie" : منح الاعتماد له بموجبي القرار 01/99 المؤرخ في 27 أكتوبر 1999 ، كشركة ذات أسهم ذات صفة البنك برأسمال اجتماعي قدرة 500.000.000 دج ، و لقد تأسست مجموعة ناتكسيس للبنوك الشعبية بالاتحاد الحديث العهد لكل من القرض الوطني و البنك الفرنسي للتجارة الخارجية ، و ينقسم رأسمالها إلى 80% للمؤسسة الأم في باريس و 20% للشركة المصرفية الفرنسية الدولية ، و يعتبر نشاط البنك موجه خاصة إلى المؤسسات الجزائرية و تتدخل ناتكسيس الجزائر في تمويل الواردات و الصادرات ، استشارات في التصدير و الاستيراد ، تنظيم و تسيير المؤسسات .

4. سوسيتي جنرال الجزائر "Société Générale d'Algérie": تعتبر سوسيتي جنرال واحدة من أكبر الشركات المالية في أوروبا والعالم من خلال النشاطات التي يمارسها في أنحاء مختلفة من العالم، مقره الرئيسي في غرب العاصمة الفرنسية باريس.

5. البنك العربي PLC الجزائر "Arabe Bank PLC Algeria" : هو أحد فروع البنك العربي PLC، منح له الاعتماد في أكتوبر 2001 كبنك عالمي، يمارس نشاطات البنوك المعروفة.

6. البنك الوطني الباريسي "باريبا" "BNP PARISBAS": تأسس هذا البنك في 31 جانفي 2002، برأسمال قدره 2.000.000.000 دج، يعود هذا الأخير بنسبة 100 % لمجموعة البنك الوطني الباريسي "باريبا".

7. ترست بنك الجزائر "TBA": منح له الاعتماد بموجب القرار 02/26 والمنتشر في الجريدة الرسمية رقم 2 بتاريخ 8 جانفي 2003 كمؤسسة مالية ذات صفة للبنك، برأسمال قدره 750.000.000 دج.

8. بنك هاوسينغ "Algeria Housing Bank For Trade And Finance"

يقدر رأس المال الاجتماعي لهاوسينغ الجزائر ب 2.400.000.000 دج، أي ما يعادل 46.000.000 دولار كندي، كما يعود هذا الأخير إلى المؤسسة الأم هاوسينغ بنك للتجارة والمالية الأردن، بنسبة 52 %، مؤسسة الاستثمارات الخارجية العربية بنسبة 10%، الصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار بنسبة 10%، مؤسسة رأسمال الاستثمار للبحرين بنسبة 9%، بعض المستثمرين الجزائريين بنسبة 14.14 %.

9. فرنس بنك الجزائر "Fransabank El'djazair SPA": أنشأ فرنس بنك الجزائر سنة 2006 وهو بنك لبناني، منح له الاعتماد للممارسة الاعتماد النشاط المصرفي في السوق المصرفية الجزائرية، وفي سنة 2010 فتح فرنس بنك الجزائر أول وكالة بنكية له في وهران.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية البنوك التجارية والبنوك الأجنبية

10. كاليون الجزائر "Calyon d'Algérie": كاليون الجزائر هو بنك تابع 100% لكاليون أحد البنوك الفرنسية التابعة لمجموعة القرض الفلاحي الفرنسي، منح له الاعتماد كبنك عالمي سنة 2007 وذلك لمزاولة كل العمليات المتعلقة بالبنوك، وهو ينشط أساسا كبنك للاستثمار.

11. "HSBC" الجزائر: منح له الاعتماد سنة 2008 وهو يمارس كل عمليات البنوك المعروفة.

12. بنك السلام الجزائر "Al Salam Bank Algérie": منح له الاعتماد سنة 2008 وهو بنك يعرض منتجات منتجات وخدمات تتوافق مع الشريعة الإسلامية، بدأ البنك في نشاطاته العقارية والسندات والأسهم وكذا رؤوس الأموال الاستثمارية.

13. بنك الخليج الجزائر "AGB": منح له الاعتماد سنة 2003 كشركة ذات أسهم تحمل صفة البنك، برأسمال قدره 1.000.000.000 دج.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك التجارية الأجنبية:

تتميز البنوك الأجنبية بمجموعة من الخصائص والسمات كما أنها تسعى لتحقيق جملة من الأهداف كضمان الربحية والاستمرارية ... الخ والتي سيتم التطرق إليها بالتفصيل في هذا المطلب.

الفرع الأول: خصائص البنوك التجارية الأجنبية: (1)

تتميز البنوك الأجنبية بجملة من الخصائص والسمات يمكن إيجازها في:

1. حجم البنوك الأجنبية: تتميز البنوك الأجنبية بكبر حجمها العائد إلى:

- كبر حجم رأسمالها.

- كبر حجم النشاط.

2. التكامل: تتمتع البنوك الأجنبية بشبكة فروع منتشرة عبر عدة مناطق في العالم كما يوجد نوع من

التضامن فيما بينها حفاظا على مصالحها المشتركة في مواجهة السلطات النقدية المحلية.

3. الاحتكار أو الطبيعة الاحتكارية لهذه البنوك: نتيجة لكبر حجمها واتساع مجال أعمالها يحدث نوع من

الاحتكار لبعض الخدمات خصوصا في مجال صرف العملة وتمويل التجارة الخارجية.

4. ميزة التنوع والتوسع (تنوع المنتجات وتوسع النشاطات): أدى النمو والتطور الكبير الذي تشهده

الساحة المالية العالمية من حيث انتشار البنوك الأجنبية واتساع مجال نشاطها إلى تبني استراتيجيات فعالة للارتقاء بخدماتها إلى مستوى التحديات العالمية من خلال:

- تنويع وابتكار تقنيات وقنوات التمويل الحديثة.

- تأثيرها في اتساع شبكة المصارف.

¹ رابيس عبد الحق، مرجع سابق، ص 180-181.

- تعبئة الادخارات وزيادة حجم القروض.

5. التركيز على التمويل قصير الأجل: في اغلب الأحيان تلجأ البنوك الأجنبية إلى تمويل قصير الأجل وذلك لانخفاض نسبة المخاطر في هذا النوع من التمويل وارتفاع عائده، ونتيجة لما يترتب على هذه الاستثمارات من فوائد أصبحت البنوك الأجنبية مهمته أكثر بها من غيرها من التمويلات الأخرى.

6. قرارات التخطيط والاستثمار والإنتاج والتسويق والتسعير يتم اتخاذها من قبل البنك الرئيسي: حيث يرجع الفصل في القرارات ذات القيمة المالية الكبيرة إلى البنك الرئيسي أو البنك الأم حيث يوكل هذا البنك لوكالاته في مختلف الأقطار والتصرف في إصدار القوانين والمصادقة على القرارات التي لا تتعدى السلطة الممنوحة له وفي حالة التجاوز تتدخل البنك الأم في المصادقة على القرارات المهمة.

7. القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان الدائم في مختلف وسائل الإعلام المتاحة:

هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تتفرد بها البنوك الأجنبية عن بقية البنوك الوطنية تتميز بقوة كبيرة من التسويق والإعلان للمنتجات الخاصة بها بصفة دورية.

8. الانتشار الجغرافي: أي الحيز الجغرافي الذي تشغله هذه البنوك حيث نجدها عبارة عن مجموعة كبيرة من البنوك منتشرة في أقطار مختلفة كلها تابعة للشركة الأم تعتبر المقر الرئيسي للبنك وصاحبة القرارات الأخيرة.

9. تعبئة الكفاءات: حيث تراعي البنوك الأجنبية جانب من الكفاءة المهنية لدى موظفيها ولا يتم اعتماد الموظفين إلى بعد إجراء جملة من الاختبارات والترقيات لتصبح هذه العمالة أكثر جاهزية وأكثر خبرة.

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية الأجنبية:

من بين الأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها ما يلي:

- 1. تعظيم الربحية:** وذلك من خلال زيادة الإيرادات وتخفيف تكلفة الخدمات إلى أدنى مستوى لها.
- 2. ضمان استمرارية نشاط البنك:** تسعى البنوك الأجنبية عموماً إلى ضمان استمرارية نشاطها وبقائها في السوق من خلال مواكبة المستجدات التي تطرأ على السوق المالي، والتكيف معها.
- 3. كسب ثقة العملاء:** تسعى البنوك الأجنبية إلى كسب ثقة العميل من خلال توفير الخدمات الملائمة له والمنتجات المصرفية ذات الصلة الانفرادية
- 4. الاستحواذ على أكبر حصة في السوق المصرفية:** وهي من الأهداف التي سطرها البنك، لأنه لتحقيق عوائد مالية كبيرة وجب على البنوك الأجنبية السيطرة على أكبر قدر ممكن من السوق.
- 5. مواكبة المعايير الدولية:** ونقصد بالمعايير الدولية تلك المقاييس العالمية التي تعمل بها البنوك الحديثة في المجال البنكي وعلى البنوك الأجنبية دائماً أن تكون على دراية كاملة بالمستجدات التي قد تطرأ على هذه المعايير لمواكبة التطور في المجال البنكي.

الفصل الأول: _____ مفاهيم أساسية البنوك التجارية والبنوك الأجنبية

6. تنويع الخدمات المصرفية: أي عدم وضع سبل وطرق ثابتة للخدمة المصرفية، بل العمل دائماً على خلق طرق جديدة من شأنها أن تجعل العميل يشعر بالرضا التام والدائم تجاه البنك.

7. مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي: عدم السماح للتكنولوجيات الحديثة بالغياب عن خدمات البنك واكتسابها بغية تحسين الأداء للبنك.⁽¹⁾

8. شبابيك الخدمات الشاملة: ونقصد هنا عدم تخصص الشبابيك داخل البنوك الأجنبية بالقيام بأعمال معينة كما هو الحال في البنوك الوطنية، فالبنوك الأجنبية تقدم خدمات الدفع أو السحب أو التحويل في كل الشبابيك الموجودة داخل البنك، وهذا يسهل عملية التعامل للعميل مع البنك وتجنبه كل الانتظار وضياح الوقت.

¹ موسى سعيد مطر شقيري، نوري موسى، ياسر المومني، المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2003، ص 207.

المبحث الثالث: الائتمان المصرفي:

يمثل الائتمان المصرفي جانبا مهما من وظائف البنوك التجارية بل هو المحور الأساسي لعمل البنوك وقلا ما نجد مشروعا في الحياة العملية يعتمد على موارده الذاتية، بل إن هذه المشروعات تسعى عن طريق الائتمان المقدم من البنوك في صورة قروض أو غيرها إلى تغذية رأس مالها العامل، حيث يمثل الائتمان المصرفي شكلا من أشكال مصادر التمويل المقترضة قصيرة الأجل ومن خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق للائتمان المصرفي من جوانب عديدة.

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته:

يعتبر الائتمان المصرفي نشاطا مصرفيا غاية في الأهمية سواء بالنسبة للاقتصاد الوطني أو بالنسبة لإدارة البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولذلك فهو يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف آثاره الضارة على مستوى البنك أو المؤسسة المالية الوسيطة وإنما تصل أضراره إلى الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامه. فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وكلا الأمرين له آثار اقتصادية غاية في الخطورة ويسبب اختلالات هيكلية قد تصعب معالجتها.

ومن خلال هذا المطلب سنقوم بالتعرف على مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته.

الفرع الأول: مفهوم الائتمان المصرفي:

عرف الكتاب الاقتصاديين الائتمان بتعاريف متعددة يختلف مضمونها وفقا لوجهة نظر الباحث، نظرا للمكانة التي أصبح يحتلها في الميادين الاقتصادية المختلفة، فإذا أخذنا معنى الائتمان باللغة الانجليزية Credit نجد أنه ناشئ من عبارة Credo في اللاتينية، وهي تركيب لاصطلاحين:

➤ Crad و يعني باللغة السنسكريتية ثقة.

➤ Do و يفهم باللغة اللاتينية أضع.

وعليه فالمصطلح معناه أضع الثقة. (1)

➤ **التعريف الأول:** ويمكن تعريف الائتمان على أنه: "ثقة تمكن البنك من وضع مبلغ معين من النقود أو قابل للتعيين تحت يد عميله، مقابل عائد يعكسه الاتفاق المبرم بينهما، يستخدم في غرض محدد لفترة زمنية محددة، وذلك بعد أن تثبت الدراسات كفاية التدفقات النقدية المتوقعة للنشاط الممول الوفاء في ظل المخاطر المحيطة،

¹ رشيد عبد المعطي رضا، جودة محفوظ أحمد، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 31

الفصل الأول: مفاهيم أساسية البنوك التجارية والبنوك الأجنبية

ويجوز للبنك في الأحوال التي يقدرها أن يطلب من العميل تقديم ضمانات إضافية سواء عينية أو من أي طبيعة أخرى يقبلها البنك. (1)

➤ **التعريف الثاني:** وكتعريف آخر فإن الائتمان يعني: "منح الدائن لمدينة أجلًا معينًا لدفع الدين، كأن يتم البيع بثمن غير حاضر وتأجيل دفع الثمن تتم عملية الائتمان، كما أن هناك صورة أخرى للائتمان تتمثل في تقدم شخص لأخر يطلب مبلغ من النقود بصفة قرض، ويتم الاتفاق في الحصول على مبلغ من القرض على الفور من جانب، وتأجيل سداد مبلغ القرض نفسه في زمن مقبل من جانب آخر " (2)

والائتمان يكون على نوعين: القرض والاعتماد، فالقرض يعني: تقديم مبلغ من المال دفعة واحدة من قبل البنك إلى العميل، إما الاعتماد فهو: تعهد من قبل البنك بوضع مبلغ من المال تحت تصرف العميل خلال مدة معينة ليسحب منه ما يشاء، ولا يدفع الفوائد إلا على المبالغ المستعملة فعلاً، وكل من الكلمات الثلاثة: الائتمان، الاعتماد، القرض، تترجم بالفرنسية إلى كلمة "Crédit"، إلا أن القرض يمكن أن يستعمل له مرادف آخر وهو "Prêt" (3)

ويمكن الاستدلال على أطراف الائتمان عن طريق مفهوم الائتمان وهي:

1. الطرف الأول: وهو الذي يمنح هذا الائتمان أو المقترض متوقفاً الحصول على ما يعادلها في وقت محدد في المستقبل بالإضافة إلى الفائدة.

2. الطرف الثاني: هو المقترض أو المدين الذي يتعهد بتسديد القرض في الوقت المحدد في المستقبل إضافة إلى الفائدة. (4)

ويمكن التمييز بين أربعة عناصر للائتمان هي:

- 1. علاقة المديونية:** حيث يفترض وجود دائن (هو مانح الائتمان) ومدين (هو متلقي الائتمان).
- 2. وجود دين:** وهو المبلغ النقدي الذي منحه الدائن للمدين والذي يتعين على الأخير أن يقوم برده في هذا ما يظهر ارتباط الائتمان بالنقود. (5)

¹ شحاتة صلاح إبراهيم، ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، دار الإيمان للطباعة، القاهرة، مصر، 2009، ص 24.

² خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص ص 75-76.

³ سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 29.

⁴ أحمد يوسف عبد الوهاب، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 123.

⁵ كامل أسامة، حامد عبد الغني، النقود والبنوك، دار الوفاء، بدون بلد نشر، 2006، ص 70.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية البنوك التجارية والبنوك الأجنبية

3. الأجل أو الفارق الزمني: هناك فاصل زمني بين تاريخ منح القرض وتاريخ استحقاقه، هذا الفاصل الزمني يسمح للمدين باستعمال القرض، وقد تكون هذه المدة الزمنية قصيرة، متوسطة أو طويلة وذلك حسب نوعية الائتمان. (1)

4. المخاطرة: وتتمثل فيما يمكن أن يتحملة الدائن نتيجة انتظاره على مدينه، ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين، ولعل الدين من ضمن أسباب حصول الدائن على دينه مزيدا بمبلغ معين هو الفائدة. (2)

الفرع الثاني: نشأة الائتمان المصرفي:

يعرف الدارسون للعلوم المالية والمصرفية والمهتمين بذلك أن البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لم تصل إلى ما هي عليه الآن باعتبارها شكلا من أشكال الوساطة المالية إلا بعد أن مرت بمراحل تطور غاية في الأهمية غيرت من شكلها ودورها ومنهج عملها ومنهج عملها وحتى أهدافه حيث أصبحت وسيط مالي يتحمل ثقل تحقيق التوازن المالي في الاقتصاد، والذي يعتبر إحدى أهم الموضوعات التي تسعى الدول إلى ضمان تحقيقها أملا في زيادة معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي. (3)

حيث يعتبر الائتمان المصرفي مرحلة متقدمة م تطور الوساطة والخدمات المالية والمصرفية، ففي بادئ الأمر نشأت خدمات الصرافة ونقل الأموال والتمويل، ثم تلتها فيما بعد عملية الائتمان التي تستند إلى دراسة أوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل، لذلك فان عملية الائتمان تعبير عن الثقة التي تنشأ بين المقترض والمقرض والتي تدل على توافقه في الرغبة والحاجات بين من تتوفر لديه الأموال ومن يحتاج إليها.

فمزيد من الائتمان يستدعي زيادة في حجم الموارد المتاحة للتوظيف والعكس فان نمو حجم الموارد، يتطلب البحث عن فرص جديدة للائتمان تكون مضمونة وذات عائد مقبول، وهكذا يكون الادخار مقابلا للائتمان له تأثير على سلوك كل المدينين على من المدينين والدائنين سواء بواسطة جهاز الفائدة أم عن طريق السياسة الائتمانية والعوامل المؤثرة عليها.

¹ زمران كريم، التوقع بخطر قرض بنك تجاري بالاستخدام نموذج ذي متغيرات كمية، دراسة على مستوى وكالة القرض الوطني الشعبي بانوراميك قسنطينة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007 2008، ص20.

² كامل أسامة، حماد عبد الغني، مرجع سابق، ص70.

³ هبال عادل، "اشكالية القروض المصرفية المتعثرة"، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2011-2012 ص3.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية البنوك التجارية والبنوك الأجنبية

لقد تطورت وظائف ومؤسسات الائتمان عبر المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها البشرية إذ أن الائتمان ليس بحديث العهد بل ترجع العمليات الائتمانية بصفاتها الأولية والبسيطة إلى عهود قديمة. (1)

تشير الوثائق التاريخية التي يرجع تاريخها إلى القرن العشرين قبل الميلاد، إلى أن قدماء البابليين الذين قامت حضارتهم على أنقاض الحضارة السومرية، قد عرفوا الائتمان، حيث عرفت بابل القديمة البذر التي كان يحصل عليها المزارعون نقداً أو عينا ثم إعادتها من المحصول بعد الحصاد.

وورث الرومان التنظيم الائتماني الإغريقي ضمن سائر فنونهم المصرفية، وبلغت مصر بالفن المصرفي أقصى مراحل تطوره في العالم القديم خلال القرنين الأول والثاني للميلاد.

ثم أخذت نظم الائتمان التي خلقتها المدن القديمة في التدهور بسبب انقطاع طرق المواصلات واضطراب حبل الأمن الذي صاحب الانهيار الاقتصادي والحضاري للإمبراطورية الرومانية، وبتداعي للكيان السياسي للإمبراطورية الرومانية قبل نهاية القرن الخامس ميلادي، انطوت صفحة المعاملات الائتمانية كما عرفت الحضارات القديمة وبدأت مرحلة جديدة من ظهور العمليات الائتمانية حتى ظهور المصارف في القرن الخامس عشر. (2)

المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي وأدواته:

تتعدد صور الائتمان وأنواعه وفق معايير عديدة كما أن للائتمان مجموعة من الأدوات الخاصة به، وفيما يلي نتناول وبشكل موجز مختلف هذه الصور ومختلف أدواته.

الفرع الأول: أنواع الائتمان المصرفي:

أولاً: تقسم الائتمان وفق فترة الاستحقاق:

ينقسم الائتمان المصرفي حسب أجال استحقاقه إلى قروض قصيرة، طويلة ومتوسطة الأجل وذلك إلى:

1. الائتمان قصير الأجل: هي تلك القروض التي تقل مدة استحقاقها عن السنة أي لا تفوق مدتها سنة تتراوح من ثلاثة إلى تسعة أشهر حيث هدف هذا النوع من الائتمان إلى تمويل العمليات الجارية، ويمكن أن نقسم هذا الائتمان إلى: (3)

¹ رشيد عبد المعطي رضا، جودة محفوظ أحمد، مرجع سابق، ص 39، 38.

² الوادي حسين محمود، وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص 128-129.

³ إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار الجامعة، مصر، 2000، ص 98.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية البنوك التجارية والبنوك الأجنبية

• **القروض العامة:** سمت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليس موجهة لتمويل أصل بعينه، وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة وتلجا المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي: (1)

✓ **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة، أو القصيرة جدا، التي يواجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي إذ ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقتطع مبلغ القرض. ويتم اللجوء إلى مثل هذه في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا حيث تكثر النفقات مثل: دفع رواتب أو تسديد لفواتير حان اجلها أو فواتير الكهرباء أو الماء إلى غير ذلك من النفقات ولا يكفي ما عنده بالخزينة من سيولة لتغطية كل هذه النفقات والاستعمال المتكرر الذي يتجاوز الفترة العادية لمثل هذا القرض يمكن أن يحوله إلى مكشوف، ويزيد ذلك من احتمالات ظهور الأخطار المرتبطة بتجميد أموال البنك.

✓ **السحب على المكشوف:** هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي سجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة، ويشابه تسهيل الصندوق والسحب على المكشوف في كون كل منها يتجسد في ترك حساب الزبون مدين.

✓ **القروض الموسمية:** هذه القروض تنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وبما أن هذا النشاط الموسمي لا يمكن أن يتجاوز دورة الاستغلال الواحدة فان هذا النوع من القروض يمكن أن يمنح لمدة تمتد إلى غاية سنتين كحد أقصى والدفع يكون بالتقسيم حسب عمليات البيع ويكون هذا القرض بمبالغ صغيرة من شهر لآخر.

✓ **قروض الربط:** هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية. ويقرر البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل، ولكن هناك فقط أسباب معينة أخرت تحقيقها.

2. **الائتمان متوسط الأجل:** عادة ما تكون مدة أو اجل هذا الائتمان تتراوح ما بين عام إلى سبع سنوات أي تقل عن عشر سنوات، بحيث تتماشى هذا النوع مع حاجة الأفراد للتمويل، لحصولهم على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة كالآلات والمعدات وذلك لتمويل العمليات الرأسمالية الاستهلاكية. حيث تضمن هذه القروض كل من قروض المدة وقرض التجهيزات: (2)

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 58-61.

² إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص 98.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية البنوك التجارية والبنوك الأجنبية

✓ **قروض المدة:** تتراوح مدة هذه القروض من ثلاث إلى خمس سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان وتقلل من مخاطرة إعادة التمويل، أو تجديد القروض قصيرة الأجل، لان درجة المخاطرة في التمويل قصير الأجل تكون عالية بالنسبة للمؤسسة المقترضة لأنه إذا وصل تاريخ استحقاق القرض فانه من المحتمل أن لا يوافق البنك على تجديد القرض، رغم تسديد المؤسسة لما عليها، أو أن يجدد القرض بمعدل فائدة وشروط مجحفة في حق المؤسسة، ويمكن الحصول على هذه القروض من بنوك تمويل متوسطة الأجل وطويلة الأجل ومن بنوك متخصصة.

✓ **قروض التجهيزات:** عندما تقوم المؤسسة بشراء آلات أو تجهيزات فإنها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الأجل بضمانة هذه الموجودات وتوجد عدة مصادر لمثل هذا النوع من التمويل تشمل البنوك التجارية والإسلامية والوكلاء الذين يبيعون هذه التجهيزات وشركات التأمين وأما أنواع التجهيزات التي تتم تمويلها لهذا الشكل قد تضمن الشاحنات والسيارات والسفن وتمويل الجهة المقرضة عادة بين 70% إلى 80% من قيمة التجهيزات. (1)

3. الائتمان طويل الأجل: فهو الائتمان الذي تزيد مدته عن خمس سنوات ويوجه عادة لتمويل احتياجات المشروعات إلى رؤوس أموال ثابتة، حيث يشمل الائتمان لإجاري الذي يقوم بموجب البنك بتأجير أصول مادية للمؤسسات الاقتصادية وإمكانية التنازل عليها في نهاية مدة العقد، وسبب طول فترة هذا الائتمان فان أسعار الفائدة تكون مرتفعة وهذا لزيادة المخاطر المحيطة به. (2)

ثانياً: تقسيم الائتمان حسب الجهة الطالبة له:

1. الائتمان الخاص: وهو الائتمان المقدم للأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات والمؤسسات الخاصة، وتعتمد قدرة هذه الهيئات في الحصول على الائتمان على ملازمتها الحالية والمستقبلية وعلى الثقة التي يضعها البنك فيها.

2. الائتمان العام: وهو الائتمان المقدم للهيئات والمؤسسات الحكومية، وتعتمد قدرة هذه المؤسسات في الحصول على الائتمان المصرفي على الثقة في التعامل مع الدولة ومؤسساتها ومركز الدولة المالي، وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية، وعلى مدى محافظة الدولة واستعدادها للوفاء وتسديد التزاماتها السابقة. (3)

ثالثاً: تقسيم الائتمان حسب معيار الضمان:

¹ ليلي لالوشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير (غير منشورة) تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005، ص 75.

² سهام شاوشى أخوان، إدارة السيولة في البنوك التجارية، مذكرة ماجستير (غير منشورة) تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008-2009، ص 20.

³ عوض الله زينب حسين، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، 2007، ص ص 134-136.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية البنوك التجارية والبنوك الأجنبية

1. القروض المضمونة: عادة ما يحصل البنك على ضمان مقابل منحه الائتمان بمختلف أنواعه، ووفقا

لهذا المعيار ينقسم الائتمان إلى ائتمان شخصي وائتمان عيني:

• الائتمان الشخصي: في الائتمان الشخصي لا يقدم المدين أية أموال ضمانا لتسديد دينه ويكتفي الدائن

بالوعد الذي أخذه من المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المدد وثبته في تنفيذ هذا الوعد مستندا إلى شخصية الدين (حسب سمعته ومثانة مركزه) ⁽¹⁾ ويمكن أن نميز بين نوعين من الضمانات الشخصية:

✓ الكفالة: هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين

اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق.

✓ الضمان الاحتياطي: يعتبر من بين الضمانات الشخصية على القروض، ويمكن تعريفه على أنه التزام

مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد. ⁽²⁾

• الائتمان العيني: هي قروض مضمونة بضمان أحد الأصول يسمى التمويل بضمان الأصل فهي

لضمان سداد الالتزام، فإذا لم يستطع المقرض الوفاء بالالتزام فإن من حق المقرض الحجز على الأصل الضامن، فإذا كانت القيمة البجعية للأصول الضامنة أكبر من الالتزامات للقروض المضمونة فإن الضامن يوجه إلى سداد القروض غير المضمونة قبل دفع أي أموال إلى الملاك، وإذا كانت الأصول المرهونة غير كافية للوفاء للالتزامات نحو الدائنون أصحاب القروض المضمونة فإن هؤلاء الدائنون يشتركون مع الدائنون العاديون في تصفية الأصول الأخرى للحصول على باقي مستحقاتهم. ⁽³⁾

ويكون الاعتماد عادة في حياة الصفقات ذات المخاطرة المرتفعة، وعموما فهو يقترن بالقروض متوسطة

وطويلة الأجل، وهناك صور عديدة للائتمان العيني تختلف باختلاف نوع الضمان المقدم للحصول على القروض ومن الصور الشائعة لهذا النوع من الائتمان نذكر بصفة خاصة:

✓ القروض بضمان بضائع: وهي قروض يمنحها البنك لعميله بضمان بضائع يودعها المدين لدى البنك

مانح الائتمان، ويشترط أن تكون البضائع قابلة للتخزين والتأمين عليها، وألا تكون معرضة للتلف أو النقصان الشديد أثناء فترة القرض، وأن تكون سهلة الجرد ويمكن بيعها في أي وقت، وألا تكون أسعارها عرضة لتذبذبات كثيرة، وأن تكون من وحدات متجانسة يسهل عدها أو كيلها أو وزنها. ⁽⁴⁾

✓ القروض بتأمين كمبيالات: وهنا يقدم المدين كمبيالات مسحوبة لأمره من أشخاص آخرين معروفين

للبنك وتكررون هذه الكمبيالات مظهرة للبنك.

¹ كامل أسامة، حامد عبد الغني، مرجع سابق، ص 73.

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 166-167.

³ حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص ص 423-424.

⁴ أحمد صالح عطية، مرجع سابق، ص 161.

✓ القروض بضمانات متنوعة: وهناك أنواع مختلفة من القروض تندرج تحت هذا النوع من السلف بضمان المرتبات، وكذلك من أنواع هذه القروض اعتمادات المقاولين واعتمادات التصدير والاستيراد، وكذلك يتم منح تسهيلات ائتمانية بضمان بضائع جاهزة للتصدير كما يمكن منح بضمان مستندات الشحن الخاصة بالاعتمادات التصدير الغير معززة والغير قابلة للإلغاء وفي حدود نسبة معينة من قيمة المستندات. (1)

ووفقا للقانون التجاري الجزائري، يمكن أن يأخذ الضمان أحد الشكلين: الرهن الحيازي والرهن العقاري: (2)

• **الرهن الحيازي:** كالألات والمعدات والبضائع والأثاث.

• **الرهن العقاري:** ويتمثل في قطعة أرض أو مبنى، ويجب أن يكون العقار صالح للتعامل به وقابل للبيع في المزاد العلني، وتكون قيمته أكبر عادة من قيمة القرض. (3)

2. **القروض الغير مضمونة:** ويكتفي بها بوعدها المقترض بالدفع، ولا يقدم أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن قدرته على الوفاء في الوقت المحدد، وهنا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية. (4)

رابعا: تصنيف الائتمان حسب معيار الغرض من الائتمان:

1. **ائتمان استثماري:** تلجأ إليه المشروعات عادة من أجل توفير احتياجاتها من رؤوس الأموال الثابتة (أراضي ومؤسسات وتجهيزات فنية مختلفة) وغالبا ما يكون هذا الائتمان طويل الأجل وتمثل السندات الأداة المناسبة للحصول على مثل هذا الائتمان، أما إذا لجأت المشروعات إلى الائتمان بغرض تمويل جزء من رأس مالها العامل أو الجاري فتكون بصدد الائتمان التجاري. (5)

2. **الائتمان تجاري:** تلجأ المشروعات إلى الائتمان التجاري بغرض تمويل جزء من رأس مالها العامل والجاري مثل (مشتريات المواد الأولية، وأجور العمال، ومصاريف الصيانة والوقود) وذلك لتمويل عمليات تصريف المنتجات التي يتاجرون فيها مثل هذا النوع من الائتمان عادة ما يكون قصير المدة أما عن الأداة المناسبة لتداوله فهي الكمبيالات والسندات. (6)

¹ كامل أسامة، حامد عبد الغني، مرجع سابق، ص 47.

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 168.

³ ناصر سليمان، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012، ص 90.

⁴ عيسى مهند حنا نقولا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الرابحة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص 44.

⁵ كامل أسامة، حامد عبد الغني، مرجع سابق، ص 71.

⁶ عوض الله زينب حسين، مرجع سابق، ص 126.

3. الائتمان الاستهلاكي : و هي قروض تقدم للأفراد بغرض تمويل السلع المعمرة كالسيارات و الثلاجات و إدخال تحسينات على مساكنهم و عادة ما يتم سداد هذه القروض على دفعات شهرية⁽¹⁾ ، كما تقوم البنوك بإصدار بطاقات ائتمان التي يستطيع حاملها الشراء بموجبها ، بحيث يقوم البنك بالسداد نيابة عنه التاجر ن و تسجل القيمة على حساب حامل البطاقة دينا بدون فوائد لفترة قصيرة تتراوح ما بين 25 و 55 يوما من تاريخ الشراء ، فإذا سدد العميل المبلغ خلال الفترة المحددة له فإنه لا يدفع الفوائد ، أما إذا تم السداد بعد ذلك فيدفع فوائد تكون عادة ضعف الفائدة على القروض الأخرى .⁽²⁾

4. الائتمان إنتاجي (رأسمالي) : و هي القروض التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع و كم تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق شراء معدات المصنع و المواد الخام اللازمة للإنتاج ، و من هذه القروض ما يستخدم في تمويل و تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع ، و تتوافر في هذه القروض السيولة الذاتية حيث دخل المقترض يرتفع نتيجة بيع منتجاته الناتجة عن زيادة أصوله الثابتة و استخدامها في ذلك ، و بالتالي يمكن تجنب جزء من الدخل و الأرباح المحتجزة لدفع قيمة القرض و لكن السيولة الذاتية لا تحدث في الأجل المتوسط و الطويل.⁽³⁾

خامسا: تصنيف الائتمان حسب معيار طريقة السداد:

1. التسديد دفعة واحدة: يسحب العميل القرض دفعة واحدة، و يقوم بتسديده مع الفوائد المترتبة عليه، في نهاية المدة دفعة واحدة.

2. التسديد على أقساط: يسدد القرض على دفعات أما شهرية، وإما ربع سنوية حسب برنامج السداد الذي يتفق عليه، أخذا بعين الاعتبار التدفقات النقدية التي سيحصل عليها العميل من مشروعه، أو من مصدر أخرى⁽⁴⁾

سادسا: تصنيف الائتمان حسب معيار العملة المستعملة:

1. القروض بالعملة المحلية: وهي التسهيلات التي تمنح بعملة البلد الذي يعمل فيه البنك التجاري.

2. القروض بالعملة الأجنبية: وهي التسهيلات التي تمنح بالعملات الأجنبية، وهذه التسهيلات معرضة لمخاطر الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى مخاطر الائتمان العادية، ويمكن تغطية هذه المخاطر عن طريق عقود المستقبلات أو عقود الخيارات في البنوك التجارية التقليدية.⁽⁵⁾

¹ هندي منير إبراهيم، مرجع سابق، ص 215.

² جبر هشام، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص 203.

³ عيسى مهند حنا نقولا، مرجع سابق، ص 53.

⁴ جبر هشام، مرجع سابق، ص 227-228.

⁵ الوادي حسين محمود، وآخرون، مرجع سابق، ص 140.

الفرع الثاني: أدوات الائتمان المصرفي:

من أهم هذه الأدوات نجد الأوراق التجارية وهذه الأخيرة تعتبر بمثابة أدوات للائتمان قصير الأجل، بينما الأوراق المالية هي أدوات ائتمان طويلة الأجل ومن الجدير بالذكر أن النقود الورقية ذاتها تعد من بين أدوات الائتمان وستتناول هذه الأدوات بقدر من الإيجاز فيما يلي:

1. الأوراق التجارية : وهي أدوات ائتمان قصير الأجل من أهمها نجد الكمبيالة و السند الأدنى و الشيك و أدوات الخزينة ، و من أهم ما يميز هذه الأوراق سرعة تداولها و عدم تقيدتها بالقيود المتعارف عليها في قواعد القانون المدني ، كما أن العرف يدخل في توفير قدر كبير من الضمان لها و إضفاء درجة من الثقة عليها و الكمبيالة هي صك أو ورقة تتضمن أمرا صادرا من الدائن (صاحب الكمبيالة) إلى المدين (المسحوب عليه) بأن يدفع لشخص ثالث (المستفيد) في تاريخ معين أو قابل للتعيين أو بمجرد الاطلاع مبلغا معيناً ، أم السند الأدنى فهو صك يتعهد فيه المدين (محرر السند) بدفع مبلغ معين في تاريخ معين أو بمجرد الاطلاع لإذن المستفيد و قد يكون التعهد بالدفع لحامل السند و يعرف السند في هذه الحالة بأنه سند لحامله و يتشابه السند الأدنى مع الكمبيالة في أن كلاهما يعتبر وسيلة لأداء الدين و أنه قابل للتظهير و أن كل الموقعين عليه يتضامنون في أداء قيمته ، إلا أنهما يختلفان في أن السند الأدنى لا يعتبر ورقة تجارية إلا إذا كان نتيجة لعملية تجارية و أن استعماله يقتصر على العمليات الداخلية و لا ينسحب على العمليات الخارجية فضلا على عدم جواز خصمه لدى البنك المركزي ، أما الشيك فهو ورقة تتضمن أمرا صادرا من الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع لإذن شخص ثالث و لحامله مبلغا معيناً بمجرد الاطلاع .

وهناك أداة ائتمانية قصيرة الأجل ليست من الأوراق التجارية وإن كانت تتشابه معها من نواحي كثيرة وهي أدوات الخزينة، وأذن الخزينة هو سند بدين الحكومة قصيرة الأجل (ثلاث أشهر في العادة) ويتم تداوله بنفس طرق تناول الأوراق التجارية، ويتميز عليها بكبر الضمان الذي يوفره لحامله لأن الضامن هو الحكومة وعادة ما يكون هذا السند لحامله ويتضمن بالضرورة فائدة على الدين الذي يمثل له لصالح المستفيد ويمكن خصمه لدى البنوك التجارية. (1)

2. الأوراق المالية : وهي أدوات الائتمان طويل الأجل و أهمها الأسهم و السندات و غير خاف أن الأسهم هي من قبيل حقوق الملكية فجملة رؤوسهم هم شركاء في رأس المال و بالتالي لا يحصلون على فائدة و إنما يحققون أرباحا أو يتحملون خسارة تبعا لما يسفر عنه المركز المالي للمشروع الذي أصدر السهم ، أما السندات فهي بمثابة أدوات ائتمان التي تصدرها الحكومات أو المشروعات و المكتتبون في هذه السندات لا يكونون شركاء في رأس المال و إنما مجرد دائنين و من ثم يتعين أن يتقاضوا فائدة بسعر ثابت يتحدد مقدما و يستمر حقهم في تقاضيه حتى تاريخ استهلاك الدين من الجهة التي أصدرته .

¹ كامل أسامة، حامد عبد الغني، مرجع سابق، ص ص 77-78.

3. النقود الورقية : و هي تعبير من بين أدوات الائتمان و ليس أدل من ذلك م أنها تسمى أحيانا بالنقود الورقية الائتمانية دلالة على أن قبول الأفراد لها و تداولها بينهم إنما يتوقف على درجة ثقتهم في الجهة المصدرة لها و هي الدولة ، و لذلك فان الذي له حق إصدار هذا النوع من الائتمان هو الدولة فقط و إن كما ينوب عنها في الإصدار البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة و تتمتع النقود بميزة أخرى هي قبولها العام كوسيط في المبادلات أو سيولتها الكاملة ، و ذلك بخلاف كافة أدوات الائتمان الأخرى التي تتمتع بقدر فقط من السيولة كبيرا كان أم صغيرا . (1)

المطلب الثالث: أهمية الائتمان المصرفي ومخاطرة

الائتمان ضرورة جوهرية للاقتصاد فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمدة ويمكن لرجال الأعمال مباشرة أعمالهم أو توسيعها وفي ذلك زيادة إنتاج رأس المال، كما أن له مخاطر عديدة ومتعددة، وسنقوم بالتطرق أهمية الائتمان المصرفي ومخاطرة من خلال المطلب الآتي.

الفرع الأول: أهمية الائتمان المصرفي:

تتمثل أهمية الائتمان فيما يلي (2) :

1.زيادة الإنتاج: إن إنشاء المشروعات الصناعية والزراعية الجديدة وكذلك تطوير القائم فيها يحتاج إلى أموال كثيرة تفوق الموارد الذاتية لهذه المشروعات لذلك تلجأ المؤسسات إلى الاقتراض من المصارف أو إلى إصدار سندات وطرحها على الجمهور.

2.زيادة الاستهلاك: الائتمان يمن المستهلكون من الحصول على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع على الرغم من عدم قدرتها على دفع قيمتها في الوقت الحاضر وذلك بترتيب التزامات على دخولهم المستقبلية إلا أن تزايد الاستهلاك يجب أن يواجه بزيادة في الإنتاج وإلا فإنه يسبب آثار عكسية على الاقتصاد الوطني.

3.توزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية: يلعب الائتمان دورا مهما في توزيع الموارد المالية المتاحة لدى الجهاز المصرفي على مختلف القطاعات حتى يحقق الاقتصاد نموا متوازنا بما يخدم السياسة الاقتصادية والائتمانية.

4.تشغيل الموارد العاطلة: عن طريق الائتمان المصرفي يمكن الاستفادة من الأموال العاطلة بصورة مؤقتة والموجودة بالمصارف ولكي عن طريق التمويلات قصيرة الأجل.

¹ عوض الله زينب حسين، مرجع سابق، ص ص 134-135.

² مصطفى رشدي شبيحة، مرجع سابق، ص 205.

5. تسهيل عملية التبادل التجاري: استخدام الاعتمادات المستندية والتي تمثل أحد أشكال الائتمان المصرفي يوفر طريقة سهلة للدفع في التجارة الخارجية مع ضمان حقوق كل من المورد والمصدر.

6. تحقيق التوسع الأفقي والرأسي في القطاع الفلاحي: بحيث تقوم القروض الفلاحية التقليل من درجة التعبئة الغذائية والتخفيف من أثارها السلبية على النشاط الاقتصادي، وتمكن الفلاح من امتلاك الآلات والأسمدة والبذور كما تمكنه من تملك الأراضي في مدة زمنية قصيرة.

الفرع الثاني: مخاطر الائتمان المصرفي:

يرتبط النشاط المصرفي بمجموعة من المخاطر التي يترتب على المراقبين المصرفيين فهمها والتأكد بان تلك البنوك تقوم بإدارتها وقياسها بشكل كاف، وهناك طرق لتقسيمها نذكر منها:

1. المخاطر المالية: وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة أصول وخصوم البنك، وهذا النوع يتطلب

رقابة وإشراف مستمرين من قبل الإدارة، ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

● **المخاطر الائتمانية:** ويقصد بها المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية⁽¹⁾، وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة أو رغبة العميل بالوفاء بالتزاماته والفوائد المستحقة عليه اتجاه البنك ضمن فترة زمنية معينة متفق عليها وتنشأ المخاطر الائتمانية مما يلي:

- تجاوز حدود التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

- إفلاس العملاء أو الامتناع عن التسديد.

- عدم الدقة في إعداد دراسة الجدارة الائتمانية للعميل.

● **مخاطر السيولة:** تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات في الأجل القصير

بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب، حيث تتمثل مخاطر السيولة في عنصران أساسيين هما:

- الكمية المطلوبة لتغطية الاحتياجات من السيولة.

- السعر المعروض لتوفير السيولة.

وتتحقق مخاطر السيولة لعوامل داخلية وخارجية هما:

✓ **العوامل الداخلية:** وتتمثل في:

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجال الاستحقاق.

- سوء توزيع الأصول على الاستخدامات ذات درجة متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة

سائلة.

¹ عيد أحمد أبوبكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 31.

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضة إلى التزامات فعلية.

✓ **العوامل الخارجية:** وتتمثل في:

- الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من تعثر.

- الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال. (1)

• **مخاطر أسعار الفائدة:** يقصد بمخاطر سعر الفائدة احتمال تقلب سعر الفائدة مستقبلاً فإذا تم التعاقد

بين البنك والعميل على سعر فائدة معين على القرض ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة وارتفعت معها أسعار الفائدة على القروض التي على نفس درجة المخاطر مع القرض المتعاقد عله فان هذا يعني أن أموال البنك أصبحت مغرقة في الاستثمارات تتولد عنها عائد يقل عن العائد السائد في السوق ، وقد تأخذ مخاطر أسعار الفائدة صور أخرى تتمثل في انخفاض الفائدة مستقبلاً مما يؤدي إلى إعادة استثمار متحصلات سداد القروض بمعدلات فائدة. (2)

• **مخاطر سعر الصرف:** تتمثل مخاطر العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة التغيرات في أسعار

الصرف وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات (3)، أو ربط قيم الأصول والخصوم ذات العملات الأجنبية وبصفة تمثل المخاطر الناتجة عن التعامل بعملات أجنبية وحدث تذبذب في أسعار العملات الأمر الذي يقضي الإلمام الكامل والدراسة المعمقة عن أسباب تقلب الأسعار.

• **مخاطر التضخم:** ويقصد بها مخاطر انخفاض القوة الشرائية فإذا ما تعرض البلاد إلى موجة تضخم بعد

أن تم الاتفاق بين البنك والعميل على الحصول هذا الخطر على قرض والفوائد، الأمر الذي يلحق أضرار بالبنك. (4)

• **مخاطر التسعير:** تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية،

وهناك عوامل تؤثر في مخاطر التسعير نذكر منها: (5)

- الهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية.

- نتيجة نشاط المؤسسة الاقتصادية.

- خصائص المؤسسة الاقتصادية.

- تشغيل الوحدة الاقتصادية.

- الظروف الاقتصادية المحلية.

¹ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج عملي وتطبيقي عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008، ص ص 230-231.

² منير إبراهيم، مرجع سابق، ص 228.

³ حسين بلعجوز، رابح بوقرة، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، بالإشارة إلى حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة، مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005، ص 06.

⁴ منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية، دون دار نشر، الإسكندرية، 1995، ص 416.

⁵ سمير الخطيب، مرجع سابق، ص 259.

- الظروف الصناعية المحلية.

2. مخاطر السمعة: وتنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي اتجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدمات البنكية⁽¹⁾، وهي مخاطر تؤثر على المصارف من تأثيرها السلبي على ثقة العملاء والتي أساس استمرارية المصرف، فإذا اهتزت هذه الثقة اهتز كيان البنك ووجوده في السوق.

3. المخاطر التشغيلية: هي احتمالية الخسارة التي قد تنشأ عن فشل أو عدم كفاية كل من العمليات الداخلية أو الأشخاص (العاملين) أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية⁽²⁾، وهي عبارة عن تلك المخاطر المتعلقة بأداء الخدمات أو المنتجات المصرفية المختلفة وقد تنشأ بسبب وجود تغيرات في نظام الرقابة الداخلية، أو ضعف سيطرة الإدارة على مجريات الأمور في المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر مالية بسبب الأخطاء أو التأخر في تنفيذ القرارات أو عدم الالتزام بقواعد العمل المصرفي، كأن تجاوز موظفو الائتمان السلطات الائتمانية المخولة لهم، كما تشمل مخاطر التشغيل أعطال أو أخطاء في نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات والمعلومات، ويتم ضبط مخاطر التشغيل من خلال التحول منها سواء بالتأمين أو التخطيط الوقائي للطوارئ⁽³⁾.

4. المخاطر القانونية والسياسية: تعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضاً ما يتلق بكمية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة⁽⁴⁾.

5. المخاطر المهنية: تتعرض البنوك عموماً إلى نقص في مخصصاتها للخدمات والمنتجات المالية لأكثر أشكال مخاطر العمليات انتشار في القطاع البنكي وتدرج تحتها الأخطاء المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التفريق فيها بين المخاطر المهنية التي تؤثر على مجلس الإدارة تلك المؤثرة على ذات البنك علماً بأن الالتزامات تنشأ عن مصادر أخرى منها:

- ممارسات موظفي البنك.

- الخدمات المتقدمة للزبائن.

- الالتزامات البيئية.

- متطلبات المقترضين⁽⁵⁾.

¹ سوزان سمير ذيب، وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر، الأردن، 2012، ص 82.

² سمير الخطيب، مرجع سابق، ص 262.

³ سوزان سمير ذيب، وآخرون، مرجع سابق، ص 81.

⁴ مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها قياسها إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16-18 أبريل، 2007، ص 02.

⁵ حسين بلعجوز، رابح بوقرة، مرجع سابق، ص 07.

الخلاصة:

من خلال ما سبق فإن البنك تعرف على أنه مؤسسة أو شركة مالية مكونة لغرض التعامل في النقود أو الائتمان ويعمل على تهيئة الوسائل الكفيلة لتحقيق النقاء عرض الأموال والطلب عليها. و عرفت البنوك منذ العصور الوسطى و لكنها لم توجد على الشكل الذي هي عليه اليوم ، و لاتزال تتطور و تستحدث أساليب جديدة طالما العالم في تطور مستمر و خاصة في الميدان التكنولوجي ، و أدى ازدياد البنوك و اتساع نطاق عملياتها المصرفية إلى تدخل الدولة في تنظيم أعمالها بسبب دورها في الحياة الاقتصادية ، و مدى مساهمتها في تمويل المشاريع و الدخول في الشراكة و الاستثمار، و بالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلاد و من هنا تتشكل لدينا صورة عامة حول نشاط البنوك ، سواء كانت تمويل قروض الاستثمار و الاستغلال و على الرغم من كل المخاطر التي تحيط بهذه القروض التي يحاول البنك تجنبها و التقليل منها لتعظيم الربح الذي يعتبر الهدف الأساسي الذي يصبو إليه البنك التجاري .

تمهيد:

تعتبر البنوك الأجنبية من بين الهيئات الفاعلة في إنعاش الاقتصاد الوطني، حيث تزخر الجزائر بالعديد من هذه المؤسسات المصرفية والمالية بمختلف أنواعها، وبما أن بنك "سوسيتي جينيرال - Société Générale" من بين هذه البنوك الأجنبية في الجزائر، قمنا باختباره من أجل دراسة حالة حول الدور الذي يلعبه في تمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك باتباع الخطة التالية:

المبحث الأول: عموميات حول بنك سوسيتي جينيرال وأهم خدماته ومنتجاته.

المبحث الثاني: مساهمة بنك سوسيتي جينيرال في تمويل عملية الاستثمار في

الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك -سوسيتي جينيرال-

المبحث الأول: عموميات حول بنك سوسيتي جينيرال وأهم خدماته ومنتجاته

يعتبر بنك سوسيتي جينيرال من أهم البنوك التي تساهم بفعالية في تحريك الجهاز المصرفي وهو بنك حديث النشأة في الجزائر في الجزائر، لذلك سنقوم بتقديم نبذة تاريخية عن النشأة وتطور البنك ثم التطرق الى مجموعة الخدمات المقدمة لزيائنه.

المطلب الأول: نشأة وتطور وخصائص وأهداف والهيكل التنظيمي لبنك سوسيتي جينيرال.

الفرع الأول: نشأة وتطور بنك سوسيتي جينيرال.

يعتبر بنك سوسيتي جينيرال من أول البنوك التي أنشئت في فرنسا في 4 ماي 1984 من طرف مجموعة صناعية قصد تمويل الصناعة والتجارة في فرنسا، وتمتلك سوسيتي جينيرال أول شبكة مصرفية في العالم من ناحية الخدمات المالية وعرفت توسعا كبيرا في مختلف أنحاء العالم وهذا الانتشار جاء نتيجة الكفاءة الكبيرة خاصة في مجالي التمويل والاستثمار.

تعد سوسيتي جينيرال الجزائر مملوكة بالكامل من قبل مجموعة سوسيتي جينيرال وهي من أول البنوك الخاصة التي تستقر في الجزائر من عام 2000 وشبكتها في توسع مستمر حيث تملك حاليا 90 وكالة موزعة على 30 ولاية منها 11 مركز أعمال مكرسة لأنشطة العملاء من الشركات ومركز للشركات الكبيرة.

سوسيتي جينيرال الجزائر يقدم مجموعة من الخدمات المصرفية المتنوعة والمبتكرة لأكثر من 450000 عميل من الأفراد والمهنيين والمؤسسات.

فريق البنك يتكون من 1400 موظف في 31 ديسمبر 2017.

ولقد شهدت سوسيتي جينيرال عدة تطورات سنقوم بإيجازها في النقاط التالية:

• **1999/1998:** الحصول على الاعتماد المصرفي وإنشاء الشركة الفرعية سوسيتي جينيرال الجزائر.

• **2000:** افتتاح أول وكالة في الأبيار في مارس 2000.

• **2004:** فرع سوسيتي جينيرال مملوكة بالكامل لمجموعة سوسيتي جينيرال بعد إعادة شراء أسهم الأقلية.

• **2007:** انشاء مديرية الشركات الدولية الكبرى (DGEI).

• **2008:** انشاء مديرية الشركات الوطنية الكبرى (DGEN).

• **2009:** انشاء نشاط بنك تمويل الاستثمار (BFI).

الفصل الثالث: _____ دراسة حالة بنك -سوسيتي جينيرال-

- 2010 : انشاء أربعة مراكز أعمال في الجزائر العاصمة لخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل.
- 2011: انشاء وكالة العميل الوراثي (ACP).
- 2012 : موقف التواصل الجديد على أساس قيمة (روح الفريق).
- 2013: فتح 15 فرع جديد في مختلف أنحاء الأراضي الوطنية.
- 2015/2014: افتتاح 4 مراكز أعمال جديدة.
- 2015: الاحتفال ب 15 سنة من الأعمال المصرفية وزيارة مدير المجموعة الأولى فريديريك أوديا للجزائر.
- 2016: افتتاح مركز أعمال في عنابة.
- 2017: افتتاح 4 وكالات جديدة.

الفرع الثاني: خصائص بنك سوسيتي جينيرال: (1)

1. بنك تجاري للمؤسسات: وضع البنك التجاري يعطي كامل الحق لبنك سوسيتي جينيرال في اجراء جميع العمليات المصرفية على الصعيد الوطني والدولي والتي تتمثل في تقديم منح ومساعدات لشركات الإقراض.
2. بنك للأفراد: بنك سوسيتي جينيرال يفتح أبوابه للأفراد لتقديم المنتجات والخدمات بطرق ومناهج مختلفة حسب التطلعات المرادة.
3. بنك الخدمات: يوفر البنك لعملائه من الشركات والافراد الحلول الأكثر حداثة من حيث السرعة والأمان.
4. بنك ذو شبكة بنكية واسعة: التوسع المستمر بنك سوسيتي جينيرال جعله يتربع على شبكة واسعة من التراب الوطني رغم حداثته في الساحة المالية الجزائرية.

الفرع الثالث: أهداف بنك سوسيتي جينيرال:

يلتزم بنك سوسيتي جينيرال التزاما راسخا لضمان أعلى مستوى جودة في كل أعماله المصرفية إذ منذ منح الاعتماد للبنك وهو يسعى إلى استغلال كل الوسائل الحديثة المستعملة في المجال البنكي لتقديم أعلى مستوى من الخدمات وبجودة عالي ويمكن حصر أهداف سوسيتي جينيرال فيما يلي:

1. السعي إلى تعظيم قيمة موجوداته:

¹ معلومات مقدمة من طرف مدير الوكالة والعمال.

الفصل الثالث: _____ دراسة حالة بنك -سوسيتي جينيرال-

وهذا الهدف يعتبر من الأهداف المسطرة لكل بنك سواء كان أجنبي أو وطني حيث تعتبر زيادة الموجودات أو بعبارة أخرى تعظيم الأرباح من اولويات بنك سوسيتي جينيرال الجزائر .

2. تلبية جميع احتياجات العملاء:

أي العمل على الوفاء بكل الالتزامات التي هي على عاتق البنك وعلى أرضها توفير كل الاحتياجات التي يطلبها العميل بأحسن صورة.

3. توسيع الشبكة للبنك في مختلف أنحاء البلاد:

يسعى بنك سوسيتي جينيرال الجزائر الى زيادة عدد وكالاته في أرجاء الوطن وذلك بتوسيع خدماته وزيادة عدد المتعاملين خاصة وأنه لكسب مكانة في السوق.

4. السرعة في الأداء:

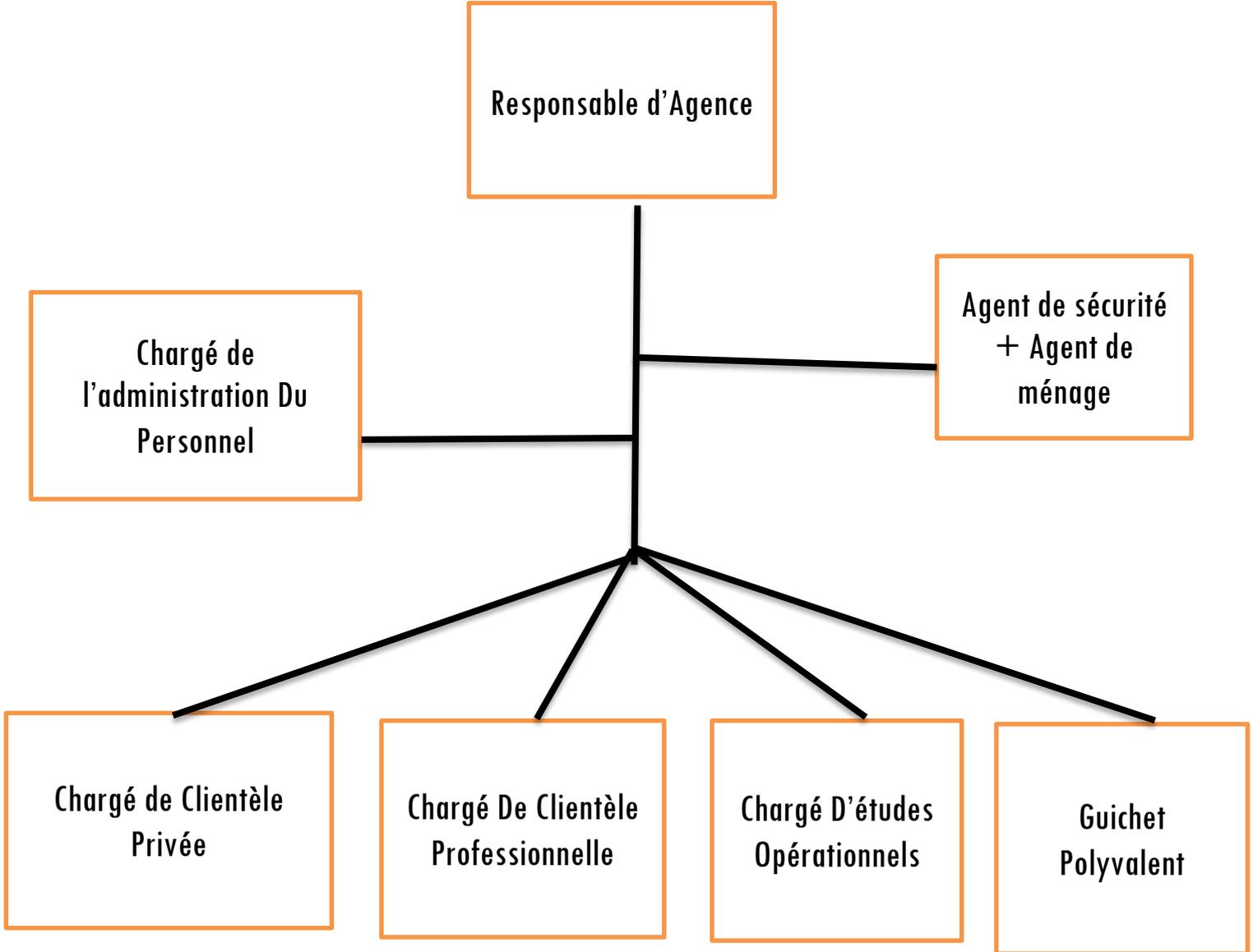
القيام بالعمليات البنكية والمعاملات المختلفة في أوقات قياسية.

5. العمل على تطوير منتجات جديدة:

وذلك من خلال خلق منتجات أخرى تكون ذات ميزة خاصة عن باقي المنتجات المقدمة من قبل البنوك الأخرى.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك -سوسيتي جينيرال-

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لسوسيتي جينيرال وكالة بسكرة:



المصدر: من المعلومات المقدمة من طرف مدير وكالة سوسيتي جينيرال بسكرة من اعداد الطالب.

الشكل(03): الهيكل التنظيمي لسوسيتي جينيرال وكالة بسكرة.

الفصل الثالث: _____ دراسة حالة بنك -سوسيتي جينيرال-

المطلب الثاني: خدمات ومنتجات وبعض أرقام لنشاطات بنك سوسيتي جينيرال:

الفرع الأول: خدمات مؤسسة سوسيتي جينيرال:⁽¹⁾

1. القروض (Prêt): حيث يهتم البنك بتقديم أحسن الخدمات والمنتجات للعملاء خاصة الأفراد.

2. الادخار (Epargne):

• دفاتر التوفير (Le Livre d'épargne)

• شهادات التوفير (Bon de caisse)

3. حسابات الودائع (Comptes de dépôts):

يوافق البنك على فتح للأفراد (الأشخاص الطبيعيين) الحسابات بالدينار والعملات الأجنبية.

• حسابات الودائع بالدينار.

• حسابات الودائع بالعملات الأجنبية.

4. البطاقات البنكية (Carte Bancares):

يقدم البنك عدة أنواع من البطاقات على الصعيد الوطني والدولي:

• بطاقة La Carte CIB CIB

• بطاقة فيزا الذهبية (La Carte Visa Or).

• بطاقة فيزا التقليدية (La Carte Visa Classique).

• بطاقة فيزا للدف المسبق (La Carte Visa Prépayé)

5. تأجير الخزائن (Les Coffres Fort):

هي المقصورات أو الخزائن لوضع الأشياء الثمينة الخاصة بالعميل تكون امانة وبتكلفة أقل وهي

خدمة متوفرة في بعض الوكالات عبر التراب الوطني.

6. الخدمات الإلكترونية:

حيث يوفر بنك سوسيتي جينيرال خدمات الصراف الالي في كافة فروعه المعتمدة داخل البلاد.

الفرع الثاني: منتجات بنك سوسيتي جينيرال الجزائر:⁽²⁾

وهي القروض الممنوحة من طرف مؤسسة سوسيتي جينيرال.

¹ معلومات مقدمة من طرف مدير الوكالة والعمال.

² المرجع السابق.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك -سوسيتي جينيرال-

1. قروض الاستغلال:

• **القروض المباشرة:** وتتم هذه القروض عن طريق تحويلات نقدية مباشرة كما تسمى أيضا بقروض الصندوق وتسمح هذه القروض للعميل بالاستفادة من عدة أنواع وهي:

✓ السحب على المكشوف وتسهيلات السحب على المكشوف لإدارة وملئ الفجوات النقدية الخاصة لفترات قصيرة تناسب احتياجاتك.

✓ الخصم التجاري لتعبئة الديون التجارية المستحقة وتسويتها عن طريق الكمبيالات.
✓ التسبيقات على الفواتير.

• القروض بالالتزام (قروض بالإمضاء):

هي عبارة عن التزام كتابي يقدمه البنك الى المدين في حالة عدم وفائه بالالتزامات التي عليه.

✓ **الكفالة:** وهي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك، يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته.

✓ **الاعتماد المستندي:** وهو تسهيل يتمثل في بطاقة دفع تسمح للزبون بالقيام بعمليات الاستيراد الخاصة به.

✓ **الضمانات:** هي بيانات على ضمانات طلب الزبون لأداء الالتزامات التعاقدية الخاصة به.

2. قروض الاستثمار:

• **قروض متوسطة الأجل:** موجه إلى تمويل مشاريع البناء، والتوسيع والتحديث في المؤسسة الخاصة بالزبون.

• **التأجير التمويلي:** بهدف رأسمالي بطلب من مستأجر بتمويل شراء أصل التأجير التمويلي هو نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر استثماره لمدة لا تقل عن 75% من العمر الافتراضي للأصل مقابل دفعات دورية، مع احتفاظ المؤجر لملكية الأصل وحتى نهاية العقد وامتلاك المستأجر لخيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى.

✓ **عمليات التجارة الخارجية (Operations de Commerce Extérieur).**

✓ **توطين الواردات والصادرات (Domiciliations des importations et de exportations).**

✓ **خطابات الاعتماد للاستيراد (Lettres de crédit à l'import).**

✓ **خطابات الاعتماد للتصدير (Lettres de crédit à l'export).**

✓ **خصومات وثائقية (Remises Documentaires).**

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك -سوسيتي جينيرال-

الفرع الثالث: ملف القرض الاستثماري في سوسيتي جينيرال: (1)

يتكون ملف القرض الاستثماري في سوسيتي جينيرال من عدة وثائق، تتمثل فيما يلي:

1. طلب القرض من طرف العميل (اجباري).
2. كشف اخر ثلاثة أشهر ضريبية (اجباري).
3. الوضع المتوسط أقل من 3 أشهر (إذا كان الطلب بعد 6/30 ن/)(اجباري).
4. ميزانية ن+1 (اختياري).
5. ميزانية ن+5 (العمل خلال مدة القرض) (اجباري).
6. كشف الضرائب (أقل من 3 أشهر) (اجباري).
7. تحديث CNAS/CASNOS أقل من 3 أشهر (اجباري).
8. تحديث CACOBATHP أقل من 3 أشهر (اختياري).
9. ترخيص بمعاينة مركز المخاطر (اجباري).
10. وثيقة KYC (اجباري).
11. وثيقة معلومات سرية على الضمان (اجباري).
12. الوضع (خاص بالشخص المعنوي) (اجباري).
13. موافقة RC (اجباري).
14. البطاقة الضريبية (اجباري).
15. خطة التكاليف (اختياري).
16. خطة الاستيراد (اختياري).
17. شهادة كفاءة (اختياري).
18. شهادة ملكية (اجباري).
19. نسخة من الصفقات الممضاة (اختياري).
20. فاتورة PROFORMA (اجباري).
21. الشهادات المتحصل عليها (اختياري).
22. شهادة الخزينة المتوقعة ل 12 شهر (اختياري).
23. نسخة من الميزات الضريبية (اجباري).
24. دراسة تقنية واقتصادية (اجباري).
25. تقرير الخبرة (اجباري).

¹ معلومات مقدمة من طرف مدير الوكالة والعمال..

الفصل الثالث: _____ دراسة حالة بنك -سوسيتي جينيرال-

26. التصريح بالعوائد لآخر 3 أنشطة (اختياري).

27. العائد المتوسط لآخر 3 أشهر (اختياري)

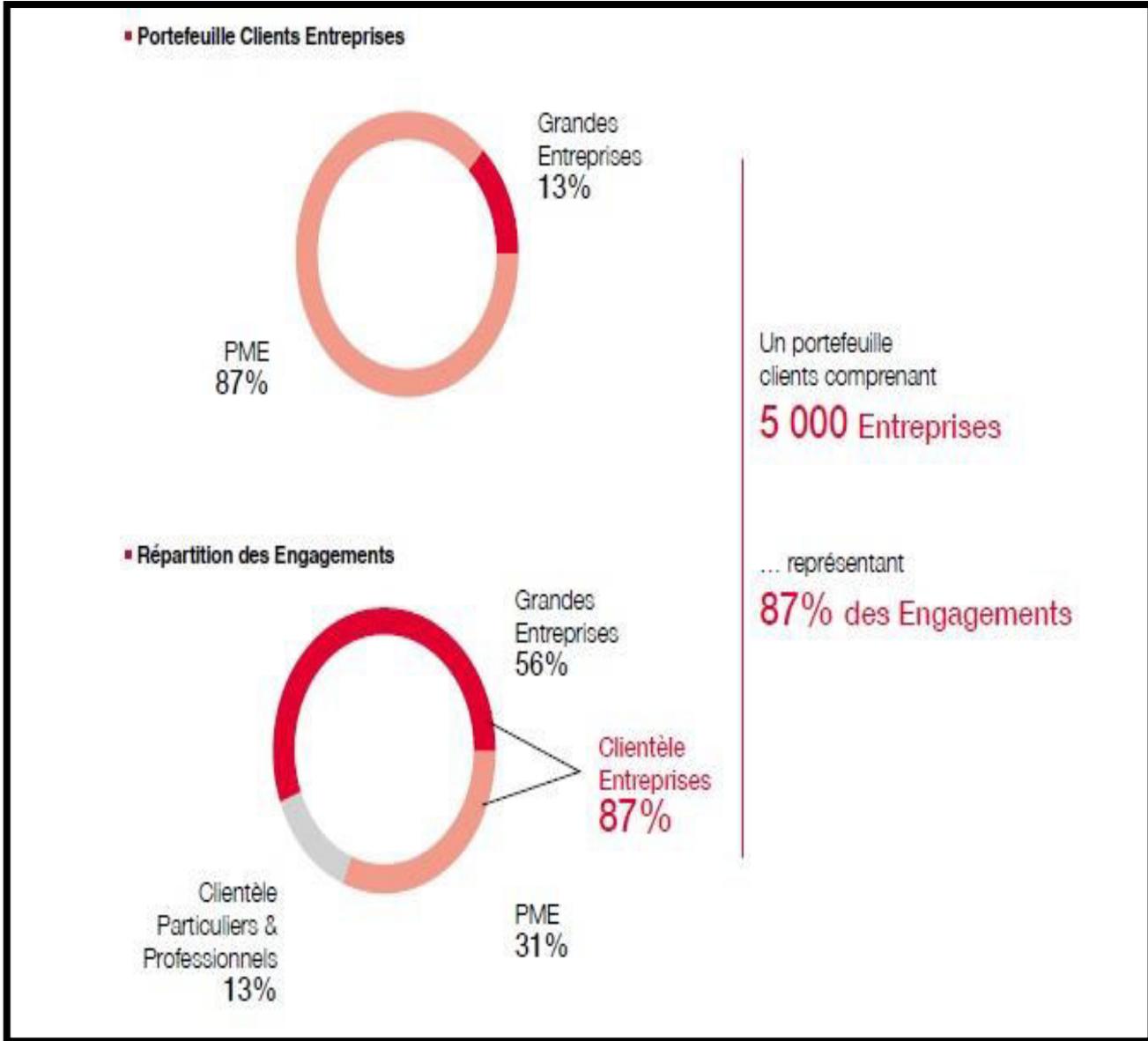
28. المداخل المتوقعة (اختياري)

29. كشف الحساب ل 12 شهر (اختياري)

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك -سوسيتي جينيرال-

الفرع الرابع: بعض أرقام نشاطات بنك سوسيتي جينيرال.

أولاً: محفظة عملاء سوسيتي جينيرال **Portfeuille Clients**:

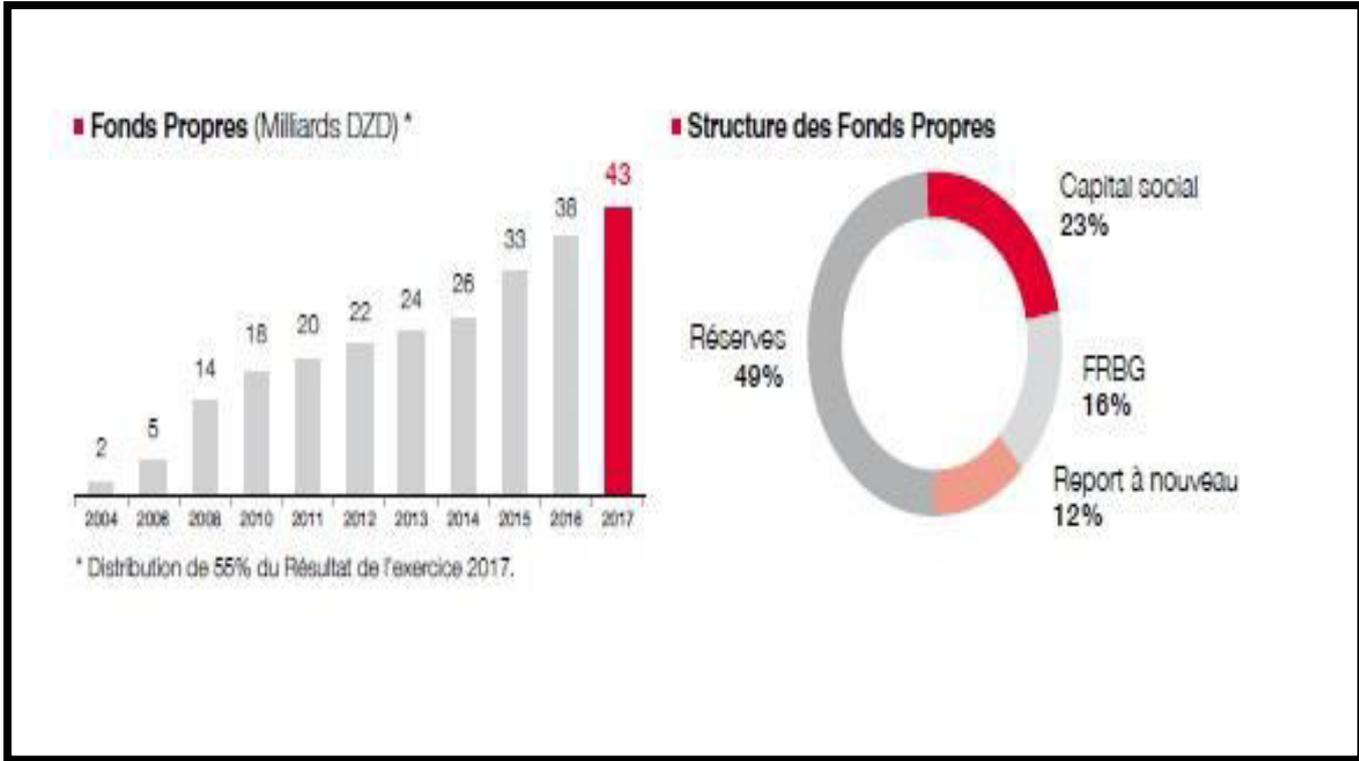


Source : Le Rapport Annuel De SG 2017. الشكل (04) : محفظة العملاء SG

➤ من خلال الشكل المستخرج من التقارير السنوية لسوسيتي جينيرال نلاحظ أن سوسيتي جينيرال تساهم بشكل كبير في تمويل المشاريع الخاصة بالمؤسسات سواء الصغيرة أو الكبيرة بنسبة تقدر ب 87% من اجمالي المحفظة ككل ولكن نلاحظ أن الجزء الأكبر منها موجه لتمويل المؤسسات الكبيرة بنسبة 56% بينما نسبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدر ب 31% أما النسبة الباقية فهي للأفراد والتي قدرت ب 13%.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك -سوسيتي جينيرال-

ثانيا: الأموال الخاصة ببنك سوسيتي جينيرال Les Fonds Propres:



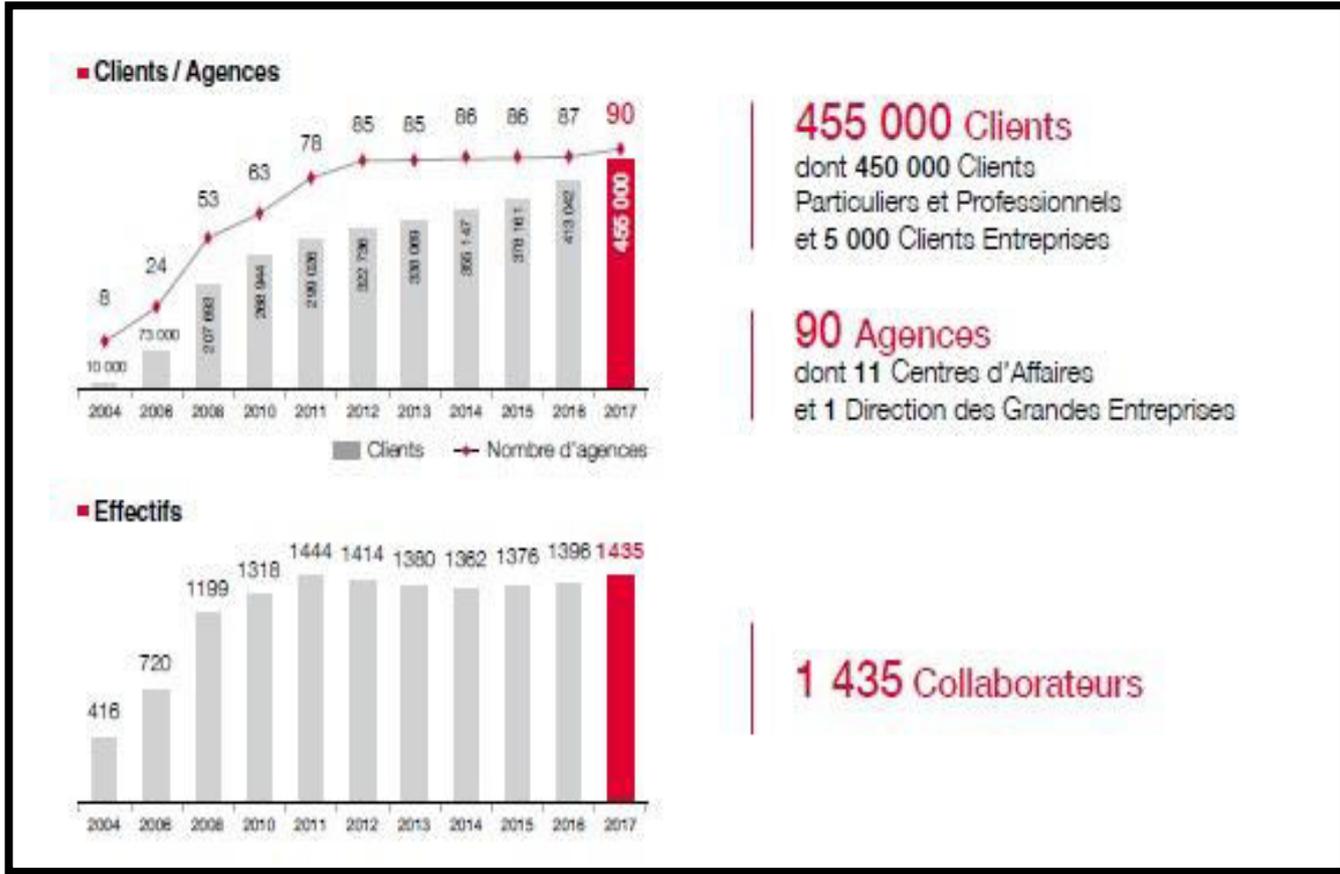
Source: Le Rapport Annuel De SG 2017

الشكل(05): الأموال الخاصة بSG

➤ من خلال الشكل المستخرج من التقارير السنوية الخاصة بين سوسيتي جينيرال نلاحظ أن الأموال الخاصة بالبنك تعرف تطورا كبيرا حيث كانت سنة 2004 تساوي 2 مليار دينار ثم بدأت في زيادة مستمرة الى أن وصلت سنة 2017 الى 43 مليار دينار، أي بزيادة تقدر ب 41 مليار دينار وهذا ان دل على شيء انما يدل على تطور وتوسع أنشطة سوسيتي جينيرال في السوق المصرفية الجزائرية.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك -سوسيتي جينيرال-

ثالثًا: عدد زبائن سوسيتي جينيرال Clients SG :



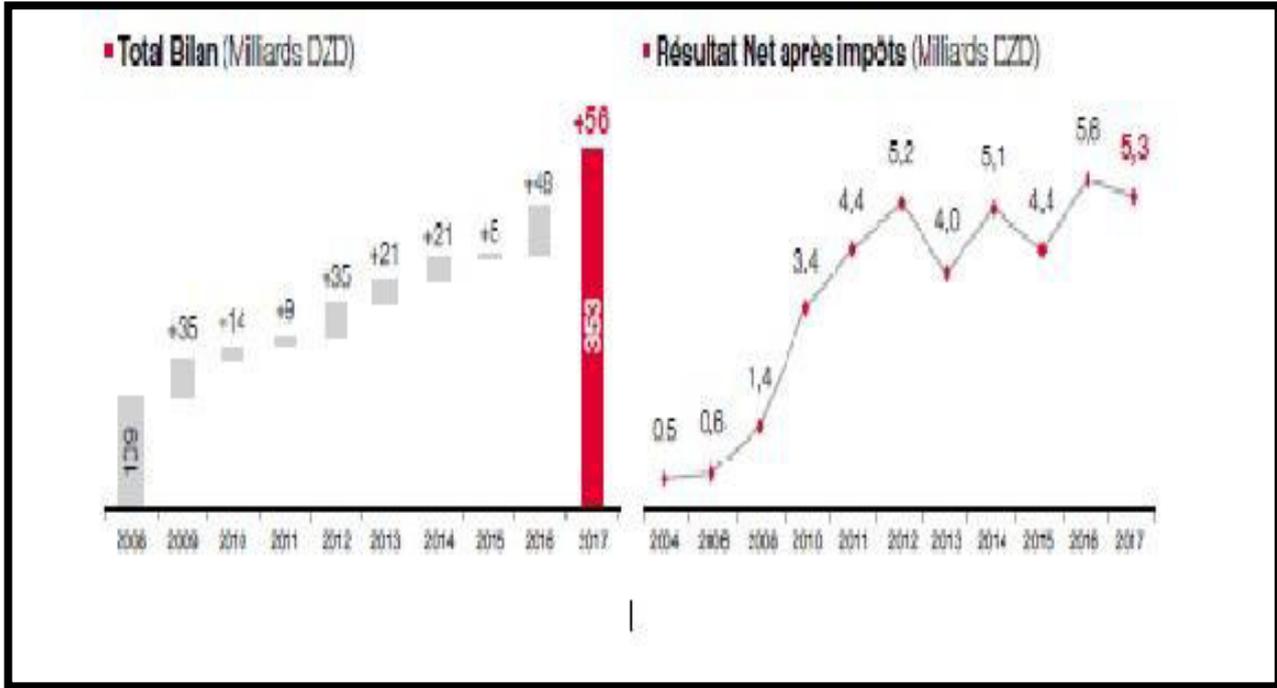
Source: Le Rapport Annuel De SG 2017

الشكل(06): عدد زبائن SG

➤ من خلال الشكل المستخرج من التقارير السنوية لبنك سوسيتي جينيرال نلاحظ أن عدد الزبائن وعدد وكالات البنك في مختلف أنحاء الوطن في تزايد مستمر حيث قدر عدد الزبائن سنة 2004 ب 10000 زبون وفي نفس السنة قدر عدد الوكالات ب 8 وكالات ثم بدأت هذه الأرقام في تزايد مستمر الى غاية 2017 حيث قدر عدد الزبائن 455000 زبون أي بزيادة تقدر ب 445000 زبون بينما أصبح عدد الوكالات 90 وكالة أي بزيادة قدرها 82 وكالة وهذا ان دل على شيء انما يدل على جودة خدمات سوسيتي جينيرال و التي من خلالها استطاعت جلب عدد كبير من الزبائن كما يدل على توسع شبكتها و انتشارها في كافة انحاء الوطن .

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك -سوسيتي جينيرال-

رابعا: مجموع ميزانيات سوسيتي جينيرال Total Bilan:



Source : Le Rapport Annuel De SG 2017

الشكل (07) : مجموع ميزانيات SG

➤ من خلال الشكل البياني المستخرج من التقارير السنوية لبنك سوسيتي جينيرال نلاحظ تطور مجموع ميزانيات سوسيتي جينيرال منذ سنة 2004 حيث حقق البنك نتائج إيجابية متتالية الى أن وصل سنة 353 مليار دينار حيث تقدر الزيادة ب 214 مليار دينار، وهذا يدل على سعي سوسيتي جينيرال في المواصلة لكسب أكبر حصة ممكنة في السوق المصرفية الجزائرية.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك -سوسيتي جينيرال-

خامسا: عدد العمال Effectif SG:

Années	Effectif SGA
2007	1 015
2008	1 148
2009	1 276
2010	1 323
2011	1 444
2012	1 414
2013	1 380
2014	1 362
2015	1 376
2016	1 396
2017	1 435

Source: Le Rapport Annuel De SG 2017 الجدول(01): عدد عمال SG

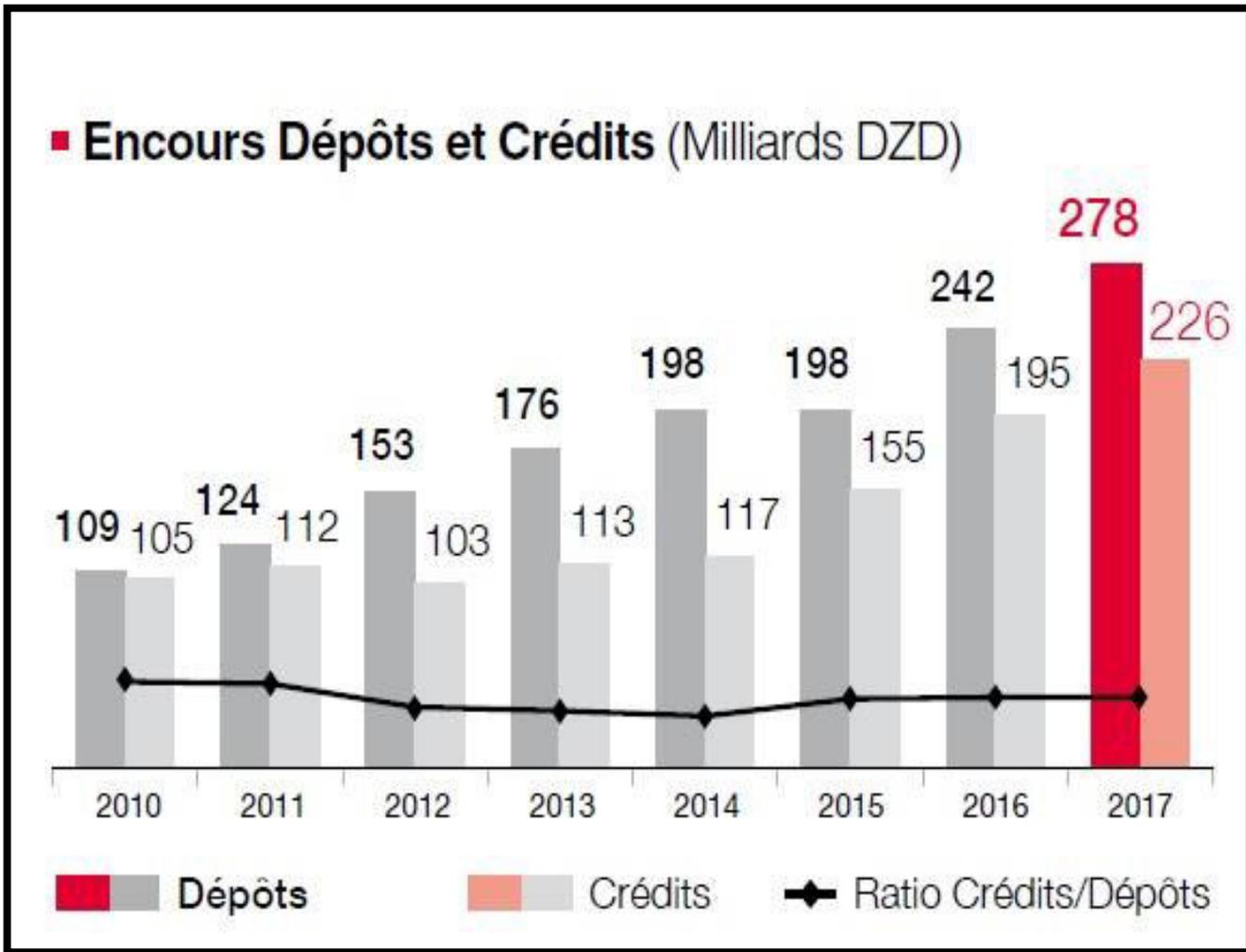
➤ من الشكل المستخرج من التقارير السنوية لبنك سوسيتي جنرال نلاحظ أن عدد عمال بنك سوسيتي جينيرال وزيادة وتطور مستمر ويرجع ذلك الى الزيادة في عدد الوكالات المعتمدة للبنك عبر أنحاء الوطن، الأمر الذي تطلب المزيد من الموارد البشرية لتسيير العمليات المصرفية بجودة وكفاءة كبيرة ولتلبية كل متطلبات الزبائن بدون تقصير حيث بلغ سنة 2017 الى 1435 عامل.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك -سوسيتي جينيرال-

المبحث الثاني: مساهمة بنك سوسيتي جينيرال في تمويل عملية الاستثمار في الجزائر.

ساهمت سوسيتي جينيرال في تمويل عملية الاستثمار في الجزائر في الجزائر وهذا من خلال تقديم عدد كبير من القروض بالمقابل تحصلت على ودائع ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرف على عدد القروض الممنوحة من طرف سوسيتي جينيرال كما سنتعرف أيضا على عدد الودائع المحصلة من الزبائن.

المطلب الأول: الودائع والقروض الممنوحة **Crédits et Dépôts** من طرف سوسيتي جينيرال:



Source: Le Rapport Annuel De SG 2017

الشكل (08): الودائع والقروض الممنوحة

الفصل الثالث: _____ دراسة حالة بنك -سوسيتي جينيرال-

➤ من خلال الشكل المستخرج من التقارير السنوية لبنك سوسيتي جينيرال نلاحظ أن الموارد الخاصة بسوسيتي جينيرال تعرف تزايدا مستمرا وهذا من خلال حجم الودائع المجمعة (Dépôts) للبنك خاصة خلال الثلاث السنوات الأخيرة، كما نلاحظ أيضا أن حجم القروض الممنوحة (Crédit) في تزايد مستمر وهذا يدل على استمرار وتوسع سوسيتي جينيرال في تمويل الاستثمارات والاقتصاد في الجزائر.

الخلاصة:

من خلال ما تطرقنا اليه في الفصول السابقة عن دور البنوك التجارية الأجنبية في تمويل المشاريع الاستثمارية نستنتج أن الجزائر تمتلك مجموعة كبيرة ومهمة من البنوك المختلفة، ويعتبر بنك سوسيتي جينيرال جزء مهم من هذه المجموعة الكبيرة لما له دور مهم وفعال في عملية التمويل من خلال القروض التي يستعملها في تمويل المشاريع المختلفة وفي مختلف المجالات سواء كانت صناعية أو عقارية... الخ، كما يقوم بالعديد من العمليات التي تشكل نشاطه الرئيسي مثل استلام الودائع ومنح القروض والتي تهدف إلى تقديم مساعدة للمؤسسات والهيئات المقترضة من أجل تمويل نشاطه و تنمية قدراته وتهدف إلى المشاركة في عملية التنمية المحلية.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

تمهيد:

تعتبر وظيفة التمويل بما تتضمنه من بحث عن مصادر التمويل و الاختيار من بينها أو اختيار مجموعة منها عملية هامة جدا و بالغة التعقيد خاصة في المؤسسات الكبيرة ، لذا لا بد من تواجد إدارة كفؤة و مدربة للتعامل مع الاحتياجات التمويلية و الاختيار من بينها ، و لما كان الاستثمار هو محور النشاط الاقتصادي ككل لما يوفره من منافع لكافة أعوان النشاط الاقتصادي ، بالإضافة إلى كونه السبب المباشر في الثروة التي قد تصيب الأمم ، كان من الضروري تحديد مفهوم الاستثمار و أهم خصائصه و أهدافه و مختلف تصنيفاته و حيث أن المشروع الاستثماري يمثل اللبنة الأساسية للاقتصاد الوطني لهذا فأن دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات تحظى باهتمام الباحثين و صناع القرار الاستثماري و رجال الأعمال على حد سواء ، و أصبحت هذه الدراسات تمثل أحد الفروع الاقتصادية و الإدارية الحديثة التي لا غنى عنها .

وعلى ضوء ما سبق سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث أساسية المتمثلة في:

المبحث الأول: مدخل إلى التمويل:

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار:

المبحث الثالث: ماهية المشاريع الاستثمارية:

المبحث الرابع: القروض الاستثمارية:

الفصل الثاني: تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

المبحث الأول: مدخل إلى التمويل

تحتاج المؤسسة إلى التمويل بمختلف مصادره وأنواعه وذلك لتغطية الاحتياجات السنوية الطارئة التي تمر بها، وقد أصبح واضحاً أن النمو الاقتصادي في الدولة وبقاء المؤسسة ذاتها في ميدان الأعمال يتوقفان على التمويل، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التمويل ومختلف مصادر تمويل المشروع الطويلة وقصيرة الأجل.

المطلب الأول: ماهية التمويل وأشكاله وخصائصه

تعتبر وظيفة التمويل من الوظائف البالغة الأهمية وذلك لما توفره من أموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجتها المطلوبة ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على ماهية التمويل وأشكاله ومختلف خصائصه.

الفرع الأول: ماهية التمويل:

➤ **التعريف الأول:** يعرف التمويل على أنه: "التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام". وأنه "تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة فيما بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد". (1)

➤ **التعريف الثاني:** كما يعرف أيضاً على أنه "البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيارات وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة". (2)

➤ **التعريف الثالث:** وعرف أيضاً: "أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة الدقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات". (3)

ومن خلال ما سبق نستخلص أن التمويل:

"يلعب أساساً بالمبالغ النقدية (السيولة) وليس بالأصول العينية (السلع والخدمات)، ويتم التمويل بالأموال اللازمة فقط دون زيادة أو نقصان، ويكون الهدف الرئيسي منه هو تغطية الاحتياجات المالية لمختلف الأعوان

¹ أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008، ص ص 24-25.

² الزغبي محمد هيثم، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عنابة، الجزائر، 2008، ص ص 24-25.

³ رباح خوني، رقبة حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 95.

الفصل الثاني: تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

الاقتصادية من عائلات، مؤسسات اقتصادية، إدارات عمومية، ويرتبط التمويل بالعائد وتتم عملية التمويل في التوقيت الملائم".⁽¹⁾

الفرع الثاني: أشكال التمويل:

هناك عدة أشكال لتمويل والتي نذكر منها: ⁽²⁾

1. التمويل المباشر: هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، وهذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية).

✓ **المؤسسات:** تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة والصورة هنا تتمثل في:

- إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص.

- إصدار سندات.

- الإئتمان التجاري.

- التمويل الذاتي.

- تسهيلات الاعتماد... الخ.

✓ **الحكومة:** تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الإقراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة وأسعار فائدة متباينة ومن أهم هذه السندات نجد أدوات الخزينة...

2. التمويل غير المباشر: يعبر هذا النوع عن كل طرق وأساليب التمويل غير المباشرة و المتمثلة

في الأسواق المالية و البنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين. حيث يقوم الوسطاء الماليين المتمثلين في السوق المالية و بعض البنوك ، بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ، ثم توزع هذا الإدخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار و متطلبات مصادر التمويل و هناك بعض أشكال التمويل غير

¹ رابح حدة، محاضرات في مقياس الأسواق المالية، مقدمة لطلبة السنة الرابعة، مالية ونقود وبنوك، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2007-2008، ص3.

² أحمد السيد الكردي، وظيفة التمويل، ص5-7

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

المباشرة الأخرى و التي تكون في شكل ضمانات و التي تستعمل عادة في عمليات الإسترداد و التصدير مثل الاعتماد المستندي ، التحصيل المستندي ...الخ.

3. التمويل المحلي: يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية وهو يضم المصادر المباشرة غير المباشرة المحلية (قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية وتجارية بمختلف أنواعها... الخ) وهذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات، والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الإقليمية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو استثمارات مثل ما هو الحال بالنسبة لبرنامج ميذا الذي أطلقه الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأور و متوسطة.

وبعد أن تكون الإدارة المالية للمؤسسة قد انتهت من تحديد كمية ونوعية احتياجاتها من الأموال، يبقى عليها أن تقرر مصادر التمويل التي عليها أن تختار من بينها، وأن تقرر أيضا كيفية المزج بين هذه المصادر من حيث الكم والنوع والمصدر.

الفرع الثالث: خصائص التمويل:

إن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من مختلف المصادر تتميز بالخصائص التالية: (1)

1. الاستحقاق: يعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها فيه بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

2. الحق على الدخل: وهو يعني أن مصدر التمويل له الحق الأول بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل المؤسسة.

3. الحق على الموجودات: إذا عجزت المؤسسة عن تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات الثابتة وهنا يكون الحق الأول لمصدر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل تسديد أي التزامات أخرى.

4. الملائمة: وهي تعني أن تنوع مصادر التمويل وتعددتها تعطي للمؤسسة فرصة الاختيار للمصدر التمويلي الذي يناسب المؤسسة في التوقيت والكمية والشروط والفوائد.

¹ هيثم محمد الزغبى، مرجع سابق، ص 78.

الفصل الثاني: تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

المطلب الثاني: مصادر التمويل وأهميته وخطوات تمويل المشروع الاستثماري:

مصادر التمويل هي تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على الأموال كما أن للتمويل أهمية كبيرة في الاقتصاديات الحديثة ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على مصادر التمويل وأهميته والخطوات المتبعة لتمويل المشروع الاستثماري.

الفرع الأول: مصادر تمويل المشروع الاستثماري:

مصادر التمويل هي تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على الأموال بهدف تمويل استثماراتها ومن ثم فإنها تصنف حسب المدة الزمنية إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل والتي تمثلت في كل من الائتمان التجاري والائتمان المصرفي، أما النوع الثاني من مصادر التمويل فهو مصادر تمويل متوسطة الأجل والمتمثلة في القروض المباشرة المتوسطة الأجل والائتمان الإيجاري، إضافة إلى ذلك فهناك مصادر تمويل طويلة الأجل تتمثل أساساً في كل من الأسهم العادية والأسهم الممتازة وسندات الدين والأرباح المحتجزة وأخيراً قروض طويلة الأجل.

1. مصادر التمويل قصيرة الأجل: (1)

وهو احد أنواع مصادر التمويل الخارجي ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في الشركة ويرتبط بتحقيق أهدافها في السيولة والربحية وينظر إلى التمويل قصير الأجل على انه مشكلة مستمرة للشركات التي تحتاج إليه وتتحدد مسألة استخدام التمويل قصير الأجل أو عدم استخدامه بطبيعة عمل كل شركة بسبب أن هذا النوع نادراً ما يستخدم لتمويل الأصول الثابتة، فالشركات الكبيرة التي تمتاز بضخامة أموالها الثابتة لا تواجه مشكلة التمويل قصيرة الأجل بنفس المستوى الذي تواجهه الشركات والأنواع من الشركات الأصغر حجماً، وتلجأ الشركات إلى هذا النوع من التمويل للأسباب التالية:

أ. ضعف نسبة المخاطرة وهو مهم لدى المستثمرين.

ب. أن تكلفة الحصول على تمويل قصير الأجل اقل من تكلفة الحصول على تمويل متوسط أو طويل الأجل لقصر فترة السداد ولضعف نسبة المخاطرة.

ت. تكون الحاجة إلى الأموال في بعض الشركات موسمية الأمر الذي يؤدي إلى وجود سيولة لدى الشركة في وقت ليس لها حاجة بها في حالة التمويل طويل الأجل، لذا تلجأ الشركة إلى البحث عن مصادر تمويل قصيرة الأجل لسد نقص الحاصل في سيولتها ولتمويل احتياجاتها الموسمية.

ث. بعض حالات تمويل قصير الأجل تكون بدون فوائد في حالات الشراء بالأجل، ومن المصادر الأساسية للتمويل قصير الأجل هي:

¹ قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2012، ص 295 إلى ص 301.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

أ. الائتمان التجاري: هو نوع من أنواع التمويل قصير الأجل تحصل عليه الشركة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتاجر بها أو تستخدمها في العملية الصناعية ويعتبر أكبر مصدر للديون قصيرة الأجل ونظرا لكون الشركات الصغيرة لا تستطيع الحصول على التمويل من مصادر أخرى فإنها تعتمد عليه اعتمادا كبيرا أكثر مما هو عليه بالنسبة للشركات الكبيرة، ويعتبر التمويل عن طريق هذا المصدر مظهرا شائعا في وقتنا الحاضر وسمة أساسية من سمات التعامل بين المنتجين وعملائهم وتشارك المصارف التجارية أيضا في تقديم مثل هذا النوع من الائتمان للأفراد والشركات الصغيرة.

ب. الائتمان المصرفي: يعتبر الائتمان المصرفي شكلا من أشكال التمويل قصير الأجل ويعتمد توفيره على المصارف التجارية وشركات الأموال والمصارف التجارية من أقدم المؤسسات المالية المتخصصة التي توفر الأموال على شكل ائتمان قصير الأجل للشركات المختلفة لسد حاجتها من الأموال لتمويل عملياتها التجارية، ويأتي هذا النوع من الائتمان في المرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري، وذلك من حيث درجة اعتماد الشركة عليه كمصدر للتمويل قصير الأجل. والائتمان المصرفي أقل تكلفة من الائتمان التجاري وأقل مرونة منه، إلا أنه وفي جانب آخر أكثر مرونة منه، وذلك لأن الشركة تحصل عليه بشكل نقد وبذلك يستطيع استخدامه في مجالات الحاجة المختلفة.

ج. الأوراق التجارية: وهي تمثل مختلف أنواع الأوراق ذات الأجل القصير، ويستخدم هذه الأخيرة في العمليات التجارية على أساس أنها شهادة دين تظهر بكل وضوح حقوق والتزاماتها كافة أطرافها وبالتالي فإن هذه الأوراق تعتبر مصدر هاما لتمويل العمليات الاقتصادية وفيما يلي نذكر بعض أنواعها وهي:

■ **السند لأمر (السند الأذني):** وهو ورقة أو صك يتعهد فيه الدين بأن يدفع مبلغا معينا مسجلا في السند بتاريخ معين لا يزيد عن ثلاثة أشهر لشخص آخر هو الدائن أو لحامل السند بصفة قانونية ويتم انتقال السند من شخص لآخر من خلال تظهيره.

■ **سند الرهن:** وهو سند يسلم للشخص الذي أودع سلعة في أحد المخازن العامة وهو يتكون من

قسمين:

- قسم يثبت ملكية الشخص لهذه السلعة.

- قسم يمكن أن يصبح وثيقة رهن أو بيع لمجرد تظهير.

■ **السفتجة (الكمبيالة):** وتعتبر من أشهر الأوراق التجارية على الإطلاق، وهي عبارة عن سند إنز

لكن يتداخل فيه ثلاثة أشخاص وبذلك فإن صيغة الكمبيالة "سند السحب" تكون عبارة عن أمر يوجهه المدين إلى مدينه بأن يدفع مبلغ معين من المال إلى الدائن بتاريخ معين.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

■ **الضمان الاحتياطي:** قد يشك المستفيد من صحة ذمة الساحب والمسحوب عليه فيقدم الورقة التجارية إلى شخص آخر ليضمن له حقوقه أي يتعهد له بضمانها، تسمى هذه العملية بالضمان الاحتياطي.

■ **سند الصندوق:** إن سند الصندوق هو سند إذني صادر عن مؤسسات أو بنوك ليكتتب للأفراد فيه، وفيه يلتزم البنك أو المؤسسة التي قامت بإصداره بدفع السند إلى المكتتبين عند أجل الاستحقاق.

■ **سند الخزينة العامة:** تصدر سندات الخزينة العامة ذات الأجل القصير عن الخزينة العامة وهي عبارة عن أوراق لا تختلف عن الأوراق التجارية السابقة الذكر إلا أن مصدرها هي الخزينة العامة عوض أن يكون مصدرها هو إحدى البنوك أو المؤسسات.

ح. المتأخرات: تعتبر المتأخرات مصدر من مصادر التمويل قصيرة الأجل مثلها مثل الائتمان التجاري، حيث تشمل المتأخرات كل من الأجور والتأخرات والضرائب المتأخرة وتمثل هذه المتأخرات تكاليف مستحقة غير مدفوعة وبالتالي فإن المؤسسة أو الشركة تستفيد من هذه الأموال في تمويل استثماراتها قصيرة الأجل في زيادة حجم الأعمال ومبيعات الشركة أو المؤسسة.

تعتبر المتأخرات مصدر من مصادر التمويل قصيرة الأجل مثلها مثل الائتمان التجاري، حيث تشمل المتأخرات كل من الأجور والتأخرات والضرائب المتأخرة وتمثل هذه المتأخرات تكاليف مستحقة غير مدفوعة وبالتالي فإن المؤسسة أو الشركة تستفيد من هذه الأموال في تمويل استثماراتها قصيرة الأجل في زيادة حجم الأعمال ومبيعات الشركة أو المؤسسة.

2. مصادر التمويل متوسطة الأجل: (1)

يستخدم هذا النوع من التمويل لتمويل حاجة دائمة الشركة المفترضة كان يكون لتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين. لذا فإن المنفق عليه اعتماد فترة التمويل على التدفقات النقدية التي تتولد خلال هذا العدد من السنين (مدة القرض). (للمصارف التجارية دور كبير في هذا النوع من أنواع القروض، فبعد أن كانت تقتصر في التعامل المالي على التمويل قصير الأجل، اتجهت المصارف التجارية إلى تمويل المشروعات والشركات بقروض متوسطة الأجل تزيد فترتها على السنة وتصل إلى خمس سنوات ويسمى هذا النوع (المحدد بين فترة السنة ونهاية خمس سنوات) بالقروض متوسطة الأجل وغالبا، يتم تسديد هذا النوع من القروض بناء على شروط عقد الإقراض، ويكون سعر الفائدة للقروض المتوسطة الأجل أعلى من سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل.

3. مصادر التمويل طويلة الأجل:

¹ قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص ص 306-307.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

تتعدد مصادر التمويل الطويلة الأجل مثلها مثل باقي المصادر الأخرى إلا أن الفارق الرئيسي بينهما هو الفترة الزمنية التي تحددها وتتمثل هذه المصادر في العناصر التالية: (1)

أ. **الأسهم العادية:** عبارة عن حصة لرأسمال الشركة المساهمة العامة المصدرة لهذه الأسهم، والقيمة الاسمية تمثل القيمة المدونة على السهم وهي لا تعني بالضرورة سعر شراء السهم، وفي العادة تكون الأرباح الموزعة تمثل نسبة من القيمة الاسمية العادية وتمنح الأسهم العادية حاملها حقا في الملكية النهائية للشركة ويتبع ذلك في تحمل مخاطر أعمال الشركة وفقا لنسبة المساهمة فيها، وفي حالة تصفية الشركة لا يحق لحملة الأسهم العادية المطالبة بحقوقهم في قيمة التصفية للشركة إلا بعد تسوية مطالبات الغير وحملة الأسهم الممتازة وتعد الأسهم العادية مصدر تمويل دائم.

ب. **الأسهم الممتازة:** تعرف الأسهم الممتازة على أنها حصة في رأسمال الشركة لها نسبة أرباح ثابتة، إلا أن الشركة غير ملزمة بدفع قيمة هذه الأرباح في حالة تحقق خسائر، وسميت بالأسهم الممتازة لان هذه الأسهم امتياز (أولوية) في الحصول على قيمتها في حالة التصفية قبل الأسهم العادية كما لها امتياز في الحصول على أرباحها قبل الأسهم العادية.

ت. **الأسهم المحتجزة:** هي عبارة عن ذلك الجزء الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها في السنوات السابقة أو السنة الجارية ولم يتم توزيعه وبقي لإعادة الاستثمار، وهذه الأرباح تظهر في الميزانية ضمن عناصر حقوق الملكية، وبالتالي تعتبر أحد مصادر التمويل الذاتي، فبدلا من توزيع كل الفائض المتحقق على المساهمين قد تقوم الشركة بتجنيب جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة. ويطلق عليها اسم احتياطي لغرض تحقيق هدف معين مثل احتياطي إعادة سداد القروض أو تجديد الآلات والمعدات أو احتياطي عام.

ث. **السندات:** تمثل السندات الأموال المقترضة التي تستخدم في التمويل طويل الأجل وإنها في واقع الأمر عبارة عن قروض طويلة الأجل وهذا القرض التمويلي ينقسم إلى أجزاء صغيرة متساوية في القيمة ويطلق على كل منها اسم "سند". وتعتبر السندات المصادر الرئيسية التي تمكن الشركات المساهمة من الحصول على ما يلزمها من الأموال الدائمة التي تدفع الشركات المساهمة إلى إصدار السندات. المتاجرة بالملكية والتكلفة المنخفضة والميزة الضريبية حيث يعتبر سعر الفائدة من النفقات التي تؤخذ في الحسبان قبل حساب الأرباح وعاملا من عوامل الاستقرار والنجاح لبعض الشركات ولكنها أيضا قد تكون سببا في فشل بعض الشركات الأخرى، وبالتالي فيجب علينا الإلمام بأهم العوامل التي تتحد من استخدام السندات ومنها القيد الخاص بثبات الإيرادات والآخر يتعلق بتكلفة الاقتراض والثالث يتصل بالصرف التجاري لنسبة الاقتراض إلى رأس المال والرابع القيد القانوني وأخيرا القيود الملزمة للشركة وهناك عدة طرق مختلفة لتصنيف السندات، وكل طريقة منها

¹ قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص ص 322-323.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

تتعتمد على مميزات هامة معينة ومن هذه الطرق طريقتان أكثر انتشارا تعتمد الأولى على نوع الضمان المقدم للسندات والأخرى تعتمد على نوع الصناعة التي تتبعها الشركة مصدرة السندات والتصنيف الأخير هو في الواقع تصنيف لأخطار الاستثمار أما بالنسبة للتقسيم القائم على أساس الضمان الممنوح من وجهة نظر الشركة المصدرة ووجهة نظر المستثمر فيمكن تقسيم السندات على هذا الأساس إلى نوعان هما السندات المضمونة بأصل معين والسندات غير المضمونة بأي أصل . إن السندات يوصفها قروض طويلة الأجل يكون لها اجل معين أو محدد يتعين على الشركة المدينة وضع خطط مالية خاصة بسداد هذه السندات عند حلول ميعاد استحقاقها وكثيرا ما يحدث أن تقوم شركات المساهمة كل أو جزء من سندات المصدرة وذلك قبل حلول ميعاد الاستحقاق ويكون ذلك بالطرق التالية:

- السداد حسب اختيار الشركة.

- السداد الإجباري.

- السداد التدريجي.

ج. القروض طويلة الأجل: وتتمثل خاصة في تدخلات البنوك في الأسواق المالية فتساهم في تمويل الاقتصاد وهي قروض موجهة للحيازة على تجهيزات إنتاجية وذات مردودية على المدى الطويل وتوجه إلى مشاريع إنتاجية وتكون مباشرة، مدتها تفوق سبع سنوات.

ح. التمويل بالاستئجار: يعتبر التمويل عن طريق الاستئجار فكرة حديثة لتجديد طرق التمويل، ورغم حداثة هذه الطريقة فهي تسجل توسعا سريعا في الاستعمال من قبل المستثمرين بسبب. وهو عبارة عن تقنية للتمويل تستعملها المصارف أو الشركات المالية المتخصصة بحيث تحصل على أصول منقولة أو عقارات لتأجيرها لشركة أخرى وهذه الأخيرة بدورها تقوم بإعادة شرائها بقيمة متبقية عامة تكون منخفضة عند انتهاء مدة العقد، ويتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى ثمن الاستئجار.

الفرع الثاني: أهمية التمويل:

للتمول أهمية كبيرة تتمثل في:

1. يعتبر التمويل فرع من فروع الاقتصاد وتبرز أهميته في كونه يسهل انتقال الفوائض النقدية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي لها عجز مالي. (1)

2. تكمن أهمية التمويل على مستوى المؤسسة في اعتباره الآلية التي توفر الاحتياجات المالية اللازمة للمؤسسة والممارسات التي تسمح وتهتم بحسن استخدام هذه الأموال وتحقيق عوائد مالية مرتفعة.

¹ رابيس حدة، مرجع سابق، ص 4.

الفصل الثاني: تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

3. تهتم عملية التمويل بتحويل فكرة المشروع إلى واقع فعلي من خلال توفير الأموال اللازمة لقيام المشروع وتزويده بأساسيات قيامه من الأراضي والمباني وتجهيزات الإنتاج.

4. يساهم التمويل في الحفاظ على استمرارية حياة المشروع، وبقائه في موقع تنافسي، عن طريق مساهمته في شراء المواد واللوازم ومستلزمات الإنتاج الأخرى الضرورية لعملية الاستغلال في المؤسسة وعموماً يمكن القول إن التمويل في المؤسسة هو نتاج لضرورة توفر رأس المال اللازم لتمويل العمليات الاستثمارية والإنتاجية والتسويقية في المؤسسة سواء كانت هذه العمليات تتم بطابع مرحلي أو موسمي أو استراتيجي طويل الأمد يتعلق بتواجد المؤسسة الاقتصادية. (1)

وعلى مستوى البلد يمكن القول إن للتمويل دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز مختلف البرامج والمشاريع التي يترتب عنها: (2)

5. توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.

6. تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.

7. تحقيق الأهداف المسطرة للدولة

8. تحقيق الرفاهية للمجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية للسكان من خلال توفير السكن، الرعاية الصحية، فرص العمل.

9. يعتبر التمويل الدورة الدموية في المؤسسات، لذا يجب أن تضع الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى تتحقق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية.

الفرع الثالث: خطوات تمويل المشروع الاستثماري:

إن تنفيذ وظيفة التمويل يختلف من مؤسسة إلى أخرى وفقاً لاعتبارات كبيرة منها: الحجم وطبيعة النشاط والبيئة وغيرها، وهذا يعني أنه من الصعوبة وضع خطوات موحدة ونموذجية لكل المؤسسات لكن على الرغم من هذه الصعوبة فإن الخطوات التالية يمكن أن تكون منطقية إلى حد بعيد: (3)

¹ بوفليح نبيل، عبد الله الحرّسي حميد، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة العالمية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية، المنعقد يومي 6-7 أبريل 2009، المنظم من طرف قسم الاقتصاد والإدارة، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، ص 2-3.

² عمري ريمة، آليات تمويل مؤسسات قطاع التعليم العالي في الجزائر، دراسة حالة جامعة محمد خيضر بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2007-2008، ص 3.

³ عبة فريد، محاضرات مقياس السوق النقدي، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية ونقود، السداسي الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2010-2011، ص 2-3.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

1. التعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة : لعل من أكثر أسباب فشل المشروعات الاقتصادية

شيوعا هو تخطيط المشروع على أساس رأس المال الحالي الموجود لدى أصحاب المشروع ، و هذا لا يعتبر سببا في فشل المشروعات الاقتصادية فحسب بل يعتبر أيضا أحد أشكال التمويل الخاطئ للمشروعات التي يقوم بها المؤسسون ، و لهذا فان على المؤسسة أن تتعرف بشكل مستمر على الاحتياجات المالية في الفترة الحالية و الفترة المستقبلية القريبة منها و البعيدة ، بهد ذلك يجب ترتيب هذه الاحتياجات وفق أولويتها و أهميتها لكي يتم النظر فيما هو متوفر فيها ، و لهذا الأمر يتطلب من المخطط المالي أن يضع خطة مالية تتسم بالمرونة و إمكانية التغيير .

2. تحديد حجم الأموال المطلوبة: بعد أن يتم التعرف على الاحتياجات المالية تبدأ عملية تحديد كمية

الأموال لتغطية هذه الاحتياجات، وهذه الخطوة ليست سهلة، لأنه من الصعوبة تقديم كمية الأموال بشكل دقيق، فقد يتم تقديره دون المستوى أو أقل من المستوى المطلوب، ولهذا لا بد من تحديد حدين لتمويل أية صفقة أو من عملية هما الحد الأعلى والحد الأدنى، ومحاولة الالتزام بهدفين الحدين بالاستناد إلى حساب تكلفة الأصول الرأسمالية وتحديد رأس المال العامل والنفقات الأخرى الضرورية.

3. تحديد شكل التمويل المرغوب: قد تلجأ المؤسسة إلى الاعتماد على القروض أو إلى إصدار بعض

الأسهم أو السندات وعادة ما يتم تمويل الأنشطة الموسمية بقروض موسمية، وتجدر الإشارة إلى ضرورة عدم الإسراف في إصدار السندات أو الأسهم لان ذلك يترتب التزامات معينة على المؤسسة، وهذا حال القروض أيضا، ولهذا تأتي ضرورة التناسب بين مدة التمويل وأسلوب التمويل.

4. وضع برنامج لاحتياجات المالية: بعد أن يتم تحديد الاحتياجات ومقدارها وشكل التمويل فان من

الأحسن أن يتم وضع خطة أو جدول زمني من أجل تدفق هذه الأموال، لكيلا تتكبد المؤسسة تكاليف الأموال التي ستكون ضرورية في المرحلة الزمنية القادمة، وأثناء وضع الجدول الزمني لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المدة التي يحتاجها الممول لكي يلبي طلبات التمويل المقدمة من قبل المؤسسة.

5. وضع وتطوير الخطة التمويلية: تتضمن الخطة التمويلية النشاطات التي ستنفق بها الأموال والعوائد

المتوقعة منها، بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على الأموال اللازمة وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد وأن هذه الخطة تبين أيضا مقدار التدفقات الداخلة والخارجة، نفس الشيء الذين يطمئن المقرضين على منح أموالهم عندما يعلمون مواعيد استردادها.

6. تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتمويلها: أن تنفيذ الحطة يتطلب أن يكون موضوعة بشكل

جيد قابل للتطبيق كما يتطلب المتابعة المستمرة وتصحيح الانحرافات عن التنفيذ الخاطئ أو أسباب أخرى، ولا شك أن الحطة التمويلية يمكن أن تتقدم، لهذا لا بد من العمل على تحديثها وتعديلها وفق المتطلبات الحديثة.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار

إن للاستثمار أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، فهو العامل المهم الأساسي للنمو الأداء الاقتصادي الجدير بتوفير فرص التشغيل أو التوظيف وتحقق موارد مالية تساعد في تطوير الوحدات الاقتصادية وإعطاء دفع كبير للاقتصاد.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار وأهميته

للاستثمار العديد من المفاهيم التي يعرف بها تبعاً للحاجة إليه والهدف منه كما أن هناك مجالات عديدة يمكن الاستثمار فيها وذلك تبعاً لمعايير عدة والأدوات المستخدمة سواء كان الاستثمار على الصعيد الدولي عامة أو الدول النامية خاصة كما أن له أهمية كبيرة في الاقتصاد ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على تعريف الاستثمار وأهميته.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار:

لقد تعددت تعريفات الاستثمار، وهذا راجع إلى اختلاف وجهات النظر إليها ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

➤ **التعريف الأول:** يعرف الاستثمار على أنه "هو استثمار الأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول، عائداً في المستقبل ومعنى ذلك أن الهدف من الاستثمار هو تحقيق العائد ويساعد على زيادة ثروة المستثمر" (1)

➤ **التعريف الثاني:** كما يعرف "الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة وذلك إما في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل" (2)

➤ **التعريف الثالث:** ويعرف أيضاً على أنه: «توظيف رأس المال في فترة زمنية محددة قصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة بالأموال المستثمرة أو تعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل» (3)

➤ **وعليه فالاستثمار هو:** "التضحية بالاستهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي". (4)

¹ محمد صالح الحناوي، الاستثمار في الأوراق المالية ومشتقاتها: مدخل التحليل الأساسي والفني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 9.

² محمد مطر، إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 20.

³ طاهر حيدر حيدر، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1997، ص 13.

⁴ محمد مطر، مرجع سابق، ص 21.

الفصل الثاني: تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار:

1. بالنسبة للاقتصاد: (1)

للاستثمار دور كبير في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى إستراتيجية الاستثمار الذي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل ويمكننا وأهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل ، فالاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة ، أما النقطة الثانية والتي تخص الاستثمار فهي أهميته في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط إضافة إلى ذلك فإن الاستثمار يشترط صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الاقتصادي والمالي وبالتالي يزيد في تنويع إنتاجية ، ويفتح باب المنافسة في السوق التجارية والمؤسسة التي لا تستثمر محكوم عليها بالزوال ، والتوقف عن النشاط لأنها لا تقوى على المناقصة ومسايرة التطورات التي تشهدها نوعية المنتجات والاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة ويخص الدول النامية فالاستثمار يخلق أساسيات التنمية ، وقدرة رأس المال والاستثمار يؤثر في النمو وكذلك يؤثر على عوامل الإنتاج الأخرى وللإسراع في التنمية لابد أن تواكبه زيادة الاستثمار .

2. بالنسبة للمؤسسة: (2)

- الزيادة في رأس المال الحقيقي
- تكوين رأس مال ثابت.
- توسيع الطاقات الإنتاجية في المؤسسة.
- تضخيم رأس المال السلعي.
- ضمان تحقيق استهلاك مستقبلي أكثر.
- تعظيم عائدات المؤسسة بمواكبة الجودة والعصرنة.
- الحصول على أملاك وقيم دائمة ملموسة منقولة وغير منقولة.
- الحصول على عوائد أحسن في المستقبل والرفع من القيمة السوقية.

3. أهمية الاستثمار بالنسبة للدولة: (3)

- المساهمة في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية.

¹ منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الرابطة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 42.

² قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص 33.

³ مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص 11.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

- المساهمة في حدث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.
- مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة.
- مساهمة الاستثمار في دعم ميزان المدفوعات من خلال توفير القطاع الأجنبي إذ تمكن المستثمر من تصدير سلع بنوعية جيدة إلى الأسواق الخارجية.
- مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة.
- مساهمة الاستثمار في تنقية السياسة الاقتصادية للدولة ومن تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع.
- مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما يتطلب إقامة بناء ما أو شق طريق أو إقامة جسر أو حديقة.

المطلب الثاني: مبادئ وأدوات الاستثمار

نظرا للأهمية التي يتميز بها الاستثمار فإنه يقوم على مبادئ عديدة كما يشمل على أدوات عديدة متاحة للمستثمرين في المجالات الاستثمارية المختلفة.

الفرع الأول: مبادئ الاستثمار:

نظرا للأهمية التي يتميز بها الاستثمار فإنه يقوم على مبادئ عديدة ومن أهمية هذه المبادئ ما يلي:⁽¹⁾

1. معرفة البدائل المتاحة له من حيث تكاليفها وعوائدها المتوقعة وخطورها ويعني ذلك أن على المستثمر أن يجري مسحا كاملا عن فرص الاستثمار المتاحة له.
2. تحديد الفترة الزمنية للاستثمار أي هل يريد المستثمر استثمار أمواله استثمارا قصير الأجل، أم طويل الأجل اعتمادا على نوع الدخل الذي يرغب في تحقيقه خلال الفترة الزمنية المحددة.
3. تحديد درجة المخاطر التي يرغب المستثمر في تحملها، أي استعداده لتحمل الخسائر التي قد يتعرض لها جزء من استثماراته في المستقبل.
4. ضرورة تنويع الاستثمار، أي توزيع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاستثمارات من خلال توزيع الاستثمارات ما بين الأسهم والسندات وغيرها بهدف تحقيق استثماري محدد.
5. ضرورة الاستعانة بالكفاءات المالية التي لديها الخبرة والدراية الكافية في هذا المجال والتي من شأنها أن تمكن المستثمر من معلومات وتهيئتها بالشكل الذي تمكنه من اتخاذ القرار السليم.

¹ قاسم نايف علوان ، مرجع سابق، ص ص 34-35.

الفصل الثاني: تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

الفرع الثاني: أدوات الاستثمار:

هي تلك الأدوات المتاحة للمستثمرين في المجالات الاستثمارية المختلفة وهي متعددة وكثيرة لدرجة تجعل من الصعب عرضها جميعاً، لذا سنكتفي بعرض أكثر أدوات الاستثمار أهمية وهي:

1. الأوراق المالية: تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار المتاحة نظراً للمرونة التي تتمتع بها و المزايا التي تحملها ، و هي عدة أنواع تختلف من حيث العائد و المخاطر و الحقوق و لها العديد من القيم ، كما أن عوائدها تتنوع فقد يكون العائد جاري يتحقق من توزيع الأرباح أو الفوائد الدورية الجارية ، و عائداً أو خسارة رأسمالية التي تنتج نتيجة لارتفاع أو انخفاض سعر بيع الأصل مقارنة بكلفة الشراء من قبل المستثمر ، و تتصف الأوراق المالية بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية لهذا تتصف بالانخفاض المخاطر التسويقية و لكن تتعرض إلى مخاطر أخرى ، و تعد الورقة المالية التمثيل القانوني لحق المستثمر في الحصول على العوائد المتوقعة في المستقبل في ظل شروط محددة سلفاً. (1)

2. الاستثمار في العقار: تحنل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني للأوراق المالية في عالم الاستثمار ويتم الاستثمار فيها بشكلين، إما بالشكل المباشر عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي) وإما بشكل غير مباشر عندما يقوم بشراء سند غير عقاري صادر عن بنك عقاري مثلاً، أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية (2)

3. الاستثمار في السلع: تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار لدرجة أن أسواقاً متخصصة (بورصات) قد تكون للبعض منها على غرار بورصات الأوراق المالية، لذا أصبحنا نسمع مثلاً عن وجود بورصة للقطن في مصر أو في نيويورك، وبورصة للذهب في لندن، وبورصة للبن في البرازيل... الخ، ويتم التعامل بين المستثمرين في سوق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم العقود المستقبلية.

4. المشروعات الاقتصادية: وهي أكثر أدوات الاستثمار انتشاراً وتتمثل في المشاريع الصناعية أو التجارية أو الزراعية، وتتصف مثل هذه الاستثمارات بكونها استثمارات في أصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها، ومن مميزات أنها تساهم في إنتاج القيمة المضافة للاقتصاد القومي وتزيد من ثروة المالكين وعلى مستوى البلد فإنها تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي المحلي وفي تراكم رأس المال الثابت. (3)

¹ آل شكيب كامل دريد، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 53.

² مطر محمد، مرجع سابق، ص 82.

³ آل شكيب كامل دريد، مرجع سابق، ص 59.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

5. **العملات الأجنبية:** تعتبر العملات الأجنبية من بين أهم أدوات الاستثمار في السوق المالي العالمي، خاصة في العصر الحاضر، إذ أنها أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم وتحتل حيزا كبيرا في عمليات البورصة، فهناك أسواق مالية موجودة في نيويورك وطوكيو وباريس ولندن وغيرها.

ومن أهم مميزات سوق العملات الأجنبية انه يتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية، كميزان المدفوعات، والقروض الدولية، وأسعار الفائدة وظروف التضخم والانكماش الاقتصادي، والأحداث السياسية وعامل العرض والطلب ... الخ. (1)

6. **المعادن النفيسة:** يعتر الاستثمار في المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة والبلاتين... الخ، مجالا للاستثمارات الحقيقية، وتتواجد للمعادن النفيسة كما للأوراق المالية أسواق منظمة لعل أهمها على التوالي: سوق لندن، سوق زيورخ، سوق هونغ كونغ.

7. **صناديق الاستثمار:** صندوق الاستثمار هو أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد تكونه مؤسسة مالية متخصصة وذات دراية وخبرة في مجال إدارة الاستثمارات، وذلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد ومن تم توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة تحقق للمساهمين فيها عائدا مجزيا وضمن مستويات معقولة من المخاطرة عن طريق الاستفادة من مزايا التنوع (2) ومن هنا نشأت أهمية صناديق الاستثمار كأوعية تتولى تجميع المدخرات ثم استثمارها، كما تزايدت أهمية تلك الصناديق كأحد المجالات المحبوبة لتوظيف الأموال بالبنوك التجارية. (3)

المطلب الثالث: أنواع وأهداف الاستثمار

يمكن تصنيف الاستثمارات إلى أنواع متعددة وحسب معايير مختلفة، كما تهدف هذه الاستثمارات لتحقيق مجموعة من كانت على مستوى الفرد أو الدولة ومن حلال هذا المطلب سنتعرف على أنواع الاستثمار والأهداف التي يسعى لتحقيقها.

الفرع الأول: أنواع الاستثمار:

تتنوع الاستثمارات حسب نظرة المستثمر إلى مخاطرها من عدة زوايا، وذلك على النحو التالي:

1. الاستثمارات حسب موقعها الجغرافي: (4)

¹ بابا عبد القادر، سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004، ص46.

² محمد مطر، مرجع سابق، ص ص 91-92.

³ أحمد صالح عطية، مرجع سابق، ص 220.

⁴ زياد رمضان، مرجع سابق، ص35.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

ويمكن تبويبها إلى استثمارات محلية وخارجية:

أ. **الاستثمارات المحلية:** هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة، مثل العقارات والأوراق المالية، والذهب، والمشروعات التجارية والصناعية والزراعية... الخ.

ب. **الاستثمارات الخارجية:** هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل قروض، أو بشكل مباشر أو غير مباشر.

■ **القروض الخارجية:** وهي تلك القروض التي تقدمها الهيئات والمؤسسات الوطنية العامة أو الخاصة إلى هيئات أو مؤسسات أجنبية بشكل مباشر أو غير مباشر، بناء على اتفاقيات قروض تحدد شروطها وأوضاعها وزمن الوفاء بها سواء كانت بفائدة أو بدونها (1).

■ **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هو قيام شخص بشراء عقارات أو حصص في شركات عالمية في دول أجنبية، بحيث يكون الشراء مباشراً.

■ **الاستثمار غير المباشر:** هو قيام شخص بشراء حصة في محفظة مالية في شركة استثمار محلية تستثمر أموالها في بورصة عالمية، فإن الاستثمار في هذه الحالة يكون استثماراً خارجياً غير مباشر بالنسبة للفرد المستثمر ومباشر بالنسبة لشركة الاستثمار.

2. الاستثمارات حسب نوعها:

ويأخذ هذا المعيار نوع الأصل محل الاستثمار وتصنف إلى: استثمارات حقيقية واستثمارات مالية.

أ. **الاستثمارات الحقيقية:** الاستثمار الحقيقي أو العيني بعني الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع.

(2)

الاستثمارية الجديدة والذي يترتب عليه إنتاج إضافي وفرص عمل إضافية، وزيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة.

ت. **الاستثمارات المالية:** وتشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية، حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حياة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل سهم أو سند أو شهادة إيداع...، والأصل المالي يمثل حقا مالياً يخول لحامله المطالبة بأصل حقيقي، ويكون عادة مرفق بسند قانوني، ويحصل حامله على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية. (3).

¹ حامد العربي الحضيري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000 ص 41.

² ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والبشر، عمان 1999 ص 26.

³ محمد مطر، مراجع سابق، ص 79.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

3. الاستثمارات حسب مدة الاستثمار:

يمكن تصنيفها إلى استثمارات قصيرة الأجل واستثمارات طويلة الأجل، وهناك من يضيف استثمارات متوسطة الأجل والتي لا تخرج عن مفهوم الاستثمارات قصيرة الأجل.

أ. **الاستثمارات قصيرة الأجل:** تشمل الاستثمارات قصيرة الأجل محلية أو خارجية كل من الودائع الزمنية، والأوراق المالية (أسهم وسندات)، وتسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل (تمويل رأس المال العامل، وتمويل التجارة الداخلية والخارجية «الصادرات والواردات»).

ب. **الاستثمارات طويلة الأجل:** تشمل الاستثمارات طويلة الأجل الأصول والمشاريع الاستثمارية التي تؤسس أو تقتنى بقصد الاحتفاظ بها وتشغيلها لمدة طويلة، ويكون من الصعوبة أحياناً تحويلها إلى نقدية ولو عن طريق البيع. ويكون هدف المستثمر عند اختيارها الحصول على تدفقات نقدية يضمن خلالها استرداد رأس المال المستثمر مع عائد منه.

4. الاستثمارات حسب مجالات الاستثمار:

تتنوع الفرص الاستثمارية المختلفة باختلاف مجالات الاستثمار، كالاستثمارات العقارية والسياحية، والاستثمارات الصناعية والزراعية، ومجالات التعدين، والنقل بأنواعه، والخدمات الاستثمارية الأخرى. حيث أن لكل مجال طبيعته وبيئته الخاصة التي يتعامل معها المستثمر ايجابياً وسلبياً⁽¹⁾.

5. الاستثمارات حسب غرضها:

يمكن تصنيفها إلى استثمارات التجديد واستثمارات التوسع، واستثمارات الاستبدال.

أ. **استثمارات التجديد:** تتمثل في تجديد وسائل الإنتاج وتطويرها بما يناسب إعادة هيكلة المؤسسة، وذلك بهدف تخفيض التكاليف ورفع من الإنتاجية.

ب. **استثمارات التوسع:** يكون هذا بإضافة أصول إنتاجية جديدة، بهدف توسيع المشروع ومضاعفة قدرته الإنتاجية، حيث تتمثل هذه الإضافة شراء آلات وفتح نقاط بيع جديدة، كما يمكن أن يكون الغرض هو توسيع حصته في السوق.

ج. **استثمارات الاستبدال:** هي استبدال تجهيزات رأسمالية قديمة بتجهيزات جديدة، وفي هذه الحالة لا تضمن أي زيادة في رأس المال السابق.

¹ حامد العربي الحضيرى ، مرجع سابق، ص7.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار:

للاستثمار أهمية كبيرة سواء كانت على مستوى الفرد أو الدولة. (1)

1. على مستوى الفرد:

أ. يساعد الفرد (المستثمر) في معرفة العائد المتوقع على الاستثمارات.

ب. يساعد الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتميمته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة من الاستثمار.

ت. يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر المنتظمة أو غير منتظمة.

2. الأهمية على المستوى الوطني:

أ. زيادة الدخل الوطني للبلاد.

ب. خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني.

ت. دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ث. زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وقد أولت الدول المتقدمة اهتماما كبيرا للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الأموال، أما في الدول النامية فلم يعطي هذا الموضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رأس المال في هذه الدول وتعود هذه الندرة في رأس المال إلى الأسباب التالية:

- انخفاض معدلات نمو الدخل الوطني.
- ارتفاع معدل الاستهلاك.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني.
- عدم توافر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار.

¹ قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 33-34.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

المبحث الثالث: ماهية المشاريع الاستثمارية

المشروع الاستثماري هو وحدة اقتصادية تجسد عمل متكامل لفكرة عملية الاستثمار، حيث أنه له أهداف واضحة ومحددة على المستثمر بذل جهد وطاقة كبيرة من أجل تحقيق هذه الأهداف المنشودة، والسعي للوصول إلى غايات مستقبلية أخرى وفرض وجوده بين المنافسة السوقية.

المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية وأنواعها

تعتبر المشاريع الاستثمارية من أهم الوسائل التي تؤثر على تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني فهي مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى استغلال مختلف الموارد بغية تحقيق أهداف معينة ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على مفهوم المشاريع الاستثمارية وأنواعها المختلفة.

الفرع الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية:

تتعدد تعاريف المشروع الاستثماري ولكن أهمها كالتالي:

➤ **التعريف الأول:** "يقصد به استثمار أموال معينة بغرض إنشاء أو توسيع أو تطوير بعض المنشآت لإنتاج، أو توسيع السلع والخدمات بهدف تحقيق الربح، أو من أجل أهداف أخرى إلى جانب الربح وذلك من خلال فترة زمنية معينة" (1).

➤ **التعريف الثاني:** "يقصد بالمشروع الاقتصادي مقترح لتخصيص موارد مالية وبشرية معينة لإنشاء طاقة إنتاجية جديدة، أو استكمال طاقة إنتاجية حالية، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية أو إجلال وتجدد طاقة إنتاجية حالية، وذلك لتحقيق منافع مستقبلية سواء على المستثمر الخاص، أو على مستوى الدولة المضيفة للاستثمار، أو على مستوى المجتمع ككل" (2).

➤ **التعريف الثالث:** "كما يعرف على أنه مجموعة من المساهمات المثلى ذات الطابع الاستثماري والقائمة على تخطيط قطاعي إجمالي مترابط، الشيء الذي يمكننا من استغلال الموارد البشرية والمادية بصفة فعالة والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي، كما يجب أن تحدد عناصر المشروع بدقة وذلك من حيث طبيعة مكان وزمان القيام به" (3).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نقول إنه هو عملية تجميع موارد مالية وبشرية تهدف إلى تكوي وتشغيل وحدة إنتاجية وينظر إلى المشروع كأصغر وحدة استثمارية لإنتاج سلعة أو خدمة وذلك كإقامة معمل أو تشييد طريق وحسب طاقات إنتاجية موجهة لخدمة أهداف ينفق عليها وتسمى عادة

¹ مدحت قريشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2009، ص16.

² محمد عبد الفتاح العشاوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2007، ص 06.

³ حسن إبراهيم بلوط، إدارة المشاريع ودراسة جدولتها الاقتصادية، دار النهضة العربية، ب بيروت 2002، ص19.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

مجموعة المشروعات التي ينظمها هدف واحد وهو البرنامج.⁽¹⁾

الفرع الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية:

تختلف أنواع المشاريع الاستثمارية باختلاف معايير التصنيف فنجد عدة معايير أهمها:

1. حسب معيار الترابط بينها: حيث تختلف المشاريع الاستثمارية على أساس درجة الترابط والعلاقة الموجودة بين مشروعين، ويمكن أن نجد ستة أنواع من هذه العلاقات.

أ. المشاريع الاستثمارية الاحتلالية (البديلة): وهما مشروعين متشابهين في المضمون مختلفين ومتباينين من حيث شكل المشروع أو تكاليفه أو مدة إنجازه، حيث أنه إذا تم قبول أحدهما رفض الآخر بالضرورة.⁽²⁾

ب. المشاريع المتنافسة: وهي المشاريع التي تؤثر على بعضها البعض نتيجة للمنافسة حيث تقلل من منتوجيه بعضها البعض، وتؤدي إلى إحلال الخسارة والإفلاس فيما بينها.

ت. المشاريع المتكاملة: وهما مشروعان مكملان لبعضهما البعض، حيث عند اختيار أحدهما يؤثر في الآخر بالإيجاب عن طريق الزيادة في إيراداته أو التخفيض في نفقاته، فمثلا إنشاء شبكة لتوليد الكهرباء تكون مكملة لبناء سد لتوليد الطاقة الكهربائية.⁽³⁾

ث. المشاريع المستقلة: وهما مشروعان مستقلان اقتصاديا، والتدفقات النقدية لأحدهما لا تؤثر على قبول أو رفض المشروع الآخر، حيث أن اختيار أحدهما أو كلاهما لا يؤثر على كليهما، ومثال ذلك بناء مركز جامعي وإنشاء مدرسة ابتدائية.

ج. المشاريع الاستثمارية المرتبطة: وهما مشروعان مرتبطان فيما بينهما حيث أن قبول أحدهما يؤثر على الآخر ويؤدي إلى الدفع من إيراداته أو العكس، فمثلا مشروع لصنع الجلد وآخر لصنع الأحذية.

ح. المشاريع المترافقة: هما مشروعان يؤدي قبول أحدهما إلى قبول الآخر، فمثلا مشروع لإقامة ملعب ومشروع لتجهيز هذا الملعب.

3. حسب المعيار القانوني: ويمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع

أ. المشاريع الاستثمارية العامة: وهي المشاريع التي تقوم بتمويلها الدولة من أموالها الخاصة، وتعود بالمنفعة العامة على جميع أفراد المجتمع.

¹ محمود حسين الوادي وآخرون، دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 25.

² ناظم إسماعيل، إعداد وتقديم المشروعات الاستثمارية، دار النهضة العربية، 1988، ص 45.

³ فركوس محمد، الموازنات التقديرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1995، ص 168.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

ب. المشاريع الاستثمارية الخاصة: وهي المشاريع التي يقوم الأفراد بتمويلها بأموالهم الخاصة، وتعود بالمنفعة الخاصة على هؤلاء الخواص.

ت. المشاريع الاستثمارية المختلطة: وهي المشاريع الممولة من طرف الدولة وبعض الأفراد أو المؤسسات، وتعود بالمنفعة على المجتمع وهؤلاء الخواص.

4. حسب معيار الحجم: ويوجد حسب هذا المعيار نوعين من المشاريع الاستثمارية.

أ. المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة: وهي مشروعات صغيرة مقارنة بمشروعات أخرى تمارس نفس النشاط، حيث أن لها دور في الاقتصاد الدولي وكذا تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الوطني ومركزا لاستيعاب اليد العاملة.

■ **المشروع المتوسط والصغير:** هو منظمة أو شركة ذات ملكية وإدارة مستقلة، صغيرة أو متوسطة من حيث الحجم، رقم أعمالها، أرباحها المحققة، عدد العمال الموظفين بها.

وينطوي تحت هذا النوع نوعين آخرين هما:

■ **مشاريع محدودة الحجم:** وهي المشاريع التي لا يمكن تنميتها في المستقبل، ويكون ملاكها قابلين وراضين بإيراداتها مثل المقاهي، المحلات...

■ **مشاريع نامية:** وهي المشاريع القابلة للنمو والتوسع، وهذا من خلال زيادة رأسمالها بغية زيادة طاقتها الإنتاجية ومضاعفة أرباحها.

ب. المشاريع الاستثمارية الكبيرة: وهي التي تتطلب موارد كبيرة وهذا ما يجعلها تستغرق وقتا طويلا من أجل إنجازها، وبالتالي تتميز ب:

• تعدد الجهات المشاركة فيها.

• تعدد الأنشطة بها.

• تخصيص ميزانية كبيرة وضخمة لها.

• ضخامة إنتاجيتها وتوزع منتجاتها عبر مختلف الأسواق. (1)

¹ محمد صالح الحناري، سعيد سلطان، فريد صحن، **مقدمة في المال والأعمال**، كلية التجارة، طبعة 1999، ص 63-64.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

المطلب الثاني: خصائص المشاريع الاستثمارية وأهدافها

يتصف المشروع الاستثماري بمجموعة من الخصائص والمميزات التي يتسم بها وأما بالنسبة لأهدافه فتختلف أهداف المشروعات الخاصة عن أهداف المشروعات العامة ومنذ البداية نشير إلى أن هذا أدى إلى وجود معايير لتقييم الاستثمار في المشروعات من وجهة نظر المستثمر الفرد الذي يعظم مصلحته العامة.

الفرع الأول: خصائص المشاريع الاستثمارية:

يقصد بالمشروع الاستثماري مقترح لتخصيص موارد مالية وبشرية معينة لإنشاء طاقة إنتاجية جديدة، أو استكمال طاقة إنتاجية قائمة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة، أو إحلال وتجديد طاقة إنتاجية حالية، وذلك لتحقيق منافع مستقبلية، سواء على مستوى المستثمر الخاص، أو على مستوى الدولة المضيفة للاستثمار، أو على مستوى المجتمع ككل.

ويتصف المشروع الاستثماري، محل دراسات الجدوى بمجموعة من الخصائص، ولعل أهمها ما يلي: (1)

1. حاجة المشروع الاستثماري إلى تحقيق أغراض محددة ومرتبطة بمصالح الأطراف ذات الصلة.
2. حاجة المشروع الاستثماري إلى استغلال المهارات الإدارية المختلفة المتوافقة مع المستجدات المعاصرة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.
3. قدرة المشروع على توظيف الموارد المادية والبشرية بكفاءة وفعالية عالية.
4. تضمين المشروع الاستثماري أفكارا تكنولوجية مبتكرة إبداعية بعيدة عن الطرق والأعمال الروتينية السائدة.
5. تعرض المشروع الاستثماري إلى ظروف المخاطرة وعدم التأكد أكثر من ظروف التأكد، ومن ثم الحاجة إلى جهود إبداعية لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها.
6. حاجة المشروع الاستثماري عند دخوله حيز التنفيذ إلى إطار زمني مبرمج لرفع كفاءة أنشطته المختلفة.
7. ارتباط المشروع الاستثماري بمنظومة دورة حياة محددة تستجوب تحديد المهام والواجبات بدقة من قبل الموارد البشرية القائمة على تنفيذه.
8. ارتباط المشروع الاستثماري بهيكل تنظيمي محدد يعكس عملية تدفق المعلومات المالية وغير المالية المرتبطة بمراحلها المختلفة وذلك بين مستويات هذا الهيكل.

¹ محمد عبد الفتاح العثماني، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، القاهرة، 2007، ص ص 67.

الفصل الثاني: تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

9. حاجة المشروع الاستثماري إلى ممارسة الوظائف الإدارية المختلفة دعماً لبقائه ونموه واستمراره في دنيا الأعمال.

10. إخضاع المشروع الاستثماري لنظرية النظم في ممارسة أنشطته المختلفة سواء المرتبطة بالتسويق أو الإنتاج أو غير ذلك من الأنشطة الإدارية التي تفرزها البيئة الخارجية.

11. تمثيل المشروع الاستثماري لجزء لا يتجزأ من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية والقطاعية والحكومية بالدولة.

ولما كان المشروع الاستثماري في إطار السابقة يمثل نوعاً من إنجاز الأعمال المستقبلية في ظل قيوده المالية والزمنية، فإن متطلبات إنجاز هذه الأعمال تستوجب ضرورة أعداد وتوظيف مجموعة الدراسات التفضيلية حول مدى نفعه وجدواه للتأكد من جاذبية الفكرة الاستثمارية التي استند إليها ومدى قابليتها للتطبيق.⁽¹⁾

الفرع الثاني: أهداف المشاريع الاستثمارية:

يعتبر تحديد الهدف المراد تحقيقه من المشروع هي النقطة المحورية التي تحدد نقطة الانطلاق في تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع والأوزان النسبية لمعايير تقييمه ومن هذا المنطلق تختلف أهداف المشروعات الخاصة عن أهداف المشروعات العامة ومنذ البداية نشير إلى أن هذا أدى إلى وجود معايير لتقييم الاستثمار في المشروعات من وجهة نظر المستثمر الفرد الذي يعظم مصلحته العامة.

وفي هذا الإطار تنقسم أهداف المشروعات الاستثمارية إلى مجموعتين من الأهداف هي: ⁽²⁾

1. أهداف المشروعات الاستثمارية الخاصة: حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الهدف الرئيسي من إنشاء المشروعات الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن، والمقصود بالربح هنا صافي الربح وهو الناتج عن المقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع، وقد يخطط للربح وتعظيمه في الأجل القصير ولكن معظم المشروعات في عالم اليوم تخطط على المدى الطويل.

و إذا كان هدف تحقيق أقصى ربح هو الهدف المسيطر في هذه الأنواع من المشروعات ، إلا أن هناك أهداف أخرى يتم السعي إلى تحقيقها إلى جانب ذلك مثل الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة ، و تعظيم الإيرادات أو الاحتفاظ بسمعة حسنة و تحسين المركز النسبي في السوق و تحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات وكسب سوق خارجي وتعظيم الصادرات وهناك هدف البقاء ، والاستمرار في دنيا الأعمال ، بل قد تسعى المشروعات الخاصة إلى تحقيق أهداف اجتماعية من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الاقتصاد القومي الذي تعمل فيه و تكتسب رضا العملاء و القائمين على صناعة القرار .

1 محمد عبد الفتاح العشاوي، مرجع سابق، ص 7.

2 عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006 ص 21 - 22.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

2. أهداف المشروعات الاستثمارية العامة: ويكون الهدف المسيطر في المشروعات العامة هو تحقيقي الأهداف العامة للاقتصاد القومي والمصلحة العامة للمجتمع وتعظيم المنفعة العامة، إلا أن هذا الهدف ليس الهدف الوحيد للمشروعات العامة وبالتالي هناك أهداف أخرى يمكن رصدها لتلك المشروعات ويأتي في مقدمتها تحقيق الربح إذا تطلب نشاط المشروع أن يحقق الربح حتى يضمن الاستمرار البقاء في دنيا الأعمال في ظل التحول نحو التخصصة بالإضافة إلى مجموعة أهداف اقتصادية ومالية واستراتيجية واجتماعية أخرى.

ومن هذا يمكن القول إن الأوزان النسبية لمعايير الربحية الاقتصادية أو التجارية تغلب على جدوى وتقييم المشروعات الخاصة، والأوزان النسبية لمعايير الربحية الاجتماعية تغلب على جدوى المشروعات العامة مع الاتفاق على ضرورة تحقي لكفاءة الاقتصادية في تشغيل كلا النوعين من المشروعات. (1)

المطلب الثالث: مخاطر المشاريع الاستثمارية ودراسة جدواها

تتمثل مخاطر المشاريع الاستثمارية في مجموعة الأحداث التي تصيب وتعرقل المشاريع وتمنعها من تحقيق التوقعات المستفيدة لذا وجب القيام بدراسة جدوى للمشروع لاتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة ومن خلال هذا المطلب سنتطرق الى المخاطر المحيطة بالمشاريع الاستثمارية وكيفية تتم دراسة جدواها.

الفرع الأول: مخاطر المشاريع الاستثمارية:

لا يخلو أي مشروع من المخاطر ولو في أدنى درجاتها، ومم ثم فان مع المكلف بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية أن تجد هذه المخاطر من حيث الحجم النوع والطبيعة وتعتبر حالة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية الداخلة كقوائد من أشد الحالات خطأ مع الاستثمار، ذلك لأن الظروف الاقتصادية شديدة التعقيد فقد حجم ومستوى الطلب وقد يظهر تطور تكنولوجي أو ظهور تضخم أو انكماش (2)، ويوجد نوعان رئيسيان من المخاطر وهما: (3)

1. **المخاطر الخارجية:** هي الإحداث التي تأتي من خارج المشروع ، و تؤثر عليه ، و تمنعه من تحقيق توقعات المستفيدين منه ، هذه المخاطر ذات مستويات مختلفة ، فالمخاطر التي تعطل المشروع جزئيا هي من المخاطر الأقل ضررا في تعطيل المشروع ، لأنه يمكن السيطرة عليها ، و المحافظة على سير المشروع طبقا لجدولة محددة ، أما المخاطر التي تعطل المشروع كليا ، فإنها من المخاطر ذات المستويات العالية ، و التي لا يمكن السيطرة عليها في معظم الأحيان (الكوارث الطبيعية) و المصدر المباشر للمخاطر الخارجية هو محيط المشروع أو محيطات المؤسسة ، فمحيط المشروع الخارجي الذي يتألف من عناصر و قوى فاعلة خارج

1 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 23.

2 عبد الله حسين جوهر، إدارة المشروعات الاستثمارية: (اقتصاديا، تمويليا، محاسبيا، إداريا)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2011، ص 20.

3 حسن إبراهيم بلوط، مرجع سابق، ص 34-36.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

حدود المشروع يؤثر على المشروع و على جزئياته ، و يمنع المشروع بالتالي من نموه و تطوره ، و قد يعيق أعماله ، أو قد يقضي على النتائج المتوخاة منه .

2. المخاطر الداخلية: تنتج المخاطر الداخلية للمشروع عن مخاطر العمل بالمشروع، ومنها المخاطر المرتبطة بالمشروع من جوانبه الفنية، أو قد تنتج عن مخاطر المشروع العملائية ذاتها التي ترتبط بالخطوات والإجراءات والأدوات والتقنيات المستخدمة لمراقبة المشروع.

3. و ليس عامل المخاطر وحده الذي يؤثر على المشروع ، بل هناك ما يعرف بعامل الشك و اللابقين الذي يؤثر بدوره على المشروع ، و الشك يحصل نتيجة نقص في المعلومات المحصلة على مستويات المخاطر ، تساعد المعلومات إدارة المشروع في عملية تقييم المخاطر ، فقرارات تقليص أو القضاء على مخاطر المشروع تحتاج إلى معلومات شبه مؤكدة تتناول التعريف جيدا بالمخاطر المحتملة ، و وضع آليات و تقنيات لمعالجتها ، تساعد بدورها إدارة المشروع على اتخاذ القرارات الصائبة ، ووضع الخطط الجيدة لاحتواء المخاطر قبل حدوثها ، و من بين هذه المعلومات ما يتعلق مثلا بجدولة أعمال المشروع ، أي بوضع حلول المشاكل التي قد تطرأ على المشروع في حالة تعرضه للخطر ، إذ أن معرفة الحلول التي تضمن عدم حدوث تأخر في جدول أعمال المشروع ، هي بحد ذاتها معلومات ناتجة لاحتواء مخاطر المشروع أو على الأقل الحد منها .

الفرع الثاني: دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية:

أولاً: دراسة الجدوى الفنية للمشروع: (1)

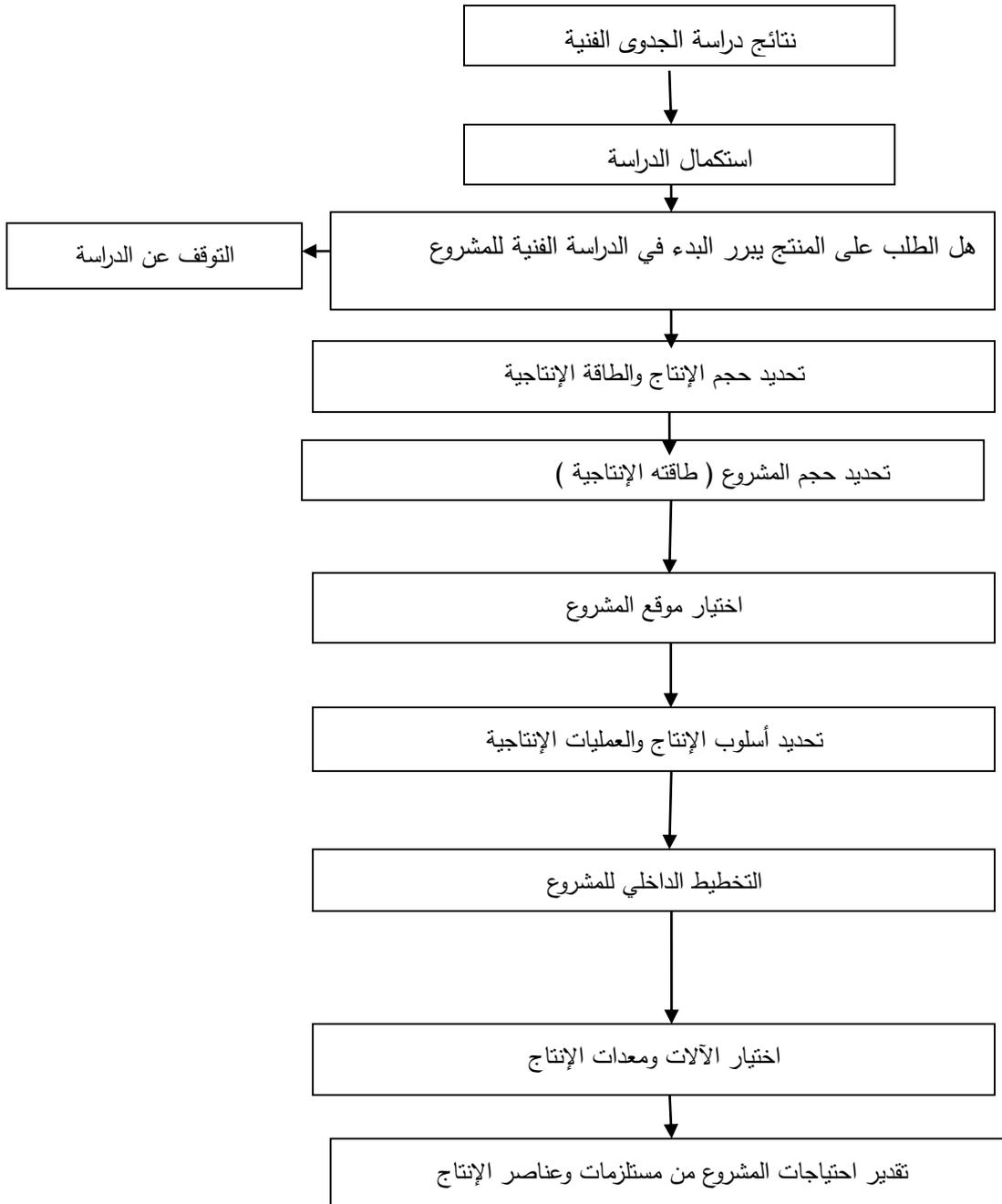
تمثل دراسة الجدوى الفنية للمشروع ركنا هاما من أركان دراسات الجدوى التفصيلية للمشروعات ، وتعتمد عليها كل الدراسات الأخرى التي تليها ، ويعتبر الوقت الذي تستغرقه هذه الدراسة في أغلب الأحيان هو أطول الأوقات بالنسبة للدراسات الأخرى ، و تعتمد هذه الدراسات على البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من الدراسة التسويقية وتركز الدراسة الفنية على كل ما يتعلق بإنشاء المشروع من حيث تحديد حجمه ، وإعداد تصميمه الداخلي ، وتوفير المعدات و الآلات ومستلزمات الإنتاج ، وتوفير التسهيلات المختلفة و إعداد جداول العمالة اللازمة للإنتاج ، وتحديد المواصفات الفنية للمنتج وتصميم العمليات الإنتاجية وكيفية الرقابة على الإنتاج وجودته .

1 شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان

الفصل الثاني: تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

أولاً: مراحل دراسة الجدوى الفنية:

الشكل رقم (5): مراحل دراسة الجدوى الفنية



المصدر: شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2009 ص 101.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

ثانياً: تحديد حجم الإنتاج والطاقة الإنتاجية.

بصفة عامة، فإن القرار الخاص بتحديد حجم الإنتاج غالباً ما يتم في ضوء ما يلي: (1)

1. تحديد رقم المبيعات المتوقعة في السوق (داخلي وخارجي) كأساس لتحديد حجم الإنتاج.
2. التعرف على الوحدات القائمة لإنتاج هذه السلع وطاقاتها الإنتاجية.
3. مقارنة أرقام المبيعات التقديرية بالطاقة الإنتاجية المتاحة وللحصول على هذه التقديرات بشكل

تفصيلي يجب إجراء ما يلي:

- أ. حصر المشروعات القائمة فعلاً والتي تنتج نفس السلع المماثلة لسلع المشروع تحت الدراسة.
- ب. تحديد الطاقة الإنتاجية القصوى والفعلية لهذه المشروعات.
- ت. تحديد الطاقة التوسعية لهذه المشروعات.
- ث. تحديد الطاقة القصوى للمشروعات تحت التنفيذ والتي سوف تقدم سلع مماثلة مستقبلاً.
- ج. تحديد الطاقة الإنتاجية القصوى لمشروعات التي تم الموافقة عليها وأدرجت بالخطه من الجهات المعنية.

ح. تحديد أرقام الطلب الفعلي والمقدر لنفس السلعة ولنفس الفترة الزمنية.

خ. تحديد حجم الطلب الخارجي على نفس السلعة ولنفس الفترة الزمنية.

وبالمقارنة بين الطلب الكلي، والعرض الكلي لفترة زمنية معينة يمكن تحديد مقدار العجز أو الزيادة (الفائض) في المعروض من هذه السلعة لتلك الفترة، وعلى ضوء ذلك يتم تحديد مقدار حجم المشروع تحت الدراسة وطاقته الإنتاجية مع الأخذ بالاعتبار بأن طريقة تحديد حجم الإنتاج تختلف باختلاف نظام الإنتاج المتبع، سواء كان النظام المستمر للإنتاج أو نظام الإنتاج المتقطع (دفعات).

بحيث أن: حجم الإنتاج المتوقع للمشروع قيد الدراسة = حجم الطلب - حجم الإنتاج الحالي للمشروع

قيد الدراسة + حجم الإنتاج للمشروعات الأخرى.

ثالثاً: تحديد حجم المشروع (تحديد الحجم الأمثل للمشروع): (2)

يقصد بحجم المشروع الطاقة الإنتاجية للمشروع طبقاً لأسس مختلفة كأن يكون على أساس سنوي

بتحديد عدد وحدات الإنتاج سنوياً، أو قد يتم على أسس أخرى كما في صناعة الغزل والنسيج حيث يستخدم عدد المغازل وعدد الأنوال لتحديد حجم مصانع الغزل والنسيج.

وعموماً فإن تحديد حجم المشروع يتوقف على الحجم الاقتصادي للإنتاج عند مستويات التشغيل

المختلفة، بمعنى أن هناك أحجاماً اقتصادية مختلفة لكل نوع من المشروعات.

1 شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سابق، ص 102.

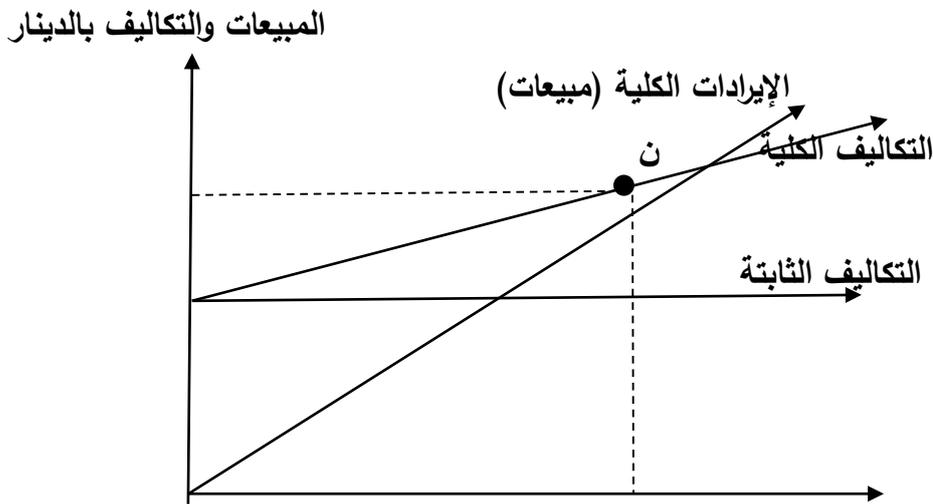
2 المرجع سابق، ص 104.

الفصل الثاني: تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

ومن الملاحظ أنه في سبيل توفير كميات الإنتاج اللازمة لمقابلة الطلب خلال الفترة المقبلة قد يتقرر إما إقامة مشروع واحد كبير أو إقامة عد مشاريع صغيرة في أنحاء متفرقة ، على أن ذلك يتوقف على عدة ظروف أهمها مدى تركيز الطلب أو تشتته من جهة والحجم الاقتصادي للمشروع من جهة أخرى والوفرات الخارجية التي تستفيد منها المشروعات المقترحة نتيجة لقربها من مصادر المواد الخام والقومي العاملة والمستهلك ، وقد يكون التركيز على الطلب في مناطق معينة مبرراً لإقامة مشروع واحد في هذا المكان مما يحقق وفرات تتعلق بانخفاض نقل السلعة النهائية إلى المستهلك لأخير، على أنه من جهة أخرى يلاحظ أن إقامة المشروع بجانب المواد الخام قد يكون ضرورة لا بد منها بسبب ارتفاع تكلفة نقل المواد الخام .

ومن أجل تحديد الحجم الأمثل للمشروع يجب معرفة نقطة التعادل: وهي المستوى من الإنتاج الذي تتعامل فيه الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية. (1)

الشكل رقم(6): نقطة التعادل بيانيا



عدد وحدات منتج ومباعة

المصدر: شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2009 ص 104.

التكاليف

نقطة التعادل =

سعر بيع الحدة - التكاليف المتغيرة للوحدة الواحدة

1 شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سابق، ص 104.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

رابعاً: اختيار موقع المشروع: (1)

يعتبر اختيار موقع المشروع من القرارات الهامة في دراسة الجدوى الفنية للمشروع، نظراً لما يترتب على هذا القرار من نتائج متعددة تؤثر في النهاية على كفاءته الإنتاجية ومدى استمراره وتقدمه في العمل، كما أن تصويب القرار الخاطئ في هذا المجال سيكون مكلفاً.

إن مشكلة اختيار الموقع تأخذ طابع طويل الأجل وغير متكرر وعند اتخاذ مثل هذا القرار نجد أنه من النادر دراسة وتحليل العوامل المتعددة التي تؤثر فيه دراسة وافية وسليمة. وفي محاولة لحل مشكلة اختيار موقع المشروع تضع الإدارة في اعتبارها أن تختار ذلك الموقع الذي يمكنها من تحقيق أكبر عائد ممكن مع الاستثمار في الأجل الطويل والذي يتحقق من خلال تفاعل هامش الربح مع معدل دوران الاستثمار.

• العوامل المؤثرة في اختيار موقع المشروع:

إن اختيار موقع المشروع أي المكان الذي سيقام عليه المشروع من أهم القرارات التي ينبغي اتخاذها بموضوعية وحيادية لأن أي خطأ في هذا الاختيار سيواجهه المشروع يحمله من المشاكل العمل وصعوبته وارتفاع في تكاليفه.

وهناك عدد من المتغيرات التي تحكم عملية اختيار موقع المشروع الاستثماري من بينها ما يلي:

أ. ثمن شراء قطعة الأرض التي سيبنى عليها المشروع في المواقع المختلفة، كذلك تكلفة الإنشاءات المطلوبة في كل من هذه المواقع.

ب. الطلب المتوقع على منتجات المشروع في كل موقع من المواقع المقترحة للمشروع.

ت. توفر العمالة المناسبة للمشروع.

ث. قرب الموقع من تسهيلات البنية التحتية الأساسية.

ج. قرب الموقع من مصادر المواد الأولية المحلية.

ح. تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية أو الوطنية.

خ. تطبيق بعض القوانين النافذة في بلد المشروع.

خامساً: تحديد أسلوب الإنتاج والعمليات الإنتاجية والتكنولوجيا المتعددة. (2)

في هذه المرحلة يتم تحديد الأسلوب أو الفن العلمي الذي سيتم استخدامه في الإنتاج وذلك بعد استعراض مختلف البدائل التقنية المتاحة لاختيار أنسبها للمشروع. إن مستوى التقنية يرتبط بالطاقة الإنتاجية

1 شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سابق، ص 107، 108.

2 المرجع السابق، ص 110-112.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

وكذلك بالمواد الأولية المستخدمة التي تحدد في كثير من الأحوال الأسلوب الفني الإنتاجي الذي يناسب هذه المواد وبشكل عام نجد نوعين من تقنيات الإنتاج:

أ. تقنية تكثيف رأس المال: حيث يتلاءم هذا الأسلوب مع الدول التي تعاني من وفرة في رأس المال ونقص في الأيدي العاملة المهرة، فيتنافس معها أساليب الإنتاج التي تتطلب كثافة عالية في رأس المال وتقنية متقدمة في أسلوب الإنتاج، وتعتمد على عدد قليل من الأيدي العاملة عالية التدريب والكفاءة والاستعداد.

ب. تقنية تكثيف العمل: حيث يتلاءم هذا الأسلوب مع الدول التي تعاني من نقص في رأس المال ووفرة في الأيدي العاملة الماهرة، فيتناسب معها أسلوب الإنتاج الذي يكفي بمستوى قليل من رأس المال أي الإنشاءات والآلات والتقنيات الحديثة وتعتمد أكثر على اليد العاملة المتوفرة بكثرة في هذه الدولة بشكل لا يرهق ميزانية المشروع.

• تحديد نظام الإنتاج:

1. نظام الإنتاج المستمر: استمرار العمل لإنتاج وحدات متماثلة بكميات كبيرة.

2. نظام الإنتاج بحسب الطلب: حسب طلب العميل من حيث الكمية، والنوع، والجودة.

3. نظام إنتاج الدفعات: يتم إنتاج دفعة إنتاجية من نوع معين ثم يعاد تحضير المصنع لإنتاج دفعة أخرى من نوع آخر وهكذا.

ولكل هذه الأنظمة خصائص ومزايا ومشاكل كما أن هناك عاملين أساسية يحددان نظام الإنتاج الممكن استخدامه في المشروع وهذان العاملان هما:

أ. المعرفة الدقيقة بمواصفات المنتج.

ب. حجم الطلب المتوقع على المنتج.

وفي سبيل دراسة العمليات الإنتاجية يمكن الاستفادة بمجموعة من الخرائط، مثل:

أ. خرائط العمليات الصناعية.

ب. خرائط سير العمليات.

سادسا: التخطيط الداخلي للمشروع: (1)

يعتبر التخطيط للتسهيلات المادية داخل المشروع أحد الجوانب الهامة للنظام الإنتاجي في المشروع فمن واجب الإدارة أن تقرر ما يلي:

- المساحة المطلوبة لأقسام الإنتاج والتي تتكون من محطات وأقسام الإنتاج ومناطق التفنيش

- المساحة المطلوبة للأقسام الإدارية والخدمات المعاونة.

1 شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سابق، ص 112-114.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

• مظاهر التخطيط الجيد:

إن التنظيم الداخلي هو ذلك الذي يساهم في سهولة وسرعة انسياب المواد العملية الإنتاجية خلال عمليات التشغيل وبطريقة مباشرة، كذلك فإن التنظيم الجيد يساعد على تكثيف انسيابية العناصر داخل العملية الإنتاجية ويحاول دائماً أن يقصر من مسافات السير الطويلة.

• العوامل المؤثرة على التنظيم الداخلي لمشروع:

- أ. نوع نظام الإنتاج المستخدم.
- ب. نظام العمليات الصناعية ونوع التجهيزات الرأسمالية المستخدمة.
- ت. ترتيب العمليات الإنتاجية والعلاقات بينهما.
- ث. مواصفات المنتج.
- ج. نظام المراقبة والتفتيش على الجودة.
- ح. سياسة التوسيع التي تعتمدها الإدارة.
- خ. سياسة الابتكار والتجديد في تصميم المنتجات.
- د. حجم الإنتاج.

➤ طرق التنظيم الداخلي لمشروع:

هناك طرق متعددة للتنظيم الداخلي للمشروع تتميز كل طريقة منها بملائمة حجم إنتاج من مستوى معين، ودرجة تميّط معينة في مواصفات المنتج، ومواصفات الأجزاء المكونة له، ومن هذه الطرق ما يلي:

أ. التنظيم الداخلي حسب المنتج (السلعة):

وفي هذا النوع يتم ترتيب الآلات داخلياً على أساس تتابع العمليات المطلوبة لاتباع وتجميع الأجزاء المطلوبة للمنتج النهائي.

ويحقق هذا النوع المزيد من المزايا منها:

- المساعدة على تطبيق أسلوب التخصص في العمل سواء بالنسبة للآلة أو العامل.
- يساهم في تحقيق درجة عالية من الرقابة على النظام الإنتاجي ككل.
- ومن ناحية أخرى نجد أن لهذا النظام بعض العيوب ومن أهمها:
- الاحتفاظ بمعدات رأسمالية كبيرة لا تعمل طوال الوقت.
- عدم المرونة في حفظ الإنتاج.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

ب-التنظيم الداخلي حسب المنتج الثابت:

وفي هذا النوع لا تتحرك فيها المواد دائماً وإنما تبقى ثابتة بينما يتم نقل المدخلات الأخرى أيها لإتمام عمليات التحويل المطلوبة أو خوفاً من تكسرها أو تلفها أثناء نقلها.

ج-التنظيم الداخلي حسب العمليات (التنظيم الوظيفي):

وفي هذا النوع يتم محطات الإنتاج المتشابهة معاً لتكون عمل واحد بحيث يكون كل منها قريباً من ناحية موقعه لإتمام باقي عميلة مطلوب إجراؤها على المنتج ويؤدي ذلك إلى استخدام عدد أقل من محطات العمل من نوع معين على أن تلك الميزة يقابلها زيادة في تكاليف المواد من مراكز العمل المختلفة.

د-التنظيم الداخلي حسب العمليات المتشابهة (التنظيم المشترك):

هذه الطريقة خليط من طريقة التخطيط حسب المنتج وطريقة التخطيط حسب العمليات، وتستخدم حين تحتاج إلى وحدة من منتج أو كل المنتجات في خط الإنتاج إلى نفس السلسلة من العمليات الإنتاجية التحويل وعلى ذلك فإن تخطيط هذه الأعمال المتشابهة يتم على أساس العملية الإنتاجية، أما الأعمال الأخرى الخاصة بكل منتج فيتم تخطيطها على أساس المنتج.

سابعاً: اختيار الآلات ومعدات الإنتاج: (1)

تختلف الآلات والمعدات المطلوبة للقيام بالعمليات الإنتاجية اللازمة لإنتاج سلعة معينة من مشروع لأخر داخل الصناعة نفسها ومن صناعة إلى أخرى، كما أن نوعية وحجم المعدات المطلوبة تتوقف على درجة الآلية المستخدمة في المشروع محل الدراسة، وعند المفاضلة بين البدائل المختلفة من الآلات والمعدات أن يكون هناك أسس أو معايير تتم على أساسها هذه المفاضلة ومن هذه الأسس والمعايير ما يلي: (2)

أ. الطاقة الإنتاجية المقدره للمشروع.

ب. مدى التطور التكنولوجي في هذا النوع من المشروعات.

ت. مدى التكرور التكنولوجي في هذا النوع من المعدات والآلات.

ث. تكاليف التشغيل والصيانة للآلات.

ج. عدد العاملين اللازمين للتشغيل.

ح. أعباء الاستهلاك.

خ. تكاليف الترتيب والإنشاء والاختيار.

1 شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سابق، ص 114.

2 المرجع السابق، ص 115.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

د. العمر الإنتاجي المتوقع للآلات والمعدات.

ذ. سهولة الاستخدام والتشغيل والآثار الجانبية المتعلقة بذلك.

ر. كمدى إمكانية الحصول على الآلات والمعدات من مصادر إنتاجها.

ز. القوى المحركة اللازمة للتشغيل ومدى توفرها.

س. قيمة الآلة التجريدية في نهاية عمرها الإنتاجي.

ش. معدلات التشغيل.

ثامنا: تقدير احتياجات المشروع من مستلزمات وعناصر الإنتاج: (1)

لا بد من إعداد قائمة باحتياجات المشروع من الأيدي العاملة والمستلزمات المادية للإنتاج ، وبعض التجهيزات الأخرى كالأثاث ومعدات النقل وغير ذلك من المعدات والتجهيزات ، يحتاج المشروع إلى القوى العاملة (عمالة مؤقتة وعمالة دائمة) سواء في مرحلة الإنشاء الأولية أو في مرحلة التشغيل العادي المستمر ففي مرحلة التأسيس يحتاج المشروع إلى مجموعة من الإداريين والتنفيذيين الذين يوكل إليهم مهمة تخطيط وتنفيذ المشروع ، وتحمل الشؤون المالية والإدارية والمحاسبية ، و أن جزء من هذه العملية ينتهي عملها مع بدأ التشغيل كالمهندسين والفنيين والمختصين في تركيب الآلات المشروع مثلاً ، ويعتمد تحديد عدد ومهارة العمال للتشغيل الكامل للمشروع على حجم المشروع ونوع الآلات ومستوى التقنية المستخدم و العمليات الإنتاجية المطلوبة ، كما يتم تحديد المستلزمات المطلوبة وفق اللائحة الفنية للعملية الإنتاجية .

ويلزم لتنفيذ عملية تخطيط للقوى العاملة اللازمة للمشروع نوعين من البيانات:

1. الوقت اللازم لإنجاز العمل عن طريق تحديد معدلات الأداء لكثير من الأعمال.

2. الوقت الذي يستطيع العامل أن يؤديه في اليوم حسب عدد ساعات العمل المقررة دولياً بثمانية

ساعات وأوقات الراحة والطعام والإجازة والغياب والمرضالخ.

الفرع الثاني: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع: (2)

يقصد بهذا الجزء من الدراسة تحديد العلاقة بين المشروع والمشاريع الاقتصادية الأخرى، وأثر إنشاء المشروع في التكامل الاقتصادي للمنطقة والاقتصاد القومي، وكذلك أثره في الظروف الاجتماعية والسياسية. لكون المشروع وحدة ضمن الاقتصاد القومي وجزء من اقتصاد المجتمع الذي يعمل به، بالرغم من كونه يتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن الشخصية الطبيعية لمؤسسيه أو الأطراف الأخرى ذات الشخصية المعنوية، لذا

1 شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سابق، ص 118.

2 يوحنا آل آدم، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، دار المسنين للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص ص 97، 98.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

يجب أن يتناول التقييم الاقتصادي لمشروع من مختلف الزوايا وأهداف الأطراف المتعددة ذات المصالح المتعارضة. كذلك لابد من تقدير تكاليف وعوائد المشروع تختلف من وجهة نظر المجتمع عن وجهة نظر مالكيها كوحدة اقتصادية مستقلة وهكذا بالنسبة لأطراف أخرى. حيث كل طرف يسعى لتحقيق أهدافه من خلال تحقيق الأهداف العامة للمشروع، فالربح الذي يحققه المشروع هو أساس قياس عائد الاستثمار للمالكين، وكذلك أساس لقياس التكلفة لعوامل الإنتاج الأخرى التي تحقق أهداف باقي الأطراف ذات المصلحة المشتركة في إقامة المشروع أو الأسعار المحاسبية التي تعكس تكلفة الفرص البديلة لعناصر الإنتاج أو أسعار الظل.

لذا لابد أن تشمل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية المراحل التالية:

1. تحديد الإيرادات والتكاليف (أو المنافع والتكاليف) من خلال تحديد حجم السع أو الخدمات التي يقدمها المشروع، طبقاً للطلب المتوقع لها. فالربح الناتج من العملية يحقق الوفرة الاقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع برفع المستوى المعيشي والاستقرار لدى أفرادها وكذلك ما يولده من استقرار سياسي نتيجة وفرة العمل و قلة البطالة وإشباع الحاجيات فضلاً عن المساهمة في دفع الضرائب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والمساهمة في تطوير ورقي البلد في جميع المجالات ، أما بالنسبة للتكاليف ، فهناك تكاليف عناصر الإنتاج التي تمثل أسعار الظل لتحقيق أهداف بعض الأطراف ذات العلاقة بالمشروع ، والتي تم توضيحها سابقاً وبإسهاب ، أما بالنسبة للتكاليف غير المنظورة التي قد تصيب المجتمع مثل تلوث البيئة نتيجة الفضلات الصناعية التي تخلفها العمليات الإنتاجية سواء كانت غازية أو سائلة أو صلبة ، ومشاكل النقل والمواصلات التي قد يكون المشروع السبب في تفاقمها ، ونقص المواقع الصناعية و الأراضي السكن والبناء..... الخ ، لذا لابد من دراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة لكل من التكاليف والإيرادات.

2. تقييم آثار المشروع على تحقيق الأهداف الأخرى سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، والآثار الاجتماعية أو الطبيعية التي قد يخلفها المشروع.

3. دراسة ربحية المشروع من وجهة نظر الاقتصاد القومي ومدى مساهمة المشروع في تحريك أو تطوير اقتصاد البلاد، طبقاً لوجهة نظر المحلل الاقتصادي القومي.

• أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع: (1)

1. تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية أداة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد حيث تساعد على الوصول إلى اختيار أفضل الدلائل الاستثمارية باستخدام الموارد المتاحة لمستثمر أفضل استخدام ممكن.

2. تساعد دراسة الجدوى الاقتصادية في تحقيق التخصص الكفء للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية.

1 شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سابق، ص 26.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

3. تستخدم دراسات الجدوى الاقتصادية تحليلات الحساسية التي تعمل إلى حد كبير على اختبار مدى قدرة المشروع على تحمل المخاطر في الكثير من المتغيرات الاقتصادية.

4. إن دراسة الجدوى الاقتصادية تجنب المستثمر المخاطر وتحمل الخسائر وضياع الموارد، وتحدد مدى العائد من المشروع.

5. إن دراسة الجدوى الاقتصادية تجعل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تتم بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد لأنها تتناول العديد من الجوانب (البيئية والقانونية... الخ)

المطلب الثاني: دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع الاستثماري

يتم دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية بهدف قياس الربحية الخاصة أو المنفعة النسبية، التي يحققها ذلك المشروع للمستثمرين فيه، دون النظر لآثار تلك الربحية الذاتية على ربحية المشروعات الأخرى وتعتمد دراسة الجدوى المالية على مجموعة من البيانات والمعلومات لأوجه التكاليف في

المشروع ، وبصفة عامة تغطي دراسات الجدوى المرتبطة بالجوانب المالية ما يلي: (1)

1. إجمالي التكاليف الاستثمارية: وهي تتكون من البنود التالية:

✓ الأصول الثابتة:

- الأراضي وإعداد الموقع.

- المباني والإنشاءات.

- الماكينات والمعدات.

- أصول ثابتة أخرى.

✓ مصروفات التأسيس:

- التراخيص وبراءة الاختراع.

- مصروفات إعداد الدراسات والخدمات الاستثمارية.

- مصروفات تجارب بدء التشغيل.

- مصروفات تأسيسية أخرى.

✓ صافي رأس المال العامل:

1 أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 26.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

ويعب عن الأصول المتداولة مطروحة منها الخصوم المتداولة.

✓ الأصول المتداولة وبنودها:

- النقدية.

- حسابات المدينين.

- المخزون من الخامات والمنتجات وقطع الغيار.

✓ الخصوم المتداولة:

- حسابات الدائنين.

2. هيكل رأس المال: (1)

✓ الاستثمارات:

- الاستثمارات المبدئية (الأصلية).

- الفوائد خلال فترة الإنشاء.

✓ التمويل:

- المساهمات (مالية أو أجنبية).

- القروض بأنواعها (محلية وأجنبية)

- تسهيلات ائتمانية وموردين (محلية وأجنبية).

- تكاليف الإنتاج:

- المواد والمدخرات.

- العمالة المباشرة.

- العمالة الإشرافية أو الغير مباشرة.

- مصروفات إدارية وعامة.

- الفوائد.

- الاهتلاك.

1 المرجع سابق، ص 27، 28.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

3. التحليل المالي: حساب مؤشرات الربحية التجارية لمشروع، مثل:

- صافي القيمة الحالية.

- معدل العائد الداخلي.

- فترة الاسترداد.

- معدل العائد البسيط.

- تحليل نقطة التعادل.

- تحليل الحساسية.

وتستهدف دراسة الجدوى المالية إلى تحقيق غايتها عن طريق إعداد القوائم المالية التقديرية أو الموزعات الرأسمالية هما: (1)

الأولى تتمثل في المساهمة في عملية التخطيط من اختيار البديل أو البدائل الاستثمارية المثلى، أما الثانية فتتصب على الرقابة على تنفيذ الاستثمار ذاته والمتابعة بالمقارنة بين النفقات الاستثمارية بالفعل ونظيره المقدر بالموازنة، وعلى الرغم من أن إجراءات دراسة الجدوى المالية وإعداد الموازنة الرأسمالية قد تختلف فيما بين المنشآت في تطبيق العلمي، إلا أنه هناك عدة أنشطة يتعين القيام بها هي:

1. تحديد وتكوين المشروعات الرأسمالية الممكنة.

2. تقدير تكاليف وعوائد كل مشروع.

3. تقييم المشروعات المقترحة.

4. الرقابة وإعادة تقييم المشروعات.

1 أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 29.

الفصل الثاني: تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

المبحث الرابع: القروض الاستثمارية

تعتبر القروض الاستثمارية التي تلجأ لها المؤسسات والأفراد لتغطية احتياجاتها المالية من أجل تمويل مشروعاتها، وترتكز عملية منح القروض الاستثمارية دائماً على مبدأ أساس عملية الإقراض، وهو الثقة بين المقرض والمقترض، وهذه الثقة تؤدي دائماً إلى مواجهة مخاطر الائتمان.

المطلب الأول: مفهوم القرض الاستثماري وخصائصه

تم استخدام القروض الاستثمارية، بهدف تلبية احتياجات الاستثمارية للشركات ودعم المشروعات التي قامت بتخطيطها، وفي ذلك في مقابل الوثائق والعقود والفواتير الأولية والمؤكدة، وبشكل يؤكد صرف النفقات أماكنها الصحيحة ومن خلال هذا المطلب سنقوم بالتعرف على مفهوم القرض الاستثماري وخصائصه.

الفرع الأول: مفهوم القرض الاستثماري:

هناك عدة تعاريف للقرض الاستثماري، لكنها لا تخرج من التعبير عن عملية بموجبها تمكين متعامل اقتصادي التصرف أو استغلال مال نقدي حاضر أو مستقبلي في تمويل أي نشاط اقتصادي، وعليه يمكن ذكر التعاريف التالية:

➤ **التعريف الأول:** " هي تلك القروض التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمنشأة كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها، وتمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع " (1)

➤ **التعريف الثاني:** " هي تلك القروض التي تمنح لتمويل نشاطات الاستثمار لفترات طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته، واجما على عقارات، وعله فهي عبارة على إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل " (2)

➤ **التعريف الثالث:** " هي تلك القروض التي تمنحها المصارف لتمويل شراء الأصول الثابتة ذات الطبيعة الاستثمارية كالأراضي والمباني والمعدات، ويتم تسديد القروض الممنوحة على المدى الطويل " (3)

➤ من التعاريف السابقة تضح بأن: " القروض الاستثمارية هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وتهدف للحصول على وسائل الإنتاج والمعدات والآلات لتمويل أصولها الثابتة "

الفرع الثاني: خصائص القرض الاستثماري: (4)

¹ طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة الشقري، مصر، ص 131.

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 73.

³ زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 97.

⁴ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 75.

الفصل الثاني: تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

لكونها ذات أهمية بالغة فهذا يجعلها ذات خصائص مميزة نذكر منها:

- هي قروض تنقسم إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل وكذا إلى قرض إيجاري.
- قروض تعمل بالإمداد بالمبالغ الضخمة.

• طبيعتها تجعلها تنطوي على مخاطر عالية، مما يدفع بالمؤسسات إلى البحث عن الوسائل الكفيلة لتخفيف درجتها.

- هي قروض يقوم بها الأشخاص والمؤسسات لفترات طويلة تفوق 7 سنوات.

المطلب الثاني: أهمية القروض الاستثمارية وأنواعها:

من خلال هذا المطلب سنعرف على أهمية القروض الاستثمارية وأنواعها.

الفرع الأول: أهمية القرض الاستثماري:

تتمثل أهمية القروض الاستثمارية فيما يلي: (1)

- يمكن الائتمان المؤسسة المقترضة من استعمال الأموال المقترضة بصورة أكثر فعالية لأنها لا تعاني من الاستحقاق المنكر للقروض الطويلة والمتوسطة الأجل قياساً بالقروض قصيرة الأجل والتي تؤدي إلى إرباك في إدارة سيولتها بسبب اضطرارها إلى التسديد السريع والمتكرر.
- يمكن تنسيق تسديد أقساط القرض بطريقة تمكن المؤسسة من الوفاء بالقرض من الأموال الناجمة عن العمليات الإنتاجية وبصورة تدريجية.
- يتناسب حجم الائتمان وطول مدته مع الأغراض التي تقف ورائه إذ تتمثل هذه الأغراض في تمويل المباني والأراضي والتي تكون مدة قروضها طويلة.
- تنظم عملية الاقتراض وفق جدول زمني لتسديد أقساط القرض المستحقة، ولا يتمكن البنك من المطالبة بالتسديد قبل فترة الاستحقاق، وفي حالة عدم التسديد فإن البنك يبدي نوعاً من المرونة في تأجيل السداد وعدم الحجز مما يتيح الفرصة لاستمرار نشاط المؤسسة وعدم إرباك سيولتها.
- تتطلب عمليات التطور الفني والتقني استبدال الآلات والمعدات، ونظراً لارتفاع تكاليف الشراء فإن المؤسسات تلجأ إلى البنوك للحصول على الائتمان الاستثماري لتمويل هذه العمليات.

¹ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص ص

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

• يؤدي الائتمان الاستثماري إلى زيادة إنتاجية (ربحية) رأس المال، إذ يعتبر وسيلة مناسبة لتمويل استعمال رأس المال من شخص لآخر.

• يساعد الائتمان الاستثماري على استثمار الفائض النقدي من قبل المنشآت المقترضة والأفراد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بسيولة نقدية دون استثمارها.

يتضح مما سبق أن عملية منح القروض الاستثمارية بنوعها المتوسطة والطويلة الأجل، تعتبر من الوظائف الأساسية للبنوك، حيث تظهر أهميتها في تحقيق العائد والربح، في حين يعتمد تقديمها على الطرق العملية التي تسمح بمعرفة الشروط اللازمة لمنح القروض والاحتياط منها ومواجهتها.

الفرع الثاني: أنواع القروض الاستثمارية:

المؤسسات المالية والبنوك وضعت تحت تصرف الزبائن والعملاء الاقتصاديين عدة أنواع من القروض الاستثمارية من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية، ويمكن تلخيص هذه الأنواع فيما يلي:

• قروض مباشرة.

• قروض غير مباشرة.

• قروض خاصة.

• حالة التوظيف المالي.

أولاً: القروض المباشرة:

1. القروض المتوسطة الأجل: هذه القروض تتراوح مدتها من سنتين إلى 7 سنوات، وهي مخصصة لتمويل التجهيزات والمعدات الخفيفة، أو تقدم لشراء الاستثمارات التوسعية والتبديلية للمؤسسات التجارية الخاصة، ويستفيد من هذه القروض الصناعيين والتجاربيين والحرفيين ويمكن أن نقسم هذه القروض إلى: (1)

• **قروض متوسطة الأجل المهيئة:** البنك باستطاعته إعادة خصم هذه القروض لدى البنك المركزي، أو لدى مؤسسة مالية أخرى ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه، ويسمح له أيضاً بالتقليل من خطر تجميد الأموال ويجنيه الوقوع في أزمة نقص السيولة.

• **قروض متوسطة الأجل غير مهيئة:** معناه أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وهذا يعني أن يكون البنك مجبراً انتظار سداد المقترضة لهذا القرض هكذا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل كبير وليس للبنك أي طريقة لتفاديها.

¹ شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 104.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

2. القروض طويلة الأجل: هي تلك القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات الكبيرة كإجراء الأراضي، المباني الضخمة، التجهيزات الثقيلة... الخ، تتراوح مدتها من 8 إلى 20 سنة، وتتميز بمخاطرة كبيرة تجعل المؤسسات المصرفية تبحث عن الوسائل الكفيلة لتجنبها، كأن تشترك مجموعة من المؤسسات في تمويل قرض واحد، أو أنها تطلب ضمانات حقيقية ذات قيم عالية كالعقارات أو ضمانات تكافلية.

3. القرض الإيجاري: يعتبر الائتمان الإيجاري فكرة حديثة التجديد، في طرق التمويل وإذا كانت هذه الطريقة لا تزال تحتفظ بفكرة القرض، فإنها قد أدخلت تبادلاً جوهرياً في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقترضة.

يمكن تعريف القرض الإيجاري من وجهة المشرع الفرنسي فلقد عرفه في قانون 67-837 المعدل للقانون رقم 544-66 سنة 1966 القرض الإيجاري على أساس أنه: كل إيجار لسلعة تجهيزية، أدوات إنتاج اشترت لأجل هذا الإيجار بواسطة مشروعات تبقى مالكة لها عندما تمنح هذه العمليات وبصرف النظر عن طبيعتها للمستأجر اكتساب كل أو جزء من السلع المؤجرة في مقابل سعر مناسب يأخذ في الحسبان أقساط الموضوعة باعتبارها أجرة. (1)

وتعرف أيضاً "هي عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكاً، أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانوناً لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار". (2)

ويصنف القرض الإيجاري إلى ثلاثة أصناف وهي:

• **القرض الإيجاري للأصول غير المنقولة:** وهي العملية التي يتم بمقتضاها كراء أصول القرض الإيجاري، ويكون للمؤسسة المستأجرة فرصة الملكية الكلية أو الجزئية للأصل المستأجر.

• **القرض الإيجاري للأصول المنقولة:** وهو عملية تأجير الوسائل المنقولة المتمثلة في وسائل النقل، الآلات وفي النهاية يعطي المستأجر ثلاث خيارات وهي:

- تجديد عقد الكراء مرة ثانية.
- شراء الأصل المستأجر.
- التخلي عنه نهائياً أي نهاية العقد.

¹ مصطفى رشدي شبيحة، النقود والمصارف والائتمان، مرجع سابق، ص 76.

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 76.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

• **القرض الإيجاري الدولي:** وهو العملية التي يتم بمقتضاها كراء الاستثمارات لكن بين متعاملين اقتصاديين متواجدين في دول مختلفة، وذلك وفقا ما تحدده الاتفاقية الدولية أتاوا، هذا ما جعل كل ميكانيزماته لمالية والقضائية وحتى الضريبية متقاربة في جميع الدول.

ثانيا: القروض الغير مباشرة:

هي عبارة عن التزامات بالتوقيع (إمضاء) وهدفها هو التمويل استثمارات المؤسسة مثال عن القروض غير المباشرة من طرف بنك أجنبي للمتعاملين الجزائريين، فالبنك الجزائري يلتزم اتجاه البنك الأجنبي، بتسديد القروض في الحالة عجز المتعامل الجزائري عند التسديد من أجل الاستحقاق، وذلك عند قبول الكفالة أو بواسطة القبول أو عن طريق الضمان الاحتياطي.

1. الضمان الاحتياطي: هو عبارة عن التزام يمنحه شخص يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية.

2. القرض بالقبول: وهو القرض الذي يقدم فيه المصرف ضماناته وليس المال تحت تصرف عليه لتمكين هذا الأخير من الحصول على الأموال التي يحتاج إليها، ويتم ذلك بقيام بسحب كمبيالة عن المصرف حيث يوقعها هذا الأخير بقبوله، ومن ثم تصبح الكمبيالة قابلة للتحويل في مصرف آخر.

3. الكفالة: هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك، يعتمد بموجبه البنك بتسديد الدين الموجود على عاتق الزبون في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته ويتحدد في هذا التزام مدة الكفالة ومبلغها.

ثالثا: القروض الخاصة:

هي القروض الموجهة للمشاريع الصغيرة، والتي تحتاج إلى تمويل ضخم، تتركز دراسة وشروط منح القرض على المعايير الإدارية مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة القروض الموجهة للمجاهدين وأبناء الشهداء، قروض تشغيل الشباب.

رابعا: حالات التوظيف المالي:

إن طرق التمويل تتم باستعمال أدوات مالية خاصة مثل: السندات، كما يمكن للمؤسسات أن تستعمل طرق تمويل أخرى وذلك بإصدار نوع خاص للأوراق المالية هي: الأسهم، وفي كلتا الحالتين تجد البنوك نفسها أمام تسيير محفظات مالية هي خليط ما بين الأسهم والسندات. (1)

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 82.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

المطلب الثالث: الشروط والاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القرض

قبل منح البنك للقرض يجب التحقق من قدرات المقترض ورغبته في الوفاء مستقبلا، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى المعايير والاعتبارات التي يجب مراعاتها قبل منح القرض.

الفرع الأول: المعايير المتبعة في منح القروض:

يجب التحقق من قدرة المقترض ورغبته في الوفاء بالتزاماته عندما يحين ميعاد استحقاقها مستقبلا، وتلخص هذه العوامل في خمسة في عدة نماذج وهي:

1. النموذج الأول المعروف ب (C5):

أصبح من المتعارف عليها عند إدارة الائتمان وتقسيمه ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به من خلال تحليل مجموعة من المعايير عرفت بنظام (CS) وهي: (1)

• **القدرة على الاستدانة:** يقصد بها القدرة القانونية للاقتراض والتوقيع على العقود واتفاقيات التعامل مع البنك، وعمل ضابط التسهيلات أن يطلع على العقود والنظم القانونية لشخصية المدين وذلك قبل الشروع بأي تحليل أو دراسة.

• **شخصية العميل:** تعد الركيزة الأساسية في قرار منح القرض، والأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك ولشخصية العميل عدة تحديدات تدور حول خصائص الفرد الأخلاقية التي تؤثر على مدى إلزامه بتعهداته أمام البنوك فالأمانة والثقة والمصداقية والسلوكيات التي تشير إلى حجم شعور العميل بالمسؤولية وبالتالي حجم التزاماته بتسديد قروضه.

• **رأس المال:** يعتبر رأس المال العنصر الذي يشكل أساس اتخاذ القرار في منح القرض، وحيث إن وجود رأس مال كافي لدى العميل أمرا ضروريا وهاما يمكنه من استغلال المشروع استغلالا اقتصاديا، فالبنك لا يمول في العادة كامل المشروع لذلك فإن ضابط التسهيلات يهتم بدراسة الموارد المالية للعميل.

• **الضمان:** يقصد به مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها لتوثيق القرض فالضمانات تأتي بمثابة تعزيز أو حماية من المخاطر، ويفضل البنك الضمان الذي يسهل تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة تذكر لذلك يقوم البنك باحتساب احتياطي مناسب للضمانات تتوافق مع نسبة النقص المحتمل في قيمة الضمانات المقدمة من المقترض حيث يجب أن يراعي فيها مجموعة من العناصر تتمثل بما يلي:

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 139.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

- عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير وكفاية الضمانات لتغطية قيمة القرض والفوائد.

- تكون درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك

- أن تكون ملكية العميل للضمان ملكية كاملة وليست محل نزاع.

• **المناخ العام:** يقصد بالمناخ العام الأوضاع الاقتصادية المحيطة بالنشاط وتشمل استقرار الصناعة التي تعتبر المؤسسة أي قدرة النشاط على الاستمرار في السوق وقوة تحملها للظروف غير المواتية وكيفية التعايش معها ومواجهتها.

2. نموذج الثاني المعروف ب(PS5):

تعزز إدارة الائتمان قرارها في منح القرض بتحليل الائتماني آخر من خلال دراسة معايير تعرف باسم PS5 و تتمثل في: (1)

• **العميل:** يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته من حيث الاستقامة وغيرها عن طريق القابلة التي تحدد إدارة الائتمان من خلالها كل المعلومات والبيانات التي ترغب بالحصول عليها عن العميل وتحديد من هو والأعمال السابقة التي قام بها والبنوك التي تعامل معها.

• **العميل:** يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته من حيث الاستقامة وغيرها عن طريق القابلة التي تحدد إدارة الائتمان من خلالها كل المعلومات والبيانات التي ترغب بالحصول عليها عن العميل وتحديد من هو والأعمال السابقة التي قام بها والبنوك التي تعامل معها.

• **الغرض من القرض:** تشكل هذه الركيزة أحد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة ملف القرض أو التوقف عند هذا القدر من التحقيق ورفض الطلب، فإذا كان الغرض من القرض هو الحصول على القرض لتمويل احتياجات تتعارض مع سياسة البنك ففي هذه الحالة تستطيع إدارة القرض أن تعتذر للعميل عن ذلك ليس بسبب وضعه من ناحية الثقة الائتمانية وإنما لتعارض طلبه مع سياسة البنك.

• **القدرة على السداد:** يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل في تسديد القرض وفوائده في موعد الاستحقاق، ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات الداخلة للعميل والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد حيث أن مقدار التدفقات النقدية الداخلة للعميل أو الخارجة منه تعطي تصورا أوليا فيما إذا كان العميل معرضا إلى حالة من العسر المالي.

¹ المرجع سابق، ص 141.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

- **الحماية:** إن أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للقرض المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات والكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسليم فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك
- **النظرة المستقبلية:** إن مضمون هذه الركيزة في محاولة لاكتشاف حالة عدم التأكد التي تحيط بالقرض الممنوح للعميل ومستقبل ذلك القرض، بمعنى محاولة معرفة الظروف البيئية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلى نسبة التضخم ومعدلات الفوائد وغيرها.

3. نموذج المعايير المعروف ب (PRISM):

- يعكس هذا المنهج جوانب القوة لدى العميل وتساوده إدارة الائتمان عند تحليل معايير هذا المنهج من تشكيل أداة قياس توازن المخاطر والقدرة على السداد، ويتمثل فيما يلي⁽¹⁾:
- **التصور:** يقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر القرض والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحها القرض.
- **القدرة على السداد:** ومضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض وفوائده خلال الفترة المتفق عليها، ومصادر تسديد العميل للقرض سواء كانت داخلية أم مصادر خارجية والتي يلجأ إليها لسداد التزاماته.
- **الغاية من القرض:** ومضمون هذا المتغير هو تحديد الغاية من القرض الممنوح للعميل، وكقاعدة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض أو الغاية.
- **الضمانات:** ومضمون هذا المتغير هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع القرض لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد.
- **الإدارة:** تركز إدارة الائتمان على تحليل العمل الإداري للعميل والذي يشمل:
 - العمليات ومن خلالها يتم التعرف على:
 - أسلوب العميل في إدارة أعماله وتحديد كيفية الاستفادة من القرض
 - تحديد ما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته وهل عمله موسميا أو دائما.
 - الإدارة وذلك من خلال:
 - استعراض الهيكل التنظيمي للعمل.

¹حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص155.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

-استعراض السيرة الذاتية لمدراء الأقسام وتحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

الفرع الثاني: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القرض:

عندما يفحص المختصون في البنك طلبات القروض يدخل في اعتبارهم عناصر متعددة لها علاقة مباشرة بالطلبات قيد البحث وعلى أساس أن هذه الاعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ أساسية للإقراض، يصدر بعد أخذها في الحسبان قرارا بالموافقة أو بالرفض للطلبات المقدمة، ويمكن تناول الأهم على النحو التالي: (1)

1. سلامة القروض: ينشأ أي قرض مصرفي نتيجة تقديم الأموال أو قيدها في حساب المقترض نظير وعد كتابي بالسداد طبقا لشروط يتفق عليها عند عقد القرض. ولا يمنح القرض إلا عندما يثق من سلامته ومقدرة العميل على السداد طبقا للشروط المتفق عليها، فالحرص مهما بلغت درجته لن يمنع من وجود عنصر المخاطرة في كل قرض حيث قد تنشأ بعض الظروف التي تقلل من قدرة العميل على الوفاء، وبذلك يتحمل البنك بعض الخسائر.

2. سيولة القروض: ويقصد بالسيولة توافر قدر كاف من الأموال السائلة لدى البنك التجاري، أي النقدية والاستثمارات التي يمكن تحويلها إلى نقد إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من البنك المركزي لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير. أما سيولة القروض، فيعني بها سرعة دوران القروض، ويترتب على قصر آجال استحقاق القروض وصغر الفترة من تاريخ عقد القرض وتاريخ استحقاقه ومن ثم سرعة دورانه فسيولة القروض تنشأ من ثلاث حالات:

-القروض القصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية.

-القروض مقابل أوراق تجارية.

-القروض المضمونة بأوراق مالية.

3. التنوع: حيث يتم تنوع القروض عندما يوزع البنك قروضه على أكبر عدد ممكن من العملاء. كما يتضمن التنوع عدم الاقتصار على نوع معين من المقترضين في نشاط الاقتصادي مماثل، بل توزيع القروض على الصناعات المختلفة والأنشطة التجارية المتباينة. ويقصد بالتنوع أيضا تركيز الإقراض على مناطق معينة إذ يستحسن توزيع القروض على نطاق جغرافي واسع إن أمكن، إذ نجد أن البنوك ذات الفروع المتعددة يسهل عليها القيام بهذا التنوع الجغرافي، ويترتب على هذا التنوع قلة احتمال الخسارة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 106-111.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

4. طبيعة الودائع: هناك أنواع عديدة من الودائع، ويعتبر البنك المسئول عن زرع الثقة في نفوس المودعين ومسؤولية البنك هنا تجاه مودعيه تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال.

5. القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي: كثيرا ما توضع قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القروض، قد تشمل هذه القيود والحدود القصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد وتحدد على أساس نسبة مئوية من رأسمال البنك واحتياطياته وقد يعطي البنك المركزي سلطة تحديد بعض أنواع القروض مثل تلك الممنوحة لتمويل شراء المستهلكين للسلع الاستهلاكية كل هذه الحدود الموضوعية تحد من نشاط البنوك في الإقراض.

6. سياسة مجلس الإدارة: حيث يحدد مجلس إدارة البنك التجاري السياسة العامة للإقراض ويوضح أنواع القروض التي يمنحها البنك وأجلها والضمان الممكن قبوله والقيمة التسليفية للضمان وسلطة المديرين في منح القروض ويراقب المجلس هذه السياسة الموضوعية، كما يشترط عرض القروض التي تزيد قيمتها عن مبلغ معين.

7. الدورات التجارية: تقوم البنوك بتغيير سياستها الائتمانية خلال الدورة التجارية في فترتي الانتعاش والكساد، ففي فترة الانتعاش (الرخاء) توسع البنوك في منح الائتمان نظرا لحاجة المقترضين إليه، ولتفاعل الجميع في ارتفاع الأرباح ضنا منهم أن ما يجري حولهم هو الوضع الطبيعي وعدم الشك بأن هناك حد لهذا التوسع، فكلما زاد النشاط زادت الحاجة للائتمان لتمويل النشاط المتزايد، أما في فترة الكساد حيث تقل الحاجة إلى القروض بشكل واضح نجد لدى البنوك موارد مالية كبيرة وغير مستغلة ولا يتحقق منها أي ربح خلال هذه الفترة.⁽¹⁾

8. مصادر الوفاء بالقروض: يهتم المقترض دائما بمعرفة مصادر الأموال التي تمكن المقترض من الوفاء بالدين في ميعاد الاستحقاق. ولا يعني أن القرض مضمونا، فإن الضمان يستعمل في الوفاء إذ أن المقرض لا يرجع إليه إلا في حالة العجز عن السداد وفيما يتعلق بالقرض غير المضمون فعلى الرغم من كون المركز النقدي هو الضمان الحقيقي للقرض. قد يتم الوفاء من مصادر أخرى غير مكونات المركز النقدي وتتخلص مصادر الوفاء بالقروض المضمونة وغير المضمونة من قبل المقترض في:

-تحويل الأصول إلى نقد من خلال بيع أوراق مالية أو أرض يمتلكها لسداد قيمة القروض أو بيع إنتاج قام بإنتاجه أو تحصيل أوراق قبض وديون له عند الغير.

¹ محمد كمال الحمزاوي، إقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 220.

الفصل الثاني: تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

-الدخل وزيادة رأس المال ويتم من خلال ادخار جزء من الدخل أو الأرباح أو من إصدار أسهم جديدة وبيعها للمساهمين.

-الاقتراض وينشأ من حاجة بعض المشروعات الناجحة المحققة للأرباح إلى الاقتراض على الدوام لاستكمال دورة الإنتاج وتوليد الدخل ويعرف هذا النوع بقرض مشاركة البنك (ويعني أن البنك يشترك مع العميل باستمرار في تزويده بجزء من رأس المال العامل أو المستغل في المشروع حتى عندما يقل نشاطه).

المطلب الرابع: مراحل منح القرض وضماناته

عملية منح القروض من قبل البنوك تمر بعدة مراحل متتالية، كما يكون بضمانات مختلفة ومن خلال هذا المطلب سنعرف إلى هذه المراحل وضمانات القرض.

الفرع الأول: مراحل منح القرض:

إن عملية منح القروض من قبل البنوك تمر بمراحل ثلاثة، الأولى مرتبطة بالدراسة الإدارية المحضة لملف القرض، بينما المرحلة الثانية تتعلق بتحليل وتحديد وضعية المقترض (المالية، الاقتصادية) وكذا النشاط والمنتج أو الخدمة المزعوم تمويلها، أما في المرحلة الثالثة والتي تكمن في حالة واحدة وهي الموافقة على منح القرض المعني، ومن ثم يتم تحديد الاحتياجات المالية الفعلية، وتتم بعدها عملية متابعة وتسيير القرض المقدم وعليه يمكن بيان هذه المراحل على النحو التالي:

1. الدراسة الإدارية لملف القرض:

يقوم البنك بتصميم استمارة نموذجية لطلب القرض، تحتوي جميع البيانات الأساسية التي تسرع عملية التحليل وصناعة القرار بمنح القرض، ويجب أن تشمل الاستمارة قدر الإمكان على خطة مدروسة تحدد نقاط القوة والضعف لدى العميل منذ البداية لتحصيل الوضوح وتسهيل استخدام الحاسوب لتكوين بنك المعلومات. وتتضمن استمارة طلب القرض مجموعة من العناصر الضرورية المذكورة سابقا التي تساعد على تقييم مبدئي للطلب تعتبر عملية الاستعلام عن العميل الخطوة الأولى التي تسبق عملية التحقق من المعلومات وتحليلها حيث تهدف إلى التأكد من صحة المعلومات المقدمة عن العميل وذلك فيما تعلق بتقييم سمعته، ومدى قدرته على تحقيق الإيرادات، وتتمكن إدارة الائتمان بشكل عام ودائرة الاستعلام المصرفي في البنك بشكل خاص من الحصول على المعلومات التي ترغب بها من مصادر عديدة منها: الإفادات المحصلة عن العميل وذلك بواسطة المناقشة المكتبية وزيارة مقر النشاط بالإضافة إلى المصادر الداخلية للبنك والمصادر الخارجية.

2. الدراسة المالية للمؤسسة وللمشروع:

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

تعتبر الدراسة المالية للمؤسسة من أهم أوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض لهذه المؤسسات، وذلك كما يلي:

1. التحليل المالي للمؤسسة:

إن التحليل المالي لا يخرج جوهره عن دراسة تفصيلية وتحليلية للبنود المختلفة التي تتضمنها القوائم المالية للمنشأة المقترضة، والارتباطات فيما بينها، وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها بغية تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور لاكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسة المالية للمقترض، ويمكن تعريفه بأنه وسيلة هدفها التشخيص الإجمالي للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة ونتائجها وبالتالي فهو يهدف إلى دراسة ماضي المؤسسة لتشخيص الحاضر وتوقع المستقبل، ولذلك وحتى يمكن للبنك أن يأخذ صورة معقولة عن الوضع المالي للمؤسسة، ويجب أن يستعمل على الأقل ثلاث ميزانيات متتالية و ثلاث جداول لحسابات النتائج الموافقة و الخاصة بالسنوات المالية الثلاثة الأخيرة. (1)

أما الأساليب المستخدمة في التحليل المالي فتتمثل فيما يلي: (2)

• **التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي:** يرتبط مفهوم التوازن المالي ارتباط وثيقا بقدرة المؤسسة على الحفاظ على درجة كافية من السيولة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية، وتتم دراسة التوازن المالي للمؤسسة بواسطة ثلاث مؤشرات رئيسية يتم استخراجها من الميزانية المالية الناشئة بعد تعديل الميزانية المحاسبية للمؤسسة. وتتمثل هذه المؤشرات في: رأس المال العامل، الاحتياج لرأس المال العامل الدائم، والخزينة.

- **رأس المال العامل الدائم:** يعرف رأس المال العامل الدائم بأنه الفرق بين الأصول المتداولة للمؤسسة وخصومها المتداولة، ويعرف أيضا بأنه ذلك الجزء من الموارد الدائمة الفائضة من الأصول الصافية الثابتة والموجه لتمويل الأصول المتداولة، ويمكن حسابه بالطريقة التالية: (3)

✓ من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الموارد الدائمة - الأصول الثابتة.

✓ من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة.

✓ يجب أن يكون الحد الأدنى لرأس المال العامل أكبر من الصفر، أما الحد الأقصى له فهو ألا يكون يغطي مجموع المحزونات والقيم القابلة للتحقيق

¹ عزيزة بن سميعة، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة بسكرة -، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003/2002، ص 70.

² رشا الطار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 117.

³ ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول - التحليل المالي -، دار المحمدية للنشر، الجزائر، 1988، ص ص 45-46.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

• **احتياجات رأس المال العامل:** يعرف الاحتياج لرأس المال العامل على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية التي تزيد مدتها عن دورة واحدة والمطلوبة لتمويل الاحتياجات الدورية للمؤسسة ويمكن حساب احتياجات رأس المال العامل كما يلي:

✓ الاحتياج لرأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة.

✓ الاحتياج لرأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم الغير جاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية)

ويعتبر هذا المؤشر أكثر ديناميكية من رأس المال العامل، إذ يتغير خلال السنة تماشياً مع تغير نشاط المؤسسة.

فإذا كانت احتياج لرأس المال العامل موجب، فهذا يعني أن المؤسسة لم تغطي كل احتياجات الدورة بموارد الدورة، وهي بحاجة إلى موارد مالية أخرى تزيد مدتها عن الدورة أو تحتاج إلى رأس مال عامل، وإذا كانت احتياج لرأس المال العامل سالب، فهذا يعني أن للمؤسسة فائض الأموال سوف يوجه للقيم الجاهزة.

• **الخزينة:** يقصد بخزينة المؤسسة مجموع ما يوجد من أموال (في الصندوق أو في حسابها الجاري البنكي) لمدة دورة الاستغلالية، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع التصرف فيه فعلاً من مبالغ سائلة خلال الدورة، وتحسب بالعلاقة التالية: (1)

✓ الخزينة = القيم الجاهزة - السلفيات المصرفية.

وقد تنتج من موارد دائمة إضافية وتحسب بالعلاقة التالية:

✓ الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

ولا شك أن دراسة الخزينة تشكل فكرة مهمة بالنسبة للبنك، حيث تمكنه من معرفة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها الفورية لأغراض التشغيل ومواجهة الأزمات المالية لديها انطلاقاً من الخط الدفاعي الأول لها (القيم الجاهزة). (2)

• **التحليل المالي بواسطة النسب المالية:** يعتبر التحليل بالنسب المالية أكثر أنواع التحليل المالي استعمالاً وهذا للأهمية التي يكتسبها حيث تعد من المؤشرات المهمة في تقييم أداء المؤسسة وقدراتها على مواجهة التزاماتها المستحقة الآن والتي تستحق فيما بعد.

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 51.

² رشا العطار وآخرون، مرجع سابق، ص 117.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

- نسب السيولة: تقيس هذه النسب قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل بما لديها من نقدية أو أصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة قصيرة نسبياً (1) ومن أبرز النسب ما يلي: (2)

✓ نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

وتعتبر مؤشراً على مدى قدرة العميل (المؤسسة) مقدم طلب الائتمان على سداد الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة في الأجل القريب.

✓ نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة.

وتبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على البضاعة.

✓ نسبة السيولة الجاهزة = النقدية الجاهزة / الخصوم المتداولة.

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل اعتماداً على نقديتها الجاهزة دون الحاجة إلى تصرف في قيم الاستغلال أو أوراق القبض قصيرة الأجل.

- نسب النشاط والتسيير: وتسمى أيضاً نسب الاستغلال، حيث تهتم المؤسسة بسرعة دوران عناصر أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى عائد من ورائها. وتتمثل أهم النسب المستخدمة في هذا المجال في نسبة دوران المخزون:

تقاس في مؤسسة تجارية:

✓ معدل دوران المخزون = تكلفة شراء البضاعة المباعة / متوسط المخزون.

أما في المؤسسة صناعية: (3)

✓ معدل دوران المخزون = تكلفة إنتاج المنتجات المباعة / متوسط المخزون.

حيث: متوسط المخزون = (مخزون أول لمدة + مخزون آخر المدة) / 2

✓ مدة دوران ديون الموردين = (ديون الموردين + أوراق الدفع) * 360 / مجموع المشتريات

.TTC

✓ مدة دوران الحقوق على العملاء = (حقوق على العملاء + أوراق قبض) * 360 / رقم الأعمال

TTC

¹ منير إبراهيم هندی، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، 2002، ص 359.

² عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص ص 171-172.

³ سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص ص 65-66.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

تستخدم هذه النسبة لقياس قدرة المؤسسة على تحصيل الذمم المدينة، وبالتالي فهي مؤشر على سيولة القيم القابلة للتحقيق.

- **نسب رأس المال (المديونية):** تتوزع هذه النسب حسب موضوعها إلى نسب تتعلق بمديونية واستقلالية المؤسسة، تسمح بمعرفة مدى مساهمة كل من أصحاب الملكية والدائنين في تمويل موجدات المؤسسة، وإلى نسب تقيس مدى قدرة المؤسسة على خدمة ديونها، ومن أهم النسب:

✓ **نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون.**

تقيس هذه النسبة درجة الاستقلالية المالية التي تتمتع بها المؤسسة تجاه دائنيها، وعادة ما يفضل البنك المقرض أن تكون هذه النسبة مرتفعة لأن ذلك يمثل وقاية له بصفة خاصة وللدائنين بصفة عامة في حالة التصفية.

✓ **نسبة التمويل الخارجي = إجمالي الديون / إجمالي الأصول.**

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل مجوداتها، كلما انخفضت هذه النسبة كلما كان الضمان باسترجاع القرض أوفر.

✓ **عدد مرات تغطية الفوائد = (صافي الربح بعد الضرائب + الضرائب + الفوائد + الاهتلاكات) / الفوائد السنوية المدفوعة.**

تقيس هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على تسديد فوائد القروض طويلة أو قصيرة الأجل، كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك مؤشرا على قدرة المؤسسة على خدمة ديونها.

- **نسب الربحية:** تقيس هذه النسب قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات، وكذا قدرتها على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة فيها. (1)

ومن أبرز نسب الربحية مايلي:

✓ **نسبة المردودية الاقتصادية = الربح بعد الضرائب + الفائدة (1 - معدل الضريبة) / صافي أصول المؤسسة**

تعتبر هذه النسبة من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية للمؤسسة، وتقيس مردودية كل دينار يستثمر في أصول المؤسسة.

✓ **نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.**

¹ منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 361.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

تقيس هذه النسبة العائد الذي تحققه أموال الملكية، وتستخدم لمعرفة مدى قدرة ونجاح المؤسسة في تعظيم الأرباح للمستثمرين.

2. دراسة المشروع: إن دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لوحدها تبقى غير كافية لدراسة طلبات القروض خاصة فيما يتعلق بقروض الاستثمار، وهذا ما يستلزم القيام بالتقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، أي القيام بدراسة وتقييم المردودية المستقبلية للمشروع المطلوب وتمويله من قبل البنك، وهذا للتأكد من الصحة المالية المستقبلية للمؤسسة، ويعتمد هذا التقييم على الوثائق المحاسبية والمالية التقديرية (حسب مدة القرض) المقدمة من طرف المؤسسة، وهذا طبعاً بعد التأكد من هدفه الاقتصادي بغية تعظيم الأرباح و تقليل المخاطر في مختلف الظروف المحتملة وهي: ظروف التأكد وظروف عدم التأكد.

• نماذج التقييم في ظل ظروف التأكد: وهنا بإمكاننا التنبؤ بجميع الأحداث والمتغيرات والظروف

الحاكمة لنشاط العميل طالب الائتمان، بحيث يمكن اعتماد إحدى المعايير التالية:

- طريقة فترة استرداد الأموال المستثمرة: تعتبر فترة الاسترداد أقدم الطرق في التقييم الاستثمارات وأسهل استخداماً على الإطلاق وتسمح هذه الطريقة بمعرفة عدد السنوات اللازمة لتغطية التكلفة الأولية للاستثمارات بواسطة صافي التدفقات النقدية المتولدة عنها ومن جهة نظر البنك كلما كانت فترة الاسترداد أقصر كلما كان ذلك أفضل وكان أمله باسترداد القرض في أجاله أكبر⁽¹⁾، وتقاس فترة استرداد الأموال المستثمرة وفقاً لهذه الطريقة بالعلاقة التالية:

$$DSR = \frac{\text{الإنفاق الرأسمالي على الاستثمار IO}}{\text{قيمة التدفقات النقدية السنوية المنتظرة CF}}$$

- طريقة القيمة الحالية الصافية VAN: تعتبر الطريقة الأكثر دقة وموضوعية من سابقتها على اعتبار أنها تأخذ بأثر عامل الزمن على قيمة التدفقات النقدية، وتحدد مردودية الاستثمار من منظور هذه الطريقة بالفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المنتظر تحقيقها من وراء هذا الاستثمار محسوبة (القيمة الحالية) بواسطة معدل خصم، يمثل معدل الفائدة من وجهة نظر البنك وبين التكلفة الأولية لهذا الاستثمار، ويكون تمويل المشروع الاستثماري مقبول من طرف البنك وفقاً لهذا المعيار فقط من أجل قيمة الحالية صافية له (VAN) أكبر من الصفر.

- طريقة معدل العائد الداخلي TRI: يعرف معدل العائد الداخلي بأنه ذلك المعدل الذي تتعادل عنده القيمتان الحاليتان المخصومتان لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بعد الضرائب، أو هو معدل الخصم الذي عنده صافي القيمة الحالية يساوي الصفر. ويعتمد على هذا المؤشر في اتخاذ قرار منح القرض، وذلك

¹ رشا العطار وآخرون، مرجع سابق، ص 138.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

من خلال مقارنته بمعدل الفائدة البنكي LIBOR، حيث يلقي طلب قرض الاستثمار الموافقة من طرف البنك فقط من أجل TRI أكبر من معدل الفائدة.

3. التحليل الاستراتيجي للمؤسسة (اعتبارات غير مالية):

إن الغاية من التحليل الاستراتيجي هي حصر عناصر التهديد الممكنة، بالإضافة إلى تصور الأفاق المحتملة لتطور المؤسسة، ويتم ذلك من خلال أربع خطوات رئيسية فيما تعرف بتحليل (SWOT) على النحو التالي: (1)

- تحليل مواطن القوة في العمل وتشخيص نقاط الضعف
- استشراف أو استكشاف الفرص المستقبلية المتاحة لنمو المنشأة، وذلك بقصد تقييم قدرتها على النمو.

- تحديد العقبات التي تهدد استمراريتها والتي تنشأ إما عن دخول منافسين جدد إلى السوق أو عن ظهور منتجات بديلة أو صدور أو قرارات حكومية متعارضة مع مصالحها...

وبناء على ماتقدم يتم التحليل الاستراتيجي على ثلاث مستويات وهي كالتالي:

- تقييم كلي على مستوى البيئة المحيطة بالشركة طالبة القرض.

- تقييم جزئي على مستوى الشركة نفسها.

- تقييم الإستراتيجية التي تتبعها الشركة.

بالإضافة إلى تحليل محيط المؤسسة الذي يعتبر واسع ومتنوع ومعقد والتحكم في عناصره ليس أمرا سهلا، لذلك على البنك أن يركز على أهم هذه العناصر، والتي بإمكانها أن تمارس تأثيرا عميقا ليس على نشاط المؤسسة فحسب، بل وعلى الصناعة كلها والاقتصاد ككل.

■ **تحليل المحيط الاقتصادي العام:** يتركز على أهم المؤشرات الاقتصادية، وتأثيرها على الأفاق

المستقبلية للمؤسسة وهي كالتالي: (2) الدخل الوطني والنمو الاقتصادي، التضخم، أفاق السوق والطلب الكلي، دراسة المعطيات الديمغرافية، دراسة المحيط التكنولوجي، دراسة تطور الصناعة والمنافسة.

4. **تسيير ومتابعة القروض:** بعد ذلك كله تأتي مرحلة اتخاذ القرار بعد انتهاء إدارة القروض من

مرحلة التحليل المالي و الاستراتيجي لطلب العمل تكون هذه الأخيرة قد كونت فكرة عامة حول القرار بمنح القرض سواء بالرفض أو القبول، والذي يدفع الموظف الائتماني برفع توصية إلى مسئول القروض عن قرار

¹ محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص ص 62-63.

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 133-138.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

الإقراض إداريا، لتتعلق بذلك مرحلة جديدة تتمثل في مرحلة التفاوض مع العميل للاتفاق على شروط العملية الائتمانية وتتمحور مرحلة التفاوض عموما حول العناصر التالية: مبلغ الائتمان، مدة القرض، الضمان المقدم، سعر الفائدة، الرصيد المعوض وبمجرد انتهاء المحلل الائتماني من مرحلة التفاوض مع العميل، تقوم السلطة الإدارية المختصة بإصدار القرار النهائي بالموافقة على منح القرض، وذلك بوضع هذا القرار موضع التنفيذ حيث يقوم البنك والعميل بإبرام عقد القرض الذي يتضمن توقيع العميل على العقد، ولا يحق للمقترض البدء في استخدام القرض إلا بعد التوقيع على عقد القرض وتقديمه للضمانات واستيفاء ما نص عليه العقد من التعهدات و الإجراءات بصفة خاصة بالنسبة للاعتمادات بضمان عقاري أو حيازي، حيث يجب إتمام هذه الإجراءات وتسجيلها بمعرفة الإدارة المختصة بالبنك المقرض، وبعدها يتم إخطار كافة الجهات الداخلية بالبنك أي الوحدات التنظيمية بأهم عناصر الاعتماد بمعرفة وحدة القرض ومن هذه العناصر قيمة الائتمان، القيمة التسويقية للضمانات المقدمة، سعر الفائدة، تاريخ الاستحقاق.

بالإضافة إلى أنه يجب على العميل أن يفتح حساب جاري لتنفيذ العملية الإقراضية و بإصدار القرار النهائي بمنح القرض للعميل تأتي مرحلة المتابعة، وذلك بعد بدأ الصرف من القرض وفقا للقواعد المتفق عليها في العقد، تبدأ مرحلة متابعة نشاط العميل وذلك لضمان سداد أصل القرض وفوائده في مواعيد استحقاقها، و حتى يتم اكتشاف المخاطر في مرحلة مبكرة والعمل على تجنبها، وتقوم البنوك في إطار متابعة عملياتها الإقراضية بتصميم نظم رقابية صارمة تستخدم العديد من الوسائل الرقابية كإنشاء ملفات للقروض في وحدة الحفظ للحاسب الإلكتروني يسجل فيها جميع البيانات وإعداد برامج يتم بواسطتها التعرف عن حالات التأخير في السداد.

الفرع الثاني: ضمانات منح القرض:

يمكن تصنيف الضمانات المقدمة للبنك حسب طبيعة تلك الأشياء التي تقدمها المؤسسة المقترضة كالتالي:

1. الضمانات الحقيقية⁽¹⁾: إن الإقراض البنكي يقوم أساسا على الثقة بين المقرض والمقترض، و وعود هذا الأخير بالتسديد أجلا. لكن البنك لا يكتفي بهذا الوعد وبالتالي يطلب ضمانات تسمح له من استرداد حقه في الآجال المحددة، فالضمان الحقيقي هو تخصيص عنصر من عناصر الأصول المنقولة أو غير المنقولة من المستثمر لضمان التسديد للبنك التجاري في حالة عدم القدرة عن التسديد عند حلول ميعاد استحقاق الدين. وتعتبر الضمانات الحقيقية من الضمانات التي يفضلها البنك عن بقية الضمانات الأخرى ويختلف الضمان الحقيقي عن بقية الضمانات في كونه يشمل عقارات، وتجهيزات عتاد أو وسائل النقل، فهي تمثل الغطاء الحقيقي

¹ شاكر قزويني، مرجع سابق، ص 122.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

للقرض، باعتبار أن البنك يلجا إلى هذا النوع من الضمانات ليس لمليتها⁽¹⁾، لكن لتحفيز صاحب القرض على العمل من أجل إنجاز المشروع الاقتصادي الممول عن طرف البنك، ويمكن تجسيد هذه الضمانات في ثلاث أنواع:

• **الرهن الرسمي:** هي تأمينات عينية تعبر عن إدارة التعهد في عقد مكتوب من طرف الموثق في حالة عدم التسديد في معاد الاستحقاق يستطيع الدائن بيع أموال ثابتة لكي يدفع لنفسه، فالرهن الرسمي تستعمل بكثير في قروض الاستثمار (عقارات، منازل)⁽²⁾، وعرفه المشرع الجزائري في القانون المدني المادة "288 منه" الرهن الرسمي يكسب به الدائن حقا عينيا على عقار لوفائه دينه، ويكون له بمقتضاه أن يتقدم على الدائنين العاديين والتالين له في المرتبة انسفاء حقه من ثمن العقار في أي بلد كان.⁽³⁾

• **الرهن الحيازي:** عقد يلتزم به شخص ضمانا لدينه عليه أو على غيره بأن يسلم إلى الدائن أو إلى أجنبي يعينه المتعاقدين شيئا يترتب عليه الرهن حقا عينيا يخول له الحبس إلى أن يستوفي الدين، من جهة أخرى لا يكون محل الرهن الحيازي إلا ما يمكن بيعه استقلالا بالمزاد العلني من منقول أو عقار من هنا نرى للرهن الحيازي أنواع هي:

- الرهن الحيازي للمعدات والأدوات.

- الرهن الحيازي على العقارات.

- الرهن الحيازي للمحالات التجارية.

- الرهن الحيازي للصفات العمومية.

• **الأولويات:** الأولوية هي حق ممنوح من طرف القانون لعدد معين من الدائنين ويمكن أن تكون أيضا على العقارات والمنقولات.

2. **الضمانات الشخصية:** عكس الضمانات الحقيقية التي توجد فيها سهولة في تحديد وتغطية ماطر القرض لوجود مقابل مادي، فالضمانات الشخصية تتركز على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصا، ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن.⁽⁴⁾

¹ عبد القادر بحيح، **الشامل لتقنيات أعمال البنوك**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 278.

² الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص 165-167.

³ **القانون المدني الجزائري**، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1999، ص 230.

⁴ الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص 165-166.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

وللضمانات الشخصية أنواع وهي:

1. **الكفالة:** هي ابتكار لعرف البنك خدمة للعمليات المتعلقة بالاقتصاد عموماً حيث أن تقديمها يمثل البديل المقبول عن النقد المطلوب دفعة من المكفول لتأمين عمل معين حيث تؤدي في هذا الإطار عملاً تجارياً، رغم أنها مدينة بطبعها حسب ما ورد في القانون المدني الجزائري "المادة 651 منه" (1) وتجدر الإشارة إلى أن الكفالة من أهم الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين تجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول أجل الاستحقاق، و الهادف من الكفالة هو الاحتياط ضد احتمالات سيئة في المستقبل. ولا يمكن أن يتدخل الكافل بشكل فعلي إلا إذا تحققت هذه الاحتمالات السيئة والمتمثلة في عدم تمكن المدين على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.

2. **الضمان الاحتياطي:** هذا النوع من الضمانات الشخصية المرتبط بالقروض بالإمضاء ، يمكن تعريفه على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين، يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ الورقة التجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة احد الموقعين عليها على التسديد والضمان الاحتياطي شكل من أشكال الكفالة الذي يخص فقط الأوراق التجارية، التي يلجأ إليها المتعامين في حالة القيام بالبيع عن طريق التسهيلات. وبهذا تنشأ الورقة التجارية كوسيلة دفع قابلة للتحويل في أجل لاحقة أو للخصم إذا قدمها حاملها للبنك قبل تاريخ استحقاقها وفي حالة ورقة تجارية فتصبح معرزة ودفعها يبقى مرتبط بالجهة التي قامت بضمان دفعها في تاريخ الاستحقاق. (2)

¹ القانون المدني، مرجع سابق، ص 170.

² عبد القادر بحيح، مرجع سابق، ص 283.

الفصل الثاني: — تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية الأجنبية

الخلاصة:

نلاحظ أن تمويل الاستثمارات في الآونة الأخيرة تم عادة الاعتبار لها من طرف الدولة والاعتراف بالدور الهام الذي تلعبه الاستثمارات، نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وجلب الثروات وتوفير مناصب الشغل. ومن خلال هذا الفصل تطرقنا إلى أهم الجوانب المحيطة بكيفية التمويل البنكي للاستثمار بدءا بإعطاء بعض المفاهيم الأساسية حول الاستثمار وأنواع المقومات الأساسية لقرار الاستثمار والمشاريع الاستثمارية وكيفية اختيارها بما فيها مفهومها وأنواعها وأهدافها وللتمويل البنكي أهمية بالغة والمتمثلة في تحقيق الهدف الأساسي في أي نشاط اقتصادي والمتمثل في الربح وأكبر عائد ممكن

مقدمة:

إن الانقسام الحاصل حاليا في العالم لدول متحضرة قوية و الأخرى ضعيفة و متخلفة يعود بالدرجة الأولى إلى الجانب الاقتصادي لهذه للدول , حيث أن وقار الدولة تستمد بالأساس من قوتها و متانتها الاقتصادية حيث أصبحت كل دول العالم تسعى إلى تمتين منزلتها الدولية و هذا من خلال إنعاش و تنمية الاقتصاد الخاص بها، و بما أن عملية الاستثمار هي التي تمكن الدولة من إنماء و تطوير اقتصادها و تكون من خلالها الثروة المطلوبة نجد أن الدول كرسست كل قدراتها و طاقاتها من أجل تيسير و تسهيل عملية الاستثمار و تشجيعها و عملت على البحث و الاطلاع على مشاكلها و حلها و المتعلقة أساسا بعقبة التمويل حيث نجد أن البلدان المتخلفة تشتكي بالدرجة الأولى من نقص كبير و محدودية في الموارد.

وحتى يتمكن الاقتصاد الجزائري من مجابهة و مواجهة المشاكل المتعلقة بالتمويل بالنسبة للعمليات الاستثمارية كان لا بد من التفنيش عن سياسات و حلول و ميكانيزمات جديدة لتسيير عملية التمويل و عليه التنقيب عن منبع لتمويل المشاريع التي تكون تتوافق و تتماشى مع موارد الدولة و متطلبات الاقتصاد، ليقع الاختيار على البنوك حيث أصبحت المحتوى الأساسي للعمليات الاستثمارية.

ونلاحظ أنه في الآونة الأخيرة ظهر بما يسمى بالبنوك الأجنبية الأمر الذي عاد بالنفع والإيجاب على أغلبية الدول في العالم وخاصة الدول النامية منها حيث أن هذه الأخيرة ساهمت بشكل كبير في تمويل و تطوير عملية الاستثمار بحكم قوتها و تطورها و خبرتها الكبيرة في المجال البنكي و المالي.

أ. طرح الإشكالية:

تتطلب عملية تمويل الاستثمارات دراسات دقيقة و عميقة و تتطلب أيضا احترام قواعد معينة من أجل الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة بعقلانية، و تعتبر مشكلة التمويل مسألة أساسية كون أن وفرة أو ندرة الموارد و نوعيتها يحدد هامش اتخاذ القرارات في المجال الاستثماري ,

فبالنسبة للجزائر فان عملية تمويل الاستثمار تتم بشكل رئيسي عن طريق النظام المصرفي خاصة في ظل غياب سوق حقيقي لرأس المال، و تعد البنوك الأجنبية من المؤسسات المالية ذات الأهمية البالغة في تمويل عملية الاستثمار في الجزائر خاصة بعد تزايد عددها وتطور شبكة وكالاتها عبر الوطن و استنادا لما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف ساهمت البنوك الأجنبية في تمويل عملية الاستثمار في الجزائر؟

وهذا التساؤل بدوره يقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية أهما:

- هل تستغرق عملية تمويل الاستثمار وقتا طويلا بالنسبة للمؤسسة ؟
- هل ساهمت عملية تمويل الاستثمار للقطاع المصرفي في تطوير الاقتصاد ؟

ب.الفرضيات:

- تستغرق عملية تمويل الاستثمار وقت قصير.
- ساهمت عملية تمويل الاستثمارات في تطوير الاقتصاد.

ت.مبررات اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب موضوعية و أخرى ذاتية :

• **الأسباب الموضوعية:** ترجع لأهمية موضوع وكون موضوع البحث يدرج ضمن

المواضيع الأساسية في مجال تخصصنا.

• **الأسباب الذاتية :** رغبتنا في الاطلاع و اكتشاف و البحث عن واقع البنوك التجارية

الأجنبية في تمويل الاستثمارات في الجزائر .

ث.أهداف البحث:

• إبراز الأهمية الكبيرة للتمويل البنكي للاستثمارات ومصادره وطرقه.

• إبراز أهم خصائص وأهداف البنوك التجارية والأجنبية ودورها في تمويل الاستثمارات.

ج.أهمية البحث:

• تتبع أهمية البحث من أهمية موضوعه حيث أصبحت الاستثمارات والبنوك التجارية

الشغل الشاغل للسلطات العمومية باعتبار أن الاستثمارات تمثل مفتاح التنمية الاقتصادية في كل بلد.

ح. حدود الدراسة:

تكمن حدود الدراسة في الإطار المكاني و الزماني لها ، إذ أن النتائج التي سيتم الحصول عليها نتائج لتحليل مجموعة من البيانات المجمعة في إطار مكاني و زمني محدود.

خ. المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع بشقيه النظري و التطبيقي نجد أن المنهج الوصفي يناسب القسم الأول من الدراسة و ذلك لبناء إطار نظري للموضوع ، أما القسم الثاني المختص بالدراسة التطبيقية فقد نتبع فيه منهج دراسة حالة نظرا لملاءمته هذا القسم.

د. صعوبات البحث:

من بين المشاكل والصعوبات التي تعرضنا لها أثناء إنجاز هذا البحث:

• صعوبة الحصول على المعلومات من طرف بنك سوسيتي جينيرال وكالة بسكرة نظرا لسرية الملفات والمعلومات عن الزبائن والتي قيل لنا أنها من أسرار المهنة كما تم رفض الامضاء والمصادقة على ورقة طلب المساعدة في استكمال البحث.

ذ. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع مساهمة البنوك التجارية في تمويل عملية الاستثمار إلا إن ربط عملية تمويل الاستثمار بالبنوك الأجنبية لم تكن حوله دراسات كثيرة وعليه سوف نتطرق لأهم الدراسات فيما يلي:

• أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه من إعداد الأستاذ "رايس عبد الحق" تحت عنوان "مساهمة البنوك الأجنبية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر من خلال تفعيل الخدمات المصرفية" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، حيث انطلق الباحث من الإشكالية التالية: هل ساهمت البنوك الأجنبية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر من خلال تفعيلها للخدمات المصرفية؟ وخصصت لدراسة الحالة لعينة من البنوك الأجنبية وكانت أهم نتائجها:

✓ البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر بنوك ذات مستوى عالي التقنية، مصممة ومنظمة بطريقة عصرية وتمتلك تجهيزات ووسائل دفع ذات نوعية

✓تحتوي البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر على كادر وظيفي فعال و ذو كفاءة عالية
✓يمكن الاعتماد على البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر في أغلب التعاملات المالية
المصرفية .

• مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي من إعداد الطالب"صخري
كمال"تحت عنوان "دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية " كلية العلوم الاقتصادية
و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مباح ، ورقلة ، حيث انطلق الباحث من الإشكالية التالية :
ماهو دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟ و كانت أهم نتائجها :

✓مهما اختلف نوع المشروع الاستثماري إلا أن تمويله وتقييمه يتطلب تدخل من طرف
البنوك التجارية خاصة أثناء الدراسة لملف القرض .
✓في ظل العولمة و المنافسة و البحث عن الاستخدام الأكثر مردودية فالبنك يوجه جزء
من موارده لتلبية طلبات تمويل أصحاب المشاريع .

• مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي من إعداد الطالبة"عمران
نادية"تحت عنوان "دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية" كلية العلوم الاقتصادية
و علوم التسيير، جامعة قاصدي مباح ، ورقلة ، حيث انطلق الباحث من الإشكالية التالية :
إلى أي مدى تساهم البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟ ومن أهم نتائجها :
✓تحفظ البنك من تمويل بعض المشاريع الاستثمارية بالرغم من أهميتها في الاقتصاد
الوطني و هذا راجع لشدة رفضها للمخاطرة أو لعدم وجود ضمانات تغطي قيمة القرض الممنوح
لهذا المشروع

✓تعدد وتنوع طرق تمويل الاستثمار التي توفرها البنوك التجارية

• مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي من إعداد الطالبة "قرين منال"
تحت عنوان "السياسة الائتمانية و دورها في تمويل المشاريع الاستثمارية" ، كلية العلوم الاقتصادية
و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، حيث انطلقت الباحثة من الإشكالية التالية:
ماهو دور السياسة الائتمانية في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟ و من أهم نتائجها :

✓تستلزم عملية تمويل المشاريع الاستثمارية الفعالة توافر بنك للمعلومات و المعطيات
حول كافة النشاط داخل الاقتصاد الوطني

✓تتطلب عملية التمويل المصرفي للاستثمارات دراية كاملة بالوضعية المالية للمؤسسة المقترضة خاصة فيما يتعلق بحجم و هيكل التزاماتها .

ر.الإطار العام للدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث وإثبات الفرضيات المطروحة قمنا بإعداد خطة بحث تتكون من ثلاثة فصول، حيث يمثل الفصل الأول والثاني الجزء النظري من الدراسة أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه للجانب التطبيقي وقد كانت الخطة كالآتي:

• **الفصل الأول:** تطرق للبنوك بصفة عامة والبنوك التجارية والأجنبية بصفة خاصة بدأ بإبراز نشأة هذه البنوك وخصائصها وأهدافها، الائتمان المصرفي وأهميته وأنواعه.

• **الفصل الثاني:** تطرق الفصل الثاني للتمويل وخصائصه وأهميته، الاستثمار ومجالاته وأهدافه كما تطرق أيضا إلى المشاريع الاستثمارية من مختلف جوانبها والقروض الاستثمارية.

• **الفصل الثالث:** تطرق الفصل الثالث الى دراسة ميدانية لبنك -سوسيتي جينيرال- حيث تم التعرف الى عموميات حول البنك وأهم الخدمات المقدمة ثم الى بعض الأرقام الخاصة بالبنك كعدد الفروع والعمال... الخ وأخيرا تم التعرف على كيف ساهم بنك سوسيتي جينيرال في تمويل عملية الاستثمار في الجزائر من خلال التعرف على عدد القروض والتمويلات الممنوحة.

مقدمة:

إن الانقسام الحاصل حاليا في العالم لدول متحضرة قوية و الأخرى ضعيفة و متخلفة يعود بالدرجة الأولى إلى الجانب الاقتصادي لهذه للدول , حيث أن وقار الدولة تستمد بالأساس من قوتها و متانتها الاقتصادية حيث أصبحت كل دول العالم تسعى إلى تمتين منزلتها الدولية و هذا من خلال إنعاش و تنمية الاقتصاد الخاص بها، و بما أن عملية الاستثمار هي التي تمكن الدولة من إنماء و تطوير اقتصادها و تكون من خلالها الثروة المطلوبة نجد أن الدول كرسست كل قدراتها و طاقاتها من أجل تيسير و تسهيل عملية الاستثمار و تشجيعها و عملت على البحث و الاطلاع على مشاكلها و حلها و المتعلقة أساسا بعقبة التمويل حيث نجد أن البلدان المتخلفة تشتكي بالدرجة الأولى من نقص كبير و محدودية في الموارد.

وحتى يتمكن الاقتصاد الجزائري من مجابهة ومواجهة المشاكل المتعلقة بالتمويل بالنسبة للعمليات الاستثمارية كان لا بد من التفنيش عن سياسات وحلول وميكانيزمات جديدة لتسيير عملية التمويل وعليه التنقيب عن منبع لتمويل المشاريع التي تكون تتوافق وتتماشى مع موارد الدولة ومتطلبات الاقتصاد، ليقع الاختيار على البنوك حيث أصبحت المحتوى الأساسي للعمليات الاستثمارية.

ونلاحظ أنه في الآونة الأخيرة ظهر بما يسمى بالبنوك الأجنبية الأمر الذي عاد بالنفع والإيجاب على أغلبية الدول في العالم وخاصة الدول النامية منها حيث أن هذه الأخيرة ساهمت بشكل كبير في تمويل وتطوير عملية الاستثمار بحكم قوتها وتطورها وخبرتها الكبيرة في المجال البنكي والمالي.

أ. طرح الإشكالية:

تتطلب عملية تمويل الاستثمارات دراسات دقيقة وعميقة وتتطلب أيضا احترام قواعد معينة من أجل الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة بعقلانية، و تعتبر مشكلة التمويل مسألة أساسية كون أن وفرة أو ندرة الموارد و نوعيتها يحدد هامش اتخاذ القرارات في المجال الاستثماري ,

فبالنسبة للجزائر فان عملية تمويل الاستثمار تتم بشكل رئيسي عن طريق النظام المصرفي خاصة في ظل غياب سوق حقيقي لرأس المال، و تعد البنوك الأجنبية من المؤسسات المالية ذات الأهمية البالغة في تمويل عملية الاستثمار في الجزائر خاصة بعد تزايد عددها وتطور شبكة وكالاتها عبر الوطن و استنادا لما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف ساهمت البنوك الأجنبية في تمويل عملية الاستثمار في الجزائر؟

وهذا التساؤل بدوره يقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية أهما:

- هل تستغرق عملية تمويل الاستثمار وقتا طويلا بالنسبة للمؤسسة ؟
- هل ساهمت عملية تمويل الاستثمار للقطاع المصرفي في تطوير الاقتصاد ؟

ب.الفرضيات:

- تستغرق عملية تمويل الاستثمار وقت قصير.
- ساهمت عملية تمويل الاستثمارات في تطوير الاقتصاد.

ت.مبررات اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب موضوعية و أخرى ذاتية :

• **الأسباب الموضوعية:** ترجع لأهمية موضوع وكون موضوع البحث يدرج ضمن

المواضيع الأساسية في مجال تخصصنا.

• **الأسباب الذاتية :** رغبتنا في الاطلاع و اكتشاف و البحث عن واقع البنوك التجارية

الأجنبية في تمويل الاستثمارات في الجزائر .

ث.أهداف البحث:

• إبراز الأهمية الكبيرة للتمويل البنكي للاستثمارات ومصادره وطرقه.

• إبراز أهم خصائص وأهداف البنوك التجارية والأجنبية ودورها في تمويل الاستثمارات.

ج.أهمية البحث:

• تتبع أهمية البحث من أهمية موضوعه حيث أصبحت الاستثمارات والبنوك التجارية

الشغل الشاغل للسلطات العمومية باعتبار أن الاستثمارات تمثل مفتاح التنمية الاقتصادية في كل بلد.

ح. حدود الدراسة:

تكمن حدود الدراسة في الإطار المكاني و الزماني لها ، إذ أن النتائج التي سيتم الحصول عليها نتائج لتحليل مجموعة من البيانات المجمعة في إطار مكاني و زماني محدود.

خ. المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع بشقيه النظري و التطبيقي نجد أن المنهج الوصفي يناسب القسم الأول من الدراسة و ذلك لبناء إطار نظري للموضوع ، أما القسم الثاني المختص بالدراسة التطبيقية فقد نتبع فيه منهج دراسة حالة نظرا لملاءمته هذا القسم.

د. صعوبات البحث:

من بين المشاكل والصعوبات التي تعرضنا لها أثناء إنجاز هذا البحث:

• صعوبة الحصول على المعلومات من طرف بنك سوسيتي جينيرال وكالة بسكرة نظرا لسرية الملفات والمعلومات عن الزبائن والتي قيل لنا أنها من أسرار المهنة كما تم رفض الامضاء والمصادقة على ورقة طلب المساعدة في استكمال البحث.

ذ. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع مساهمة البنوك التجارية في تمويل عملية الاستثمار إلا إن ربط عملية تمويل الاستثمار بالبنوك الأجنبية لم تكن حوله دراسات كثيرة وعليه سوف نتطرق لأهم الدراسات فيما يلي:

• أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه من إعداد الأستاذ "رايس عبد الحق" تحت عنوان "مساهمة البنوك الأجنبية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر من خلال تفعيل الخدمات المصرفية" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، حيث انطلق الباحث من الإشكالية التالية: هل ساهمت البنوك الأجنبية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر من خلال تفعيلها للخدمات المصرفية؟ وخصصت لدراسة الحالة لعينة من البنوك الأجنبية وكانت أهم نتائجها:

✓ البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر بنوك ذات مستوى عالي التقنية، مصممة ومنظمة بطريقة عصرية وتمتلك تجهيزات ووسائل دفع ذات نوعية

✓تحتوي البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر على كادر وظيفي فعال و ذو كفاءة عالية
✓يمكن الاعتماد على البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر في أغلب التعاملات المالية المصرفية .

• مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي من إعداد الطالب"صخري كمال"تحت عنوان "دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية " كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مباح ، ورقلة ، حيث انطلق الباحث من الإشكالية التالية :
ماهو دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟ و كانت أهم نتائجها :

✓مهما اختلف نوع المشروع الاستثماري إلا أن تمويله وتقييمه يتطلب تدخل من طرف البنوك التجارية خاصة أثناء الدراسة لملف القرض .
✓في ظل العولمة و المنافسة و البحث عن الاستخدام الأكثر مردودية فالبنك يوجه جزء من موارده لتلبية طلبات تمويل أصحاب المشاريع .

• مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي من إعداد الطالبة"عمران نادية"تحت عنوان "دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية" كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مباح ، ورقلة ، حيث انطلق الباحث من الإشكالية التالية :
إلى أي مدى تساهم البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟ ومن أهم نتائجها :
✓تحفظ البنك من تمويل بعض المشاريع الاستثمارية بالرغم من أهميتها في الاقتصاد الوطني و هذا راجع لشدة رفضها للمخاطرة أو لعدم وجود ضمانات تغطي قيمة القرض الممنوح لهذا المشروع

✓تعدد وتنوع طرق تمويل الاستثمار التي توفرها البنوك التجارية

• مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي من إعداد الطالبة "قرين منال" تحت عنوان "السياسة الائتمانية و دورها في تمويل المشاريع الاستثمارية" ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، حيث انطلقت الباحثة من الإشكالية التالية:
ماهو دور السياسة الائتمانية في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟ و من أهم نتائجها :

✓تستلزم عملية تمويل المشاريع الاستثمارية الفعالة توافر بنك للمعلومات و المعطيات حول كافة النشاط داخل الاقتصاد الوطني

✓تتطلب عملية التمويل المصرفي للاستثمارات دراية كاملة بالوضعية المالية للمؤسسة المقترضة خاصة فيما يتعلق بحجم و هيكل التزاماتها .

ر.الإطار العام للدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث وإثبات الفرضيات المطروحة قمنا بإعداد خطة بحث تتكون من ثلاثة فصول، حيث يمثل الفصل الأول والثاني الجزء النظري من الدراسة أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه للجانب التطبيقي وقد كانت الخطة كالآتي:

• **الفصل الأول:** تطرق للبنوك بصفة عامة والبنوك التجارية والأجنبية بصفة خاصة بدأ بإبراز نشأة هذه البنوك وخصائصها وأهدافها، الائتمان المصرفي وأهميته وأنواعه.

• **الفصل الثاني:** تطرق الفصل الثاني للتمويل وخصائصه وأهميته، الاستثمار ومجالاته وأهدافه كما تطرق أيضا إلى المشاريع الاستثمارية من مختلف جوانبها والقروض الاستثمارية.

• **الفصل الثالث:** تطرق الفصل الثالث الى دراسة ميدانية لبنك -سوسيتي جينيرال- حيث تم التعرف الى عموميات حول البنك وأهم الخدمات المقدمة ثم الى بعض الأرقام الخاصة بالبنك كعدد الفروع والعمال... الخ وأخيرا تم التعرف على كيف ساهم بنك سوسيتي جينيرال في تمويل عملية الاستثمار في الجزائر من خلال التعرف على عدد القروض والتمويلات الممنوحة.

يعرف على البنك أنه مؤسسة أو شركة مالية مكونة لغرض التعامل في النقود أو الائتمان ويعمل على تهيئة الوسائل الكفيلة لتحقيق النقاء عرض الأموال والطلب عليها.

و عرفت البنوك منذ العصور الوسطى و لكنها لم توجد على الشكل الذي هي عليه اليوم ، و لاتزال تتطور و تستحدث أساليب جديدة طالما العالم في تطور مستمر و خاصة في الميدان التكنولوجي ، و أدى ازدياد البنوك و اتساع نطاق عملياتها المصرفية إلى تدخل الدولة في تنظيم أعمالها بسبب دورها في الحياة الاقتصادية ، و مدى مساهمتها في تمويل المشاريع و الدخول في الشراكة و الاستثمار ، و بالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلاد و من هنا تتشكل لدينا صورة عامة حول نشاط البنوك ، سواء كانت تمويل قروض الاستثمار و الاستغلال و على الرغم من كل المخاطر التي تحيط بهذه القروض التي يحاول البنك تجنبها و التقليل منها لتعظيم الربح الذي يعتبر الهدف الأساسي الذي يصبو إليه البنك التجاري ، و نلاحظ أن تمويل الاستثمارات في الآونة الأخيرة تم عادة الاعتبار لها من طرف الدولة والاعتراف بالدور الهام الذي تلعبه الاستثمارات، نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وجلب الثروات وتوفير مناصب الشغل كما أن للتمويل البنكي أهمية بالغة والمتمثلة في تحقيق الهدف الأساسي في أي نشاط اقتصادي والمتمثل في الربح وأكبر عائد ممكن.

وللتعمق أكثر في الموضوع تم الاستعانة بدراسة حالة لبنك سوسيتي جينيرال لما له دور مهم وفعال في عملية التمويل من خلال القروض التي يستعملها في تمويل المشاريع المختلفة وفي مختلف المجالات سواء كانت صناعية أو عقارية... الخ، كما يقوم بالعديد من العمليات التي تشكل نشاطه الرئيسي مثل استلام الودائع ومنح القروض والتي تهدف إلى تقديم مساعدة للمؤسسات والهيئات المقترضة من أجل تمويل نشاطه وتنمية قدراته وتهدف إلى المشاركة في عملية التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي، تمويل الإستثمار، البنوك الأجنبية.

Résumé :

Une banque est définie comme une institution financière ou une société créée dans le but de traiter de l'argent ou du crédit et s'efforce de créer les moyens de réaliser la convergence de l'offre et de la demande de fonds.

Les banques sont connues depuis le Moyen Âge, mais n'existent plus comme elles sont aujourd'hui. Elles continuent à se développer et à développer de nouvelles méthodes tant que le monde évolue constamment, notamment dans le domaine technologique. L'augmentation du nombre de banques et l'expansion de leurs activités ont conduit l'Etat dans son organisation. En raison de leur rôle dans la vie économique, de l'ampleur de leur contribution au financement de projets et à la conclusion de partenariats et d'investissements, favorisant ainsi le développement économique du pays, nous avons ici un tableau général de l'activité des banques, qu'il s'agisse du financement des prêts d'investissement ou d'exploitation et des risques encourus. Ces prêts sont entourés de prêts Nous notons que le financement des investissements de la période récente a toujours été pris en compte par l'État et que le rôle important joué par les investissements a toujours été reconnu, en raison de la facilité d'adaptation et de la flexibilité qui les rendent capables de combiner Développement économique, création de richesse et création d'emplois: le financement bancaire revêt une grande importance pour la réalisation de l'objectif fondamental de toute activité économique, à savoir le profit et le rendement le plus élevé possible.

Pour approfondir la question, une étude de cas a été utilisée pour Société Générale car elle joue un rôle important et efficace dans le processus de financement grâce aux prêts qu'elle utilise pour financer divers projets dans différents domaines, qu'il s'agisse de l'industrie ou de l'immobilier, etc. Elle réalise également de nombreuses opérations qui constituent son activité principale. Tels que la réception de dépôts et de prêts, qui visent à aider les institutions et les emprunteurs à financer ses activités et à développer ses capacités et à participer au processus de développement local.

Mots Clés : Financement Bancaire, Financement d'investissement, Banques Etrangères

يعرف على البنك أنه مؤسسة أو شركة مالية مكونة لغرض التعامل في النقود أو الائتمان ويعمل على تهيئة الوسائل الكفيلة لتحقيق النقاء عرض الأموال والطلب عليها.

و عرفت البنوك منذ العصور الوسطى و لكنها لم توجد على الشكل الذي هي عليه اليوم ، و لاتزال تتطور و تستحدث أساليب جديدة طالما العالم في تطور مستمر و خاصة في الميدان التكنولوجي ، و أدى ازدياد البنوك و اتساع نطاق عملياتها المصرفية إلى تدخل الدولة في تنظيم أعمالها بسبب دورها في الحياة الاقتصادية ، و مدى مساهمتها في تمويل المشاريع و الدخول في الشراكة و الاستثمار ، و بالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلاد و من هنا تتشكل لدينا صورة عامة حول نشاط البنوك ، سواء كانت تمويل قروض الاستثمار و الاستغلال و على الرغم من كل المخاطر التي تحيط بهذه القروض التي يحاول البنك تجنبها و التقليل منها لتعظيم الربح الذي يعتبر الهدف الأساسي الذي يصبو إليه البنك التجاري ، و نلاحظ أن تمويل الاستثمارات في الآونة الأخيرة تم عادة الاعتبار لها من طرف الدولة والاعتراف بالدور الهام الذي تلعبه الاستثمارات، نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وجلب الثروات وتوفير مناصب الشغل كما أن للتمويل البنكي أهمية بالغة والمتمثلة في تحقيق الهدف الأساسي في أي نشاط اقتصادي والمتمثل في الربح وأكبر عائد ممكن.

وللتعمق أكثر في الموضوع تم الاستعانة بدراسة حالة لبنك سوسيتي جينيرال لما له دور مهم وفعال في عملية التمويل من خلال القروض التي يستعملها في تمويل المشاريع المختلفة وفي مختلف المجالات سواء كانت صناعية أو عقارية... الخ، كما يقوم بالعديد من العمليات التي تشكل نشاطه الرئيسي مثل استلام الودائع ومنح القروض والتي تهدف إلى تقديم مساعدة للمؤسسات والهيئات المقترضة من أجل تمويل نشاطه وتنمية قدراته وتهدف إلى المشاركة في عملية التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي، تمويل الإستثمار، البنوك الأجنبية.

Résumé :

Une banque est définie comme une institution financière ou une société créée dans le but de traiter de l'argent ou du crédit et s'efforce de créer les moyens de réaliser la convergence de l'offre et de la demande de fonds.

Les banques sont connues depuis le Moyen Âge, mais n'existent plus comme elles sont aujourd'hui. Elles continuent à se développer et à développer de nouvelles méthodes tant que le monde évolue constamment, notamment dans le domaine technologique. L'augmentation du nombre de banques et l'expansion de leurs activités ont conduit l'Etat dans son organisation. En raison de leur rôle dans la vie économique, de l'ampleur de leur contribution au financement de projets et à la conclusion de partenariats et d'investissements, favorisant ainsi le développement économique du pays, nous avons ici un tableau général de l'activité des banques, qu'il s'agisse du financement des prêts d'investissement ou d'exploitation et des risques encourus. Ces prêts sont entourés de prêts Nous notons que le financement des investissements de la période récente a toujours été pris en compte par l'État et que le rôle important joué par les investissements a toujours été reconnu, en raison de la facilité d'adaptation et de la flexibilité qui les rendent capables de combiner Développement économique, création de richesse et création d'emplois: le financement bancaire revêt une grande importance pour la réalisation de l'objectif fondamental de toute activité économique, à savoir le profit et le rendement le plus élevé possible.

Pour approfondir la question, une étude de cas a été utilisée pour Société Générale car elle joue un rôle important et efficace dans le processus de financement grâce aux prêts qu'elle utilise pour financer divers projets dans différents domaines, qu'il s'agisse de l'industrie ou de l'immobilier, etc. Elle réalise également de nombreuses opérations qui constituent son activité principale. Tels que la réception de dépôts et de prêts, qui visent à aider les institutions et les emprunteurs à financer ses activités et à développer ses capacités et à participer au processus de développement local.

Mots Clés : Financement Bancaire, Financement d'investissement, Banques Etrangères